الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
مسار علوم مالية ومحاسبية، التخصص مالية وجباية

بعنوان:

تأثير النظام الجبائي للدول على قرارات الاستثمار

دراسة حالة بعض الدول (تونس، الجزائر، المغرب)

للفترة من 2017 إلى 2021

من إعداد الطالب: عصام خالدي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/07/04

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صلاح الدين شريط	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
حمزة غربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
عثمان يخلف	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي تيبازة	مناقشا
كمال بن موسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	مناقشا
الجيلاني بلواضح	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا
لمين عايد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021 – 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
مسار علوم مالية ومحاسبية، التخصص مالية وجباية

بعنوان:

تأثير النظام الجبائي للدول على قرارات الاستثمار

دراسة حالة بعض الدول (تونس، الجزائر، المغرب)

للفترة من 2017 إلى 2021

من إعداد الطالب: عصام خالدي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/07/04

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صلاح الدين شريط	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
حمزة غربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
عثمان يخلف	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي تيبازة	مناقشا
كمال بن موسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	مناقشا
الجيلاني بلواضح	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا
لمين عايد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021 – 2022

الإهداء

بسم الله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى؛ أما بعد

أشكر الله وأحمده على توفيقه لإتمام هذا العمل، كما أهدي ثمرته إلى من غمرتني بلطفها ودعواتها تاج رأسي أمي رعاها الله عز وجل،

كما أهدي ثمرته إلى من كان لي حافزا للعلم والمثابرة إلى أبي الغالي حفظه الله لي الذي لم يبخل علي بعطفه وحنانه ودعمه المادي والمعنوي ولطالما تمنى وأنتظر هذا اليوم

إلى زوجتي وأخوتي وأخواتي وإلى أساتذتي ومشايخي وزملائي

ومن كان لهم فضل في مساعدتي وتلقيني العلم النافع

وإلى من كان لهم يد العون وفسح طريق العلم أمام طارقي الأبواب المعرفة

وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل من ثابر في سبيل العلم وجعله نورا يستضاء به

إلى كل زملائي في جامعة المسيلة طور الدكتوراه وجامعة ورقلة

إلى كل من عاش معي الحياة الجامعية حلوها ومرها إلى كل الزملاء في الدراسة

إلى الطاقم الإداري لجامعة المسيلة، وكل الذين رافقوني طوال مسيرة دربي في انجاز هذا العمل.

إلى كل من نسيهم قلمي وذكرهم قلبي،

إليكم جميعا ... أهدي هدا العمل

عصام

تشكرات

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد:

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلي والدية وأن أعمل صالحا ترضاه....."

الحمد والشكر لله أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، أحمده وأستعين به.

كما أتوجه بجزيل الشكر وخالص الثناء، ومواقف التقدير والعرفان إلى كل من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل ..... مساعدة وإشرافا وتوجيها،

أخص منهم بالذكر:

- الأستاذ المشرف أ.**د/ غربي حمزة** الذي لم يبخل علينا بالمعلومات والنصائح والتوجيهات؛
- **إلى الأساتذة:** شريط صلاح الدين، باديس بوخلوة، قزون محمد العربي، شربي محمد الأمين، مايو عبد الله، محمودي حسين، ولهي بوعلام، زواق الحواس، بيصار عبد الحكيم، قمان مصطفى، عريوة محاد، الهلة محمد، عنتر بوتيارة، سامية خليفي، حسام الدين، وكل الذين لم يبخلو علينا بالنصح، وإلى كل الأساتذة وموظفي جامعتي المسيلة وورقلة، والمعهد العالي للتسيير؛ **كما لا أنسى أ.د/ فاكر القليبي** من جمهورية تونس الشقيقة على تقديمه يد العون والنصح والإرشاد؛
- **إلى أهلي وزملائي ورفقاء الدرب الذين كانوا لي سندا وعونا،** عبد النور، هشام، إبراهيم، سميرة، حنان، وفاء، لطيفة، فوفا، وليد، يوسف، أسامة، محمود، كمال، محمد العيد، عصام، عيدو، جيلاني، زاكي، حمزة، صمادي، حليم، حوسين، محمد، عباس، سبيرو.... إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي؛

كما أقدم جزيل الشكر لكل من كانت له يد البدار من قريب أو من بعيد في المساعدة على إنجاز هذا العمل

فشكرا جزيلا لكم جميعا.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الإهداء IV
التشكرات V
قائمة المحتويات VII
قائمة الأشكال: X
قائمة الجداول XIII
قائمة الاختصارات والرموز XVI
مقدمة عامة: ..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للنظام الجبائي والاستثمار

تمهيد: 2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النظم الضريبية والاستثمار 3
المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي ومقوماته 3
المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار وقرار الاستثمار 4
المطلب الثالث: عرض الأنظمة الضريبية للدول 12
المبحث الثاني: أثر الأنظمة الجبائية على قرارات الاستثمار. 28
المطلب الأول: النظم الجبائية وعلاقتها بالاستثمار. 28
المطلب الثاني: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل قوانين الاستثمار 29
المطلب الثالث: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل القوانين الضريبية لتنمية الاستثمار. 31
المطلب الرابع: تأثير النظم الجبائية على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار. 34
المبحث الثالث: الجهود المبذولة من طرف الدول في تهيئة مناخ الاستثمار: 35
المطلب الأول: الجهود المبذولة من طرف الدولة التونسية في تهيئة مناخ الاستثمار: 35
المطلب الثاني: الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في تهيئة مناخ الاستثمار 36
المطلب الثالث: الجهود المبذولة من طرف المملكة المغربية في تهيئة مناخ الاستثمار 36
خلاصة الفصل: 38

الفصل الثاني: الدراسات السابقة.

تمهيد: 40
المبحث الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية 41
المطلب الأول: دراسة حجار مبروكة وسميرة عميش: 41
المطلب الثاني: دراسة طالبي محمد 41
المطلب الثالث: دراسة بابا عبد القادر وأجري خيرة 42

المطلب الرابع: دراسة شليحي الطاهر 42
المطلب الخامس: دراسة قاسم محمد عبد الله البعاج ونجم عبد عليوي الكرعاوي 43
المطلب السادس: دراسة حسين عاشور العتابي 43
المطلب السابع: دراسة كريمة فرحي 43
المطلب الثامن: زينات أسماء 44
المطلب التاسع: العزاوي، كريم عبيس حسان 44
المطلب العاشر: دراسة القيسي، سهاد كشكول عبد العتابي، حسين عاشور جبر 45
المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية 46
المطلب الأول: دراسة Alsim Fallet Kalidou Thiaw 46
المطلب الثاني: دراسة Soulef Dammak 46
المطلب الثالث: دراسة جون يان لي (Jinyan Li) 47
المطلب الرابع: دراسة Babatunde, Shakirat Adepeju 47
المطلب الخامس: دراسة Douglas A. Shackelford و Terry J. Shevlin 47
المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة 48
المطلب الأول: أوجه التشابه 48
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف 49
المطلب الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات الأخرى 49
خلاصة الفصل 51

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية – دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب.

تمهيد 53
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة 54
المطلب الاول: المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة 54
المطلب الثاني: طريقة الدراسة 55
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة 57
المطلب الأول: نتائج الدراسة 57
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج 104
خلاصة الفصل 109
الخاتمة العامة 112
قائمة المصادر والمراجع 116
الفهرس: 124
ملخص 125

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1- 1)	يوضح باختصار ملامح النظام الجبائي الجزائري.	15
(3-1)	يوضح فعالية الضريبة بالإضافة إلى قدرة استيعاب المكلفين.	76
(3- 2)	يوضح تطور عدد الخدمات المتعلقة بالتصريحات عبر الأنترنيت بالمملكة المغربية.	78
(3-3)	يوضح العلاقة بين هيكل النظام الضريبي وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات.	80
(3-4)	يوضح تكلفة الامتيازات الجبائية الممنوحة.	86
(3-5)	يوضح تصنيف الأشخاص المعنويين حسب سنة الإنشاء والشكل القانوني إبتداءا من 2019/12/31.	92
(3-6)	يوضح تصنيف الأشخاص المعنويين إبتداءا من 2019/12/31حسب المنطقة والشكل القانوني.	93
(3-7)	يوضح توزيع الشركات عبر المناطق.	95

ملاحظة: رقم الشكل (x–y)، x ترمز لرقم الفصل، y ترمز لرقم الشكل في الفصل.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	جدول يوضح النسب المقابلة لشرائح الدخل الخاضع للضريبة في النظام الجبائي التونسي.	13
(1-2)	جدول يوضح الضريبة على الدخل المفروضة على مداخل وأرباح الأفراد وشركات الأشخاص	18
(1-3)	جدول يوضح الضريبة المفروضة على أرباح الشركات والشخصيات المعنوية.	18
(1-4)	يوضح الأنظمة الجبائية للدول محل الدراسة والضرائب والرسوم التي تندرج تحت هذه الأنظمة	26-20
(3-1)	يوضح مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات الأجنبية	57-56
(3-2)	يوضح المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية لعام 2018	58-57
(3-3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة والاقتصاد للدول محل الدراسة، 2013-2018	59-58
(3-4)	تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة لدولة تونس	59
(3-5)	تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة لدولة الجزائر	60
(3-6)	تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة للمملكة المغربية	61
(3-7)	يوضح ترتيب الدول حسب المجموعة والمنطقة	64
(3-8)	يوضح مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار- قيمة المؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة خلال الفترة (2014-2017)	65
(3-9)	مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار، قيمة المؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال	66
(3-10)	القيم المعيارية لمؤشر قطاع مالية الحكومة	67
(3-11)	يوضح الإيرادات والنفقات الخاصة بميزانية الدولة التونسية	68-67
(3-12)	يوضح الإيرادات والنفقات الخاصة بميزانية الدولة الجزائرية	68
(3-13)	يوضح الإيرادات والنفقات الخاصة بميزانية الدولة المغربية	69
(3-14)	التأثير التوزيعي للنفقات الضريبية لضريبة القيمة المضافة للدول محل الدراسة	70
(3-15)	يوضح الامتيازات الجبائية الممنوحة في الجزائر	90-87
(3-16)	يوضح المشاريع الاستثمارية المسجلة في الجزائر	91
(3-17)	يوضح تصنيف الأشخاص المعنويين إبتداءا من 2019/12/31 حسب سنة الإنشاء والشكل القانوني.	92-91
(3-18)	يوضح تصنيف الأشخاص المعنويين إبتداءا من 2019/12/31 حسب المنطقة والشكل القانوني	93
(3-19)	يوضح تصنيف الأشخاص المعنويين إبتداءا من 2019/12/31 حسب المنطقة والقطاع القانوني.	94
(3-20)	يوضح نوع الامتيازات الجبائية الممنوحة حسب القطاعات	98-95

(3-21)	يبين حجم التحفيزات الجبائية للفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية سنة 2015.	100-99
(3-22)	يوضح النفقات الجبائية الممنوحة	100
(3-23)	عدد المكلفون بالضريبة النشطون	101

ملاحظة: رقم الجدول (x–y)، x ترمز لرقم الفصل، y ترمز لرقم الجدول في الفصل.

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الاختصارات والرموز

الرقم	شرح المصطلح بالعربية	شرح المصطلح باللغة الأجنبية	الاختصار
01	الضريبة على الدخل الإجمالي	Impôts Sur Les Revenu Globale	I.R.G
02	الضريبة على أرباح الشركات	Impôt sur les bénéfices des sociétés	I.B.S
03	الرسم على النشاط المهني	Taxe sur l'activité Professional	T.A.P
04	الرسم على القيمة المضافة	Taxe Sur La Valeur Ajoutée.	T.V.A
05	الضريبة على الدخل الاجمالي صنف رواتب وأجور	Impôts Sur Les Revenu Globale Sur Salair.	IRG/S
06	الضريبة الجزافية الوحيدة	Impôt forfeiture unique	I.F.U
07	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	United Nations Conference on Trade and Development	UNCTAD
08	صندوق النقد العربي	Arab Monetary Fund	AMF

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

❖ تمهيد:

تعد النظم الجبائية من أهم العوامل الأساسية لتشجيع الاستثمار في مختلف دول العالم، حيث تعتبر كرهانات كبرى تسعى الدول لتحسينها، إذ تمثل القوانين والأنظمة اتجاها حديثا في بيان العمليات الاستثمارية والإجراءات المختلفة المطلوبة، وكذا المزايا التفضيلية والامتيازات والتسهيلات التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر في بيئة هذه الدول.

وبما أن الدول تسعى لجذب الاستثمارات التي تساهم في تنمية اقتصاداتها من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر حلا لمشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة والحصول على التكنلوجيا والتقنيات المتطورة، بالإضافة إلى تكوين الإطارات والفئة الشبانية، والتعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق وغيرها، مما يؤدي إلى كسب العمالة الوطنية مهارة عالية وخبرة أكبر.

يهدف المستثمر من مشروعه الاستثماري إلى تعظيم الأرباح التي يطمح لتحقيقها، وهذا من خلال الترشيد في الإنفاق والتقليل من التكاليف إلى حدها الأدنى، ومن هذه التكاليف الضرائب التي تفرض على هؤلاء المستثمرين، لذا فإن ثقل هذه الأعباء والازدواج الضريبي الذي يعتبر عائق من أكبر العوائق التي تعترض سبيل المستثمر للاستثمار في دولة ما.

لكن الأهم من الاستثمار هو كيفية اتخاذ قرار الاستثمار في بيئة شديدة المنافسة ومختلفة النظم والسياسات، وكلما يكون قرار الاستثمار أكثر صوابا بناءا على دراسة البيئة ودراسة المكان والزمان، وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، وكلما زادت درجة المخاطرة زادت المردودية وقلت الخسارة. كما لابد على المستثمر اختيار الزمان والمكان المناسبين للاستثمار وعلى سبيل المثال اتخاذ قرار الاستثمار في مجال الاتصالات في الجزائر (شبكة جيزي مثلا حققت أرباح أزيد من 10 مليار دج)، كان مشروع تكاليف إنجازه كبيرة جدا مع مخاطرة كبيرة في إنشاء المشروع، لاكن في النهاية حقق أرباح كبيرة.

❖ أولا: مشكلة الدراسة:

ترتبط النظم الضريبية بوجه عام بالبيئة التي تعمل فيها وما يسود تلك البيئة من تيارات اقتصادية واجتماعية، لذلك يتعين على الدول سن قوانينها الضريبية بما يتماشى ومتطلباتها، هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى بحسب احتياجاتها المالية، والذي يؤثر أساسا على بعض قرارات المستثمرين المختلفين.

من هنا فإن هذه الدراسة جاءت لتلقي الضوء على هذا الموضوع من خلال التعرف على مدى تأثير النظام الضريبي على قرار الاستثمار، وعليه فإن الإشكالية الرئيسية تتمحور كالتالي:

ما مدى تأثير النظام الضريبي للدول على اتخاذ قرارات الاستثمار؟

وتندرج تحت هده الإشكالية مجموعة من الإشكاليات الفرعية وهي كالتالي:

1- هل تعتبر الامتيازات الجبائية محرك من المحركات الأساسية لاتخاذ قرار الاستثمار ؟؛

2- إلى أي مدى يمكن للنظام الجبائي أن يساعد المؤسسات على مباشرة الاستثمار؟؛

3- هل التبسيط في الإجراءات والنظم الجبائية يساهم في اتخاذ قرار الاستثمار؟؛

4- هل تعتبر الحوافز الضريبية كافية لخلق بيئة مشجعة تساهم في اتخاذ قرار الاستثمار؟

❖ فرضيات الدراسة:

1- تعتبر الامتيازات الجبائية المحرك الأساسي لاتخاذ قرار الاستثمار؛

2- يمكن للنظام الجبائي أن يساعد المؤسسات على مباشرة الاستثمار؛

3- التبسيط في الإجراءات والنظم الجبائية يساهم في اتخاذ قرار الاستثمار؛

4- تعتبر الحوافز الضريبية كافية لخلق بيئة مشجعة تساهم في اتخاذ قرار الاستثمار.

❖ أهمية الدراسة:

إن الأهمية البالغة التي يعنى بها إتخاد قرار الإستثمار في ظل النظم الجبائية المختلفة، خاصة تلك التي تتميز بالمرونة، راجع إلى الجاذبية الضريبية التي تتسم بها هذه النظم (تخفيضات جبائية، إعفاءات...الخ) ، فبمجرد ما أن يرى المستثمر أن نظام جبائي ما يمتاز عن آخر بإمتيازات جبائية، سيساعد ذلك في إتخاد قرار الإستثمار، إذ تعتبر الجباية المحرك الأساسي للإستثمار، وهذا ما سعت له دول الجنات الضريبية في جدب المستثمر من خلال ما تتميز به أنظمتها عن باقي النظم.

❖ أهداف الدراسة:

يسعى هذا العمل إلى بلوغ مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- محاولة الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالنظام الجبائي وقرار الاستثمار.

2- معرفة النظم الجبائية المختلفة وسياسة الجاذبية الضريبية واتخاذ قرار الاستثمار بناءا على هذا الواقع.

3- محاولة إبراز مدى مساهمة التسهيلات والامتيازات الجبائية في عملية اتخاذ قرار الاستثمار.

4- معرفة الآثار السلبية التي قد تترتب عن عملية اتخاذ قرار الاستثمار الغير المناسب.

5- تقديم الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في الارتقاء بعملية اتخاذ قرار الاستثمار في ظل النظم الجبائية المختلفة.

6- التعرف على المزايا التفضيلية التي تبنها نظم بعض الدول والتي تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

❖ **صعوبات الدراسة:**

1- التغيرات السريعة في بيئة النظام الجبائي (المرونة وعدم الثبات)؛
2- قلة المراجع والدراسات التي تدرس النظام الجبائي المغاربي؛
3- صعوبة الحصول على الوثائق الثبوتية من طرف الهيئات؛
4- صعوبة التنقل إلى الإدارات الجبائية ومصادر المعلومات للدول محل الدراسة بسبب الإغلاق الحدود في ظل جائحة كوفيد 19؛
5- عدم رد هيئات الدول محل الدراسة على المراسلات الإلكترونية المتطلبة الحصول على المعلومات.

❖ **منهج البحث ومجتمع وعينة الدراسة:**

من أجل القيام بدراستنا، ومن أجل إثبات أو نفي الفرضيات المشار إليها، ومن خلال المعلومات والمعطيات المتوفرة لدينا، إضافة إلى العينة المكانية والزمنية للدراسة، ولإتمام ذلك اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في تفسير تلك المعلومات وتحليلها معتمدين في ذلك على بعض الدراسات السابقة.

أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة والمقارنة وذلك بالاعتماد على المعلومات والإحصائيات والقوانين الجبائية للدول محل الدراسة، بالإضافة إلى الأبحاث التي تطرقت إلى هذا المجال، وكل ما من شأنه يساهم في تدعيم دراستنا وصولا إلى إثبات أو نفي الفرضيات،

❖ **حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة في:

1- **الحدود المكانية:** الإطار المكاني متعلق بالواقع المغاربي، حيث تمت الدراسة الدول المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب)، بغية منا دراسة بعض النقاط التي تبين تأثير النظام الجبائي للدول على قرارات الاستثمار، وبما أن الدول المغاربية لها توجه مشترك وهو التوجه الفرانكفوني، حاولنا إسقاط دراستنا على الأنظمة الجبائية وكيفية تأثيرها على نظام الاستثمار.
2- **الحدود الزمانية:** تمت الدراسة في الدول المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب) للفترة 2017-2021، كذلك تماشيا والتغييرات الطارئة في القانون الجبائي والذي يتميز بالمرونة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للنظام الجبائي والاستثمار

تمهيد:

يعتبر النظام الجبائي من المواضيع التي تحتل مكانة هامة في المجال الاقتصادي والمالي وغيرها من التخصصات الهامة التي تهتم بالتطور الهيكلي للمجتمع المتقدم، هذه التطورات اقترنت بتطورات دراسة الاستثمار ومختلف مجالاته، كما تظهر هذه الأهمية أيضا في البلدان السائرة في طريق النمو، من خلال البحث في أدوات الاستثمار ونوعية النظام الجبائي الأكثر ملائمة لهذه البلدان، وذلك من خلال التحسين من كفاءة هذه الاستثمارات من خلال الأوجه المتعددة والمتاحة والتي تضمن التطور الاقتصادي وخلق قيمة مضافة حقيقية لاقتصاديات هذه الدول.

والمستثمر قبل اتخاذ أي قرار للاستثمار، لابد له من القيام بدراسة اقتصادية شاملة ومفصلة عن المشروع المراد الاستثمار فيه، ومن بين هذه النقاط التي يجب مراعاتها بعين الاعتبار، النظام الجبائي والمعدلات الضريبية المطبقة، إذ يلجأ أغلب المستثمرين إلى دول الجنات الضريبية لما فيها من مزايا ومحفزات للاستثمار، حيث نجد في هاته الدول معدلات ضريبة منخفضة، بالإضافة إلى بساطة القوانين الضريبية وعدم وجود أي تعقيدات فيها، كما تتميز أيضا بعدم تغير الأنظمة والقوانين خلال فترات وجيزة، بالإضافة إلى بعض المزايا الأخرى التي تجعل من هاته الدول أكثر تنافسية وجدبا للمستثمرين المختلفين.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النظم الضريبية والاستثمار

المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي ومقوماته

لقد تعددت تعاريف النظام الضريبية[1] عند الكتاب والمختصين في الكتابات العربية والأجنبية فالبعض يرى أن مفهوم النظام الضريبي يتراوح بين مفهوم واسع ومفهوم ضيق،

المفهوم الضيق: النظام الضريبي هو مجموعة من الأسس والقواعد القانونية التي تمكن الدول من الإلزام الضريبي للمكلفين انطلاقا من التشريع إلى الربط وأخيرا التحصيل.

أما المفهوم الواسع للنظام الضريبي فهو مجموعة من العناصر الأيديولوجية[2] والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها معا وتفاعلها مع بعضها البعض إلى خلق كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام الضريبي الذي تختلف ملامحه وفقا لتطور المجتمع.[3]

هو مجموعة حدود مختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع وتشكل في مجموعها هيكلا ضريبيا متكاملا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية[4].

ويرى الدكتور حامد دراز أن النظام الضريبي هو" مجموعة الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي يرضاها ذلك المجتمع[5]".

ويعرف كذلك بأنه " مجموعة من الضرائب والفرائض التي يلتزم بها رعايا دولة معينة في زمن محدد بأدائها للسلطة العامة على اختلاف مستوياتها من مركزية أو محلية[6]".

كما يعرف أيضا بأنه مجموعة الضرائب المحددة والمختارة من الصور الفنية والمراد تطبيقها في بيئة توافقها وذلك بواسطة القوانين والتشريعات المختلفة والتي تسعى في النهاية إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبية[1].

---

[1] ملاحظة: الجباية تشمل الضرائب والرسوم، لذلك فإنه من الأصح تحديد المصطلحات بما تقتضيه الطبيعة، أيضا الرسم على القيمة المضافة TVA والرسم على رقم النشاط المهني TAP، هما ضريبتان تفرضان على رقم الأعمال، والخلط القائم هنا يكمن في استخدام كلمة رسم محل كلمة ضريبة، ولو نبحث في قاموس الأنغلوساكسونيين نجد أنه يطلق عليها مصطلح ضريبة القيمة المضافة VAT وهذا هو الأصح، ولا ندري ما سبب هذا الخلط رغم أنه أول من طبق ضريبة القيمة لأول مرة من قبل فرنسا في 10 أبريل 1954 بمستعمرة ساحل العاج، من طرف موريس لوريه مدير هيئة الضرائب في فرنسا، إذ نجد كلمة Taxe تعني باللغة الفرنسية رسم، وباللغة الإنجليزية ضريبة، والأصح أن يطلق عليها ضريبة القيمة المضافة لأنها من صنف الضرائب وليست من صنف الرسوم،

[2] زواق الحواس، **محاضرات في مقياس النظم الضريبية الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020، ص 02.

[3] عثمان، سعيد عبد العزيز، العشماوي، شكري رجب، **اقتصاديات الضرائب**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 635.

[4] محمد الهلة، فريد عطاب، **تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات الضريبية**، مداخلة بالملتقى العلمي الوطني حول تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية، يوم 21نوفمبر 2019، ص 02.

[5] - يونس أحمد البطريق **النظم الضريبية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2005 ، ص 19.

[6] يونس أحمد البطريق، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص 18.

كما يعرف أيضا " مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة تتلاءم مع خصائص البيئة التي تعمل في نطاقها تتمثل في مجموعة برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية المصدرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية ومذكرات تفسيرية تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الجبائية[2]".

كما يرى البعض أن النظام الضريبي يتمثل في" هيكل ضريبي ذي ملامح وطريقة عمل محددة وملائمة للنهوض بدوره في تحقيق أهداف المجتمع التي تصيغها ظروفه المختلفة والتي تمثل بدورها الإطار الذي تعمل فيه الضرائب[3]"،

وبالتالي فإن النظام الضريبي يتكون من أربعة أركان كالتالي:

- أهداف محددة تصيغها ظروف المجتمع؛
- دور محدد تحدده الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها وظروف المجتمع الذي يعمل داخله؛
- هيكل ضريبي يتوقف تركيبه على الدور الذي يتعين أن ينهض به؛
- طريقة عمل محددة تحكمها الأحكام التفصيلية للتشريعات الضريبية.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ ان النظام الجبائي ما هو إلا تحكيم بين مجموعة من القضايا الاقتصادية تعكس رغبة الدولة وأهداف السلطات المختلفة، فهو مجموعة من القواعد والسياسات التي تحكم مجتمع ضريبي ما والممثل في المكلفين والإدارة الضريبية.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار وقرار الاستثمار

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

للكتاب وجهات نظر مختلفة في تعريف الاستثمار حيث يمكن إعطاء عدة تعاريف حوله، وبشكل عام كلمة استثمار ترتبط بثلاث مفاهيم اقتصادية تنحصر في التضحية والحرمان والعائد المتوقع.

فالاستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر[4].

كما يعرف على أنه توظيف الأموال[5] المتاحة في أصول رأسمالية متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل[6]؛

---

[1] ولهي بوعلام، **ملامح النظام الضريبي الجزائري في ضل التحديات الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 12، لسنة 2012، ص 137.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **النظم الضريبية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000، ص 14.

[3] يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية - مدخل تحليلي مقارن**- بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص- ص 15-17.

[4] بديار أحمد، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتأثيرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية**، مجلة البدر؛ جامعة بشار، جوان 2014، ص 129.

[5] عيسى حجاب ونور الدين قدوري، **تفسير حركية الاستثمار الأجنبي المباشر بين التناقضات النظرية والواقع العملي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 05، أوت 2020، ص 89.

[6] دريد كامل، آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن 2009، ص 15.

ويعرف كذلك على أنه: ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف إلى رصيد السلع الرأسمالية، والذي يحل محل السلع الرأسمالية التي اهتلكت، فهو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك[1]؛

ويعرف أيضا على أنه إنفاق ذلك الجزء من الدخل الذي لا يخصص لشراء السلع والخدمات التي تفي المتطلبات الاستهلاكية مباشرة، بل الذي يؤول إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع والخدمات؛

ويعرف أيضا "هو عِبارةٌ عن رأس المال المُستخدم في إنتاجِ أو تَوفيرِ الخَدَمات أو السلع، وقد يكون استِثماراً ثابتاً كالأسهم المُمتازة والسّندات، أو استثماراً مُتغيّراً مثل ملكيّة المُمتلكات"؛

ويعرف على بأنه الأصول التي يشتريها الأفراد والمنشآت من أجل الحصول على دخل في الوقت الحالي أو المستقبلي؛

ويعرف على أنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض القيمة الحالية لأموال المستثمر، وكذلك النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقيق هذا التدفق[2]

ويعرف الاستثمار بمعناه الاقتصادي على أنه توظيف الأموال بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم

من مجمل التعاريف المتداولة نستنتج مفهوما شاملا للاستثمار على أنه تخصيص لمبالغ مالية تستثمر في مشروع ما، مع وجود مخاطرة بنسب مختلفة حسب نوع الاستثمار المتخذ، وصولا إلى تحقيق عوائد معتبرة من خلال استثمار هذه الأموال.

للاستثمار[3] دور كبير في تعبئة الموارد المالية وعناصر الإنتاج ومحاولة استغلالها بطريقة فعالة، من أجل[4] تحقيق أقصى قدر ممكن من التوفيق بين الموارد المحدودة والرغبات التي تمثل جوهر المشكلة الاقتصادية

[1] حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص 115.

[2] مطر محمد، **إدارة الاستثمار – الإطار النظري والتطبيقات العلمية**، الطبعة الثالثة، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 22.

[3] حمزة غربي وآخرون، **الاستثمار والشراكة الجزائرية الافريقية**، الملتقى الدولي حول الشراكة والاستثمار في إفريقيا والفرص المتاحة للاقتصاد الجزائري، جامعة تمنراست، يومي 06 و07 مارس، ص 03.

[4] عبيد محمد وآخرون، **تأثير نظام الاستثمار بالحوافز على أداء المؤسسات الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول عصرنه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، البديل الاقتصادي الفعال لقطاع المحروقات، جامعة المسيلة، يومي 06 و07 مارس 2018، ص 03.

الفرع الثاني: مفهوم قرار[1] الاستثمار

يعرف القرار الاستثماري على أنه: "القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها[2].

كذلك يعرف: هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائدا استثماري من بين بديلين على الأقل فأكثر، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ، في إطار منهجي معين وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري[3]؛

ويعرف أيضا على أنه تلك العملية التي تقوم على المفاضلة بين البدائل المتاحة والممكنة[4] بشكل واعي مدرك وموضوعي، وهي من أصعب العمليات، وذلك لتأثرها بالتقلبات الاقتصادية[5]؛

ويعرف كذلك بأنه ذلك القرار الذي يقوم على الاختيار بين بديلين على الأقل، والمبني على مجموعة من الدراسات التي تسبق عملية الاختيار[6]

ومن خلال مجمل التعاريف المتداولة يمكننا أن نعرف القرار الاستثماري على أنه ذلك القرار المتعلق باختيار الأصول وطرق الإنفاق عليها، مع مقابلة العوائد المتوقعة من هذه الاستثمارات في المستقبل مع المبالغ الإجمالية المنفقة على تلك الأصول.

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار للاستثمار، ويستند طبعة القرار الذي يتخذه في هذه المواقف على طبعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية من جهة، وقيمتها من جهة أخرى، ضمن هذا الإطار تندرج قرارات المستثمر تحت ثلاثة أنواع[7]:

- قرار الشراء: يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد، والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي.
- قرار عدم التداول: يتخذه المستثمر عادة عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية تساوي سعرها في السوق.

---

[1] ان عملية اتخاذ قرار الاستثمار تمر على مراحل تبنى على أسس علمية، بداية بالتحديد الدقيق للمشكلة موضوع القرار، ثم تحديد البدائل المتاحة والممكنة لعلاج المشكلة المطروحة، بالإضافة إلى تحديد العيوب المرتبطة بكل بديل من البدائل المحددة، مع مقارنة العيوب مع البدائل المطروحة، لنصل بعد ذلك اتخاذ قرار الاستثمار.

[2] جمام محمود ودباش اميرة، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية– دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية للبحوث العربية الإنسانية والاجتماعية، العدد 26، 2017، ص 08.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2002ص.3

[4] عمر يحياوي وعبد الرزاق بن الزاوي، تحديات المناخ الاستثماري بالجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 284.

[5] عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص – ص 28 – 29.

[6] منعم زمزير الموسي، اتخاذ القرارات الإدارية، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن، 1998، ص13.

[7] هباش فارس، مناع ريمة، أثر المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي، مقال بمجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان 2018، ص 635.

- قرار البيع: يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية تقل عن سعرها في السوق.

غير أن القرار الاستثماري أياً كان نوعه لا يكون ناجح إلا إذا ارتكز على ثلاث مقومات أساسية وهي:

- تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار: تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون وذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية (الربحية، السيولة، الأمان، الضرائب المنخفضة...الخ)؛
- مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة؛
- الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار: والتي تقوم عادة على ما يلي:
  - تحديد الهدف الأساسي للاستثمار؛
  - تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ قرار الاستثمار؛
  - تحديد العوامل الملائمة والتي من خلالها تحديد العوامل الأساسية المتحكمة في قرار الاستثمار؛
  - تقييم العوائد المتوقعة للبدائل المتاحة في مجال الاستثمار؛
  - اختيار البديل الاستثماري المناسب والموافق للأهداف.

الفرع الثالث: خصائص وسمات القرار الاستثماري:

ترتبط طبيعة القرارات الاستثمارية عادة بالأجل الطويل، كما تحتاج إلى إنفاق مبالغ كبيرة تثبت حجم المخاطرة، حيث يصعب استردادها في حالة فشل المشروع، فهذه القرارات تمثل درجة من الخطورة في حياة المشروع، خاصة وأن المستقبل يسوده حالة عدم التأكد، وأهم هذه الخصائص والسمات التي تميز القرار الاستثماري ويمكن عرضها فيما يلي:

- **خصائص ترتبط بالبعد الزمني[1]:**

تتمثل الخصائص التي ترتبط بالبعد الزمني في:

يكون القرار الاستثمار ي عادة مرتبط بالآجال طويلة المدى، وبهذا يتطلب ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عوامل التغيير في قيمة المالية على حساب التكاليف، والعوائد المنتظر الحصول عليها من تلك الاستثمارات، والفاصل الزمني بين وقت إنفاق الأموال عند اتخاذ قرار الاستثمار، ووقت الحصول على العائد دائما يكون نسبيا أطول مقارنة بقرارات الإنفاق الجاري، وبهذا يكون البعد الزمني بين تاريخ حدوث الإنفاق الاستثماري وبين تاريخ الحصول على ثمار الإنفاق دورا رئيسيا وهاما في اتخاذ القرار الاستثماري[2].

- **الخصائص التي ترتبط بحالات الطبيعة (حالات المخاطرة وعدم التأكد)[3]:**

---

[1] عبد العال هاشم أبو خشبة، مفاهيم وخصائص القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها والتبويبات المختلفة لها، مجلة الإداري، مجلة دورية محكمة، س13، ع47، ديسمبر 1991، ص 232.

[2] عبد العال هاشم أبو خشبة، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[3] عبد العال هاشم أبو خشبة، مرجع سبق ذكره، ص 232.

تتضمن قرارات الاستثمار في العادة عنصرين أساسيين، أولهما المخاطرة، وثانيا وعدم التأكد، وذلك لارتباط تلك القرارات بالمستقبل، وبالتالي فان العائد المنتظر من هذه الاستثمارات يكون غير مؤكد الحدوث، وتكمن مخاطر قرارات الاستثمار عند اتخاذها صعوبة في التراجع عنها دون تكبد خسائر كبيرة، ولهذا أساسا يجب اتخاذ كل سبل الدراسات العلمية المتخصصة والحصول على المعلومات المفيدة التي من شأنها تكفل نجاح الاستثمار في المستقبل.[1]

يتعرض كل قرار استثماري للعديد من المشاكل، كالتنبؤ بالمبيعات وطرق تقدير التكاليف للسنوات القادمة في ظل حالتي المخاطرة وعدم التأكد، وكذلك كيفية معدل العائد على الاستثمار ومعدل تكلفة رأس المال.

- **الخصائص التي ترتبط بالهيكل التمويلي وتتمثل في:**

إن معظم القرارات الاستثمارية تحتاج إلى تمويل كبير والذي له تأثير على حياة المشروع، فالعائد المتوقع من هذا الأخير عادة يمتد لفترات زمنية طويلة، كما يتطلب التنبؤ بالإيراد والتكاليف المتوقعة طيلة هذه الفترة، كما يتضمن هذا القرار تخصيص قدر من الموارد الاقتصادية، رغبة في خلق طاقات إنتاجية جديدة، أو زيادة في الطاقات الإنتاجية الحالية أو المحافظة عليها، أملا من ذلك الحصول على عوائد دائمة في المستقبل.

الفرع الرابع: أسس اتخاذ القرار الاستثماري[2]:

إن عملية اتخاذ قرار الاستثمار تستند على جملة من النقاط والتي ينبغي على المستثمر دراستها والتوفيق بينها، وتتمثل في:

- **العائد المتوقع:**

إن العائد من الاستثمار يشكل أهم الأساسات التي لها تأثير على اتخاذ قرار الاستثمار، وذلك لقيام المستثمر بتنفيذ استثماره في حالة التأكد من أن دراسته للمشروع يمكن أن تحقق أرباحا جيدة، وفي حالة العكس فإنه لن يقوم بالاستثمار إذا ما علم أن المشروع سيحقق له خسارة، كما أن الاختيار بين مشروع وأخر يبنى أيضا على أساس العوائد المتوقعة الحصول من كل منهما، والاختيار سوف يقع على المشروع الذي يحقق أكبر عائد.

- **درجة الخطر المتوقع[3]:**

من الصعب القول إن أي مشروع استثماري يخلو من المخاطر المتنوعة، ومن نافلة القول إن العلاقة بين العائد والمخاطرة تأخذ شكلا لعلاقة الطردية عموما أي أن المخاطر تزداد بزيادة العائد

[1] عبد العال هاشم أبو خشبة، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[2] عبد العال هاشم أبو خشبة، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[3] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص ص 50 – 51.

والعكس صحيح، غير أننا نجد أحيانا بعض الاستثمارات منخفضة المخاطر ومرتفعة العائد أو أن بعضها الأخر منخفضة العائد ومرتفعة المخاطر والذي يمكن ذكره هنا أن المستثمر يدرس المخاطر المترتبة عن قيامه بالاستثمار لمعرفة ما يمكن تجنبه وما يمكن الاحتياط له.

- **العامل الزمني[1]:**

عامل الوقت مهم بالنسبة لمجالات الاستثمار، فعند قيام المستثمر بشراء أوراق مالية، فسيقوم بتحديد المدة الزمنية التي سيحتفظ فيها بتلك الأوراق وهذا يكون وفقا للهدف المرجو الحصول عليه من هذا الاستثمار، كما يعمل على تبني فترات زمنية تتناسب مع العائد والخطر.

الفرع الخامس: العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري[2]

تتعدد العوامل المؤثرة على طبيعة القرار الاستثماري وقد حصرها مختلف الكتاب والمختصين في أربعة عشر عاملا، وكل عامل من هذه العوامل له أهمية كبيرة في اتخاذ قرار الاستثمار، وكل عامل من هذه العوامل يؤثر بشكل أو بآخر على قرار الاستثمار، كما أن لتلك العوامل أهمية كبيرة بحيث تؤثر بدرجة كبيرة في اتخاذ قرارات الاستثمار، والتي يجب أن تنال العناية بالاهتمام لما لها من أثار بالغة على قبول أو رفض المشروع الاستثماري المقترح وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:

- **فلسفة الإدارة:**

إن سياسة وفلسفة الإدارة لها تأثير بالغ الأهمية في اتخاذ قرار الاستثمار، كما ترى الإدارة ضرورة في إجراء توسعة للمشروع، هذا تزامنا للإقبال الشديد على المنتجات الناتجة عن هذه المشاريع، وقد تعجز الطاقة الإنتاجية الحالية من الوفاء بهذا الطلب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترى إدارة أخرى لمشروع مشابه وفي ظرف ما، عدم إجراء توسعة للمشروع حاليا، وذلك توقعا منه لإقامة مشروع استثماري مشابه يقوم بإنتاج نفس منتج المشروع أو قد يكون هذا الطلب المتزايد يرتبط بموسم معين، ويستمر لفترة وجيزة مما لا يستدعي معه القيام بتوسعات لزيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع.

- **إمكانية السوق والتنبؤ بحجم المبيعات:**

قبل القيام بأي مشروع لابد من القيام بدراسة جدوى له، بتحديد الأسواق وحجم الطلب وتقدير حجم المبيعات ...الخ، ودراسة السوق في العادة تتوقف على رفض أو قبول المشروع المقترح، وكنقطة أساسية وذات أهمية في دراسة الجدوى هي القيام بإجراء تحليل دقيق لسوق السلعة التي ستنتج، ويعتبر الطلب على السلعة في الوقت الحالي أو المستقبلي نقطة البداية للقيام بأي مشروع استثماري، ولنجاح المشروع يجب أن تكون دراسة السوق وتقديرات الطلب أكثر واقعية وذات دقة عالية، وفي حالة لم تكن هذه التقديرات صحيحة فإن التخطيط لمشروع الاستثمار يكون بلا فائدة ويترتب على ذلك وجود صعوبات كثيرة في عملية البيع مع وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة مع احتمال كبير لخسارة المشروع، ومن هذا

[1] مروان شموط، **كنجو عبود كنجو**، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 50 – 51.

[2] عبد العال هاشم أبو خشبه، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 265-267.

المنطلق يتوجب على الإدارة البحث في مدى إمكانية السوق لتقبل منتجات المشروع المقترح، وكذلك التنبؤ بحجم المبيعات والتي على ضوئها يتم تحديد العوائد المنتظرة التحقق من المشروع الاستثماري، ويمكن لهذا الغرض استخدام أساليب التنبؤ الكمية لرفع درجة الثقة في تلك البيانات، ومن بين هذه الأساليب التي تستخدم في التنبؤ هي كالتالي:

- التنبؤ التاريخي: يعتمد هذا التنبؤ على أحداث الماضي فغالبا قد يستمد المستقبل أحداثه من الماضي؛
- التنبؤ الاتجاهي:
- يعتمد هذا التنبؤ على بيانات الماضي ويفترض أنما حدث في الماضي من ارتفاع أو انخفاض سيظل كما هو بالمستقبل رغم أن هذا ليس بالضرورة وربما يكون مفيدا فقط في حالة التنبؤ قصير الأجل.
- التنبؤ الدوري:

هذا التنبؤ عكس التنبؤ الاتجاهي بمعني أن ما حدث من ارتفاع في الماضي يجب أن ينخفض في المستقبل والعكس صحيح؛

- التنبؤ الاقتراني: يعتمد هذا التنبؤ على البيانات والنشرات الإحصائية التي تصدرها مختلف الجهات والدوائر الحكومية والغرف التجارية لإيجاد رقم قياسي مناسب يوجد بينه وبين نشاط المشروع معاملات الارتباط، ويري الباحث أن هذا النوع من التنبؤ يأخذ في اعتبارها لمؤشرات الاقتصادية والظروف المتوقعة، وان أمكن إعداده فهو أداة هامة في الوصول إلى بيانات مقبولة وواقعية عن المستقبل؛
- التنبؤ المقارن: يعتمد هذا التنبؤ على شرح بعض الظواهر بمقارنتها نقطة بنقطة، بظواهر أخرى مماثلة؛
- التنبؤ على أساس المقدرة على التوقع: بناء على ما حدث فعلا فهذا التنبؤ يعتمد على بيانات فعلية مع الأخذ في الاعتبار أي ملاحظات على ما حدث، أو أي ظروف أخرى يكون لها أهمية لنشاط المشروع، كما قد يمكن إعداد التنبؤ باستخدام النسب المئوية.

مما سبق يتضح أن طرق التنبؤ متعددة واستخدامها يزيد من درجة الثقة والدقة في إعداد البيانات اللازمة للتخطيط طويل الأجل والمتعلق بقرارات الأنفاق الاستثماري، وحسب الباحثين أن أفضل هذه الطرق التنبؤ الاقتراني والتنبؤ المبني على المقدرة على التوقع بناءا على ما حدث فعلا، وبهذا تكون دراسة السوق والتنبؤ بحجم المبيعات من أهم العوامل والمتغيرات التي تؤثر في القرار الاستثمارية.

- **نوع المنتج:**

إن دراسة السوق توضح نوعية وكمية الطلب على المنتجات التي تحتاج إلى إنفاق لإنتاجها، وتحديد نوع المنتج يمثل أحد العوامل الهامة التي تؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار، فقد يحتاج المنتج إلى عمالة ذات

كفاءة عالية أو آلات متخصصة يصعب توفيرها في الوقت الحالي، كما قد يحتاج هذا المنتج إلى مواد أولية من الممكن أن تكون غير متوفرة حاليا في السوق المحلي، كما يمكن أن تكون متوفرة في أسواق خارجية، لاكن توجد صعوبة في استيرادها، وبهذا يكون لتحديد نوع المنتج أثرا بالغ الأهمية في قبول أو رفض مشروع الاستثمار.

- **مصادر التمويل:**

من أهم العوامل الأساسية التي لها تأثير على اتخاذ قرارات الاستثمار بقبول أو رفض مشروع الاستثمار، تحديد مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروع الاستثماري الذي هو موضع اقتراح، هذه المصادر تتعدد من حيث المصدر، فمنها من هو ذاتي بعلم المستثمر، ومنها من هو خارجي كتمويل البنوك والقروض المختلفة، ومن هنا يتضح من ذلك ضرورة تحديد مصادر التمويل اللازمة لتدابير الأموال التي يحتاجها مشروع الاستثمار.

- **رأس المال العامل:**

لرأس المال العامل أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث يجب على الإدارة أن تسعى دائما للمحافظة على توفير رأس المال العامل، ويحسب هذا الأخير من خلال الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، حيث يمثل رأس المال العامل الحركة الأساسية للأموال وهو يمثل المبلغ الذي يتعين تدبيره مقدما لاستكمال الأموال اللازمة للاستثمار.

- **موازنة التدفقات النقدية:**

للمفاضلة بين بدائل الاستثمار يجب أولا تقدير التدفقات النقدية لكل بديل، ومن هذا المنطلق يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية التي توضح تدفقات الأموال بالنسبة للاستثمارات المقترحة، وفي هذا يرى بعض الباحثين ومن بينهم Riggs، أن التقديرات النقدية الداخلة المنتظرة التحقق في المستقبل، تكون أصعب بكثير من تقديرات التدفقات النقدية الخارجة، ومن هنا يمكن للإدارة اختيار المشروع الاستثماري الذي ينتج تدفقات نقدية يتناس بتوقيتها مع الظروف والأحداث النقدية للمشروع، ولهذا يؤدي إعداد قائمة التدفقات النقدية إلى اتخاذ قرار برفض أو تأجيل مشروع الاستثمار، إذا ما كان تنفيذ هذا الأخير يتطلب تدفقات نقدية لا يتناسب توقيتها مع مدفوعات أخرى متوقعة لا يمكن تأجيلها.

- **الفرص البديلة[1]:**

إن مفهوم الفرصة البديلة الذي يعتبر من المفاهيم الأساسية التي تؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار، حيث يعرفها أحد الكتاب بأنها " أقصى ما يجب الحصول عليها من مكاسب من السلع والخدمات والطاقات الإنتاجية إذا ما تم تخصيصها للاستخدامات البديلة "، كما يرى أن مفهوم تكلفة الفرصة البديلة يقوم علي النظرة الاقتصادية، وأن كل مورد من الموارد الاقتصادية يمثل منفعة يستمد قيمتها من إشباعه لحاجات

[1] عبد العال هاشم أبو خشبة، مرجع سبق ذكره، ص 233.

متعددة، ولتحقيق هذه الفرصة، لابد من التضحية بالفرص البديلة الأخرى، مع لزوم أخذ تكلفة هذه الفرصة بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار، حتى يتم تقييم تكلفة مشروع الاستثمار علي أساس سليم.

- **المخاطرة وعدم التأكد:**

يعتبر عنصر ي المخطرة وعدم التأكد من أهم العوامل التي لها تأثيرا كبيرا في اتخاذ قرار الاستثمار، وذلك لارتباطهما بالمستقبل، وهذا يجعل العائد من مشروع الاستثمار غير محدد، وربما غير مؤكد الحدوث، وهذا يرجع لعدم وجود معلومات كافية في هذا الشأن، بالإضافة لصعوبة التنبؤ ببعض المتغيرات، هذا يؤدي إلى عدم التحديد الدقيق لحجم التكاليف والمنافع التي تنتج عنها في المستقبل، وهذا بسبب التغيرات التكنولوجية التي قد تحدث للمشروع طيلة مدة حياة المشروع.

يستطيع متخذ القرار أن يتنبأ أو يقدر احتمال وجود مخاطر، والفيصل في هذا هو التفرقة بين ظرفي المخاطرة وعدم التأكد، وفي هذا الموقف احتمال حدوث كل حدث، ويتم تقدير تلك الاحتمالات من واقع الخبرة السابقة أو نتيجة لبعض الدراسات والإحصائية.

من خلال ما تم عرضه يتضح لنا أهمية العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار الاستثمار، والتي من الممكن قد تؤدي إلى قبول أو رفض مشروع الاستثمار، خصوصا وأن طبيعة هذا الأخير يحتاج إلى أنفاق مالي كبير، لذا يجب الاهتمام بكل ما قد يؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري.

المطلب الثالث: عرض الأنظمة الضريبية للدول

تشمل الأنظمة الضريبية جملة من الضرائب والرسوم التي تستخدمها الدول في توجيه الاستثمار إلى القطاعات المراد النهوض بها، وفي ما يلي سنعرض كل نظام والضرائب التي يحتويها.[1]

الفرع الأول: النظام الضريبي التونسي[2]:

يشمل النظام الضريبي التونسي:

- المعاليم الديوانية؛
- الأداء على القيمة المضافة؛
- المعلوم على الاستهلاك؛
- الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين؛
- الضريبة على الشركات؛

[1] ملاحظة: تختلف المصطلحات التي يستخدمها المشرع حسب كل دولة، إذ نجد بعضها يستخدم مصطلح معلوم، وآخر يستخدم مصطلح أداء، وآخر يستخدم مصطلح رسم.

[2] المديرية العامة للضرائب، مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات ونصوصها التطبيقية ونصوص مختلفة ذات الصلة، وزارة المالية، تونس، 2019، ص ص، 05 – 141.

- معاليم التسجيل والطابع الجبائي؛
- ومعاليم أخرى توظف على بعض المنتوجات والنقل والتأمين...

أولا: الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين

تستوجب هذه الضريبة على كل شخص طبيعي مقيم في التراب التونسي، ويخضع الأشخاص غير المقيمين للضريبة على الدخل بعنوان مداخيلهم الناشئة بالبلاد، وتتمثل أصناف المداخيل الخاضعة للضريبة في:

- الأرباح الصناعية والتجارية؛
- أرباح المهن غير التجارية؛
- أرباح الاستغلاليات الفلاحية والصيد البحري؛
- المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمرية؛
- مداخيل الأوراق المالية ومداخيل رؤوس الأموال المنقولة؛
- المداخيل العقارية؛
- المداخيل ذات المصدر الأجنبي إذا لم يتمّ إخضاعها للضريبة في بلد المنشأ.

يحدّد الربح الصافي بالنسبة للمؤسسات على أساس محاسبة مطابقة للتشريع المحاسبي للمؤسسات وبعد طرح كل المصاريف والأعباء المهنية (الاستهلاكات والمدخرات بعنوان الديون غير ثابتة الاستخلاص وبعنوان تقلص قيمة المخزونات وبعنوان تقلص قيمة الأسهم المدرجة بالبورصة وذلك في حدود 50 % من الربح الخاضع للضريبة، الهبات والإعانات في حدود 2 % من رقم المعاملات.

كما يحدد الدخل الصافي بالنسبة لبعض أصناف المداخيل من غير المؤسسات بعد طرح تقديري بـ:

- 10% بالنسبة إلى المرتبات والأجور؛
- 25 % بالنسبة إلى الجرايات والإيرادات العمرية، وترفّع هذه النسبة إلى 80% بالنسبة إلى الجرايات والإيرادات العمرية ذات المصدر الأجنبي وذلك مع مراعاة بعض الشروط؛
- 30 % بالنسبة إلى المداخيل العقارية وأرباح المهن غير التجارية المحددة حسب قاعدة تقديرية.
- مكافآت أعضاء السلك الديبلوماسي والقنصلي من ذوي الجنسية الأجنبية شريطة المعاملة بالمثل؛
- المنح التي تصرف بعنوان جبر ضرر بدني؛
- حصص الأسهم؛
- فوائد الإيداعات والسندات بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل؛
- فوائض حسابات الادخار في السكن؛
- الفوائض المتأتية من الحسابات الخاصة للادخار المفتوحة لدى صندوق الادخار القومي التونسي أو لدى البنوك وكذلك مداخيل الرقاع في حدود معينة.

يتم حساب هذه الضريبة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): جدول يوضح النسب المقابلة لشرائح الدخل الخاضع للضريبة في النظام الجبائي التونسي.

شرائح الدخل الخاضع للضريبة	النسبة
من 0 إلى 1 500 دينار	%0
1500,001إلى 5 000 دينار	%15
5 000,001إلى 10 000 دينار	%20
10000,001إلى 20 000 دينار	%25
20000,001إلى 50 000 دينار	%30
أكثر من 50 000 دينار	%35

المصدر: قانون الضرائب التونسي 2019

ثانيا: النظام التقديري

يطبّق النظام التقديري بشروط معينة على المؤسسات الصغرى التي لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 30.000 دينار تونسي، ويرفع رقم المعاملات إلى 100.000 دينار تونسي بالنسبة إلى الأشخاص الخاضعين للنظام التقديري الذين يختارون دفع ضريبة تقديرية تساوي 1.500 دينار سنويا .

ثالثا: الضريبة على الشركات

مع مراعاة بعض الإعفاءات تستوجب الضريبة على أرباح الشركات خاصة على :

- شركات رؤوس الأموال وما شابهها المستقرة بالبلاد التونسية؛
- التعاضديات والمنشآت العمومية غير الإدارية إذا كان غرضها الربح؛
- المؤسسات الأجنبية غير المستقرة بالبلاد التونسية بعنوان بعض المداخيل ذات المنشأ التونسي .

يحدّد الربح الخاضع للضريبة اعتمادا على محاسبة مطابقة للتشريع المحاسبي للمؤسسات بعد طرح كل المصاريف والأعباء المهنية كما هو الشأن بالنسبة إلى المؤسسات الفردية مع مراعاة ما يلي:

- المدخرات بعنوان الديون غير ثابتة الاستخلاص كليا بالنسبة إلى البنوك وشركات الإيجار المالي وشركات إدارة الديون؛
- المدخرات بعنوان تقلص قيمة الأسهم المساهمات الاجتماعية كليا بالنسبة إلى شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية.
- الأرباح المعاد استثمارها في الاكتتاب في رأس مال الأصلي أو في الترفيع فيه للمؤسسات التي تخول الحق في الانتفاع بالطرح المذكور طبقا للتشريع الجاري به العمل.

كما تحدد معدلات الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للنظام التونسي كالتالي:

- نسبة عامة محددة بـ 25% وتخفض هذه النسبة إلى 20 %بالنسبة إلى الشركات التي لا يتجاوز رقم معاملاتها 01 مليون بالنسبة إلى أنشطة التحويل وأنشطة الشراء لغرض البيع و500 ألف دينار بالنسبة إلى أنشطة الخدمات والمهن غير التجارية؛
- نسبة مخفضة محددة بـ 10% وتطبّق على الأرباح المتأتية من التصدير بالنسبة إلى الشركات الناشطة في 2018/12/31 إلى غاية 2020/12/31 وشركات الصناعات التقليدية والتعاضديات والأرباح المحققة في إطار مشاريع منتفعة ببرامج تشغيل الشباب وكذلك الأرباح المحققة من الاستثمارات المنجزة في مناطق التنمية الجهوية والشركات الفلاحية بعد استيفاء مدة الطرح الكلي؛
- نسبة مخفضة محددة بـ 20% بالنسبة إلى الشركات التي تدرج أسهمها العادية ببورصة الأوراق المالية بتونس بنسبة انفتاح لا تقل عن 30% خلال الفترة من 2010/1/1 إلى 2019/12/31، تخفّض هذه النسبة إلى 15% بالنسبة إلى الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات بنسبة 25% التي تدرج أسهمها خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2017 إلى غاية 31 ديسمبر 2019.
- نسبة خاصة لبعض الشركات محددة بـ 35 % (القطاع المالي، الاتصالات، التأمين بما في ذلك التأمين التعاوني، قطاع المحروقات في مستوى الإنتاج والتكرير والنقل والتوزيع بالجملة، وكلاء بيع السيارات والمستغلين تحت التسمية الأصلية لتسمية أو لعلامة تجارية أجنبية، باستثناء المؤسسات ذات نسبة ادماج تساوي أو تفوق 30%).

الفرع الثاني: النظام الجبائي الجزائري:

يعتبر النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي كغيره من الأنظمة المطبقة في معظم دول العالم، حيث يعتمد أساسا على إقرار المكلفين بمداخيلهم ورقم أعمالهم ، إذ يعتبر المكلف هو الوحيد من يعلم ما حقق من مداخيل ورقم أعمال، فهو إذن ملزم بالإدلاء بها للإدارة الجبائية[1].

الشكل رقم (1-1): شكل يوضح باختصار ملامح النظام الجبائي الجزائري

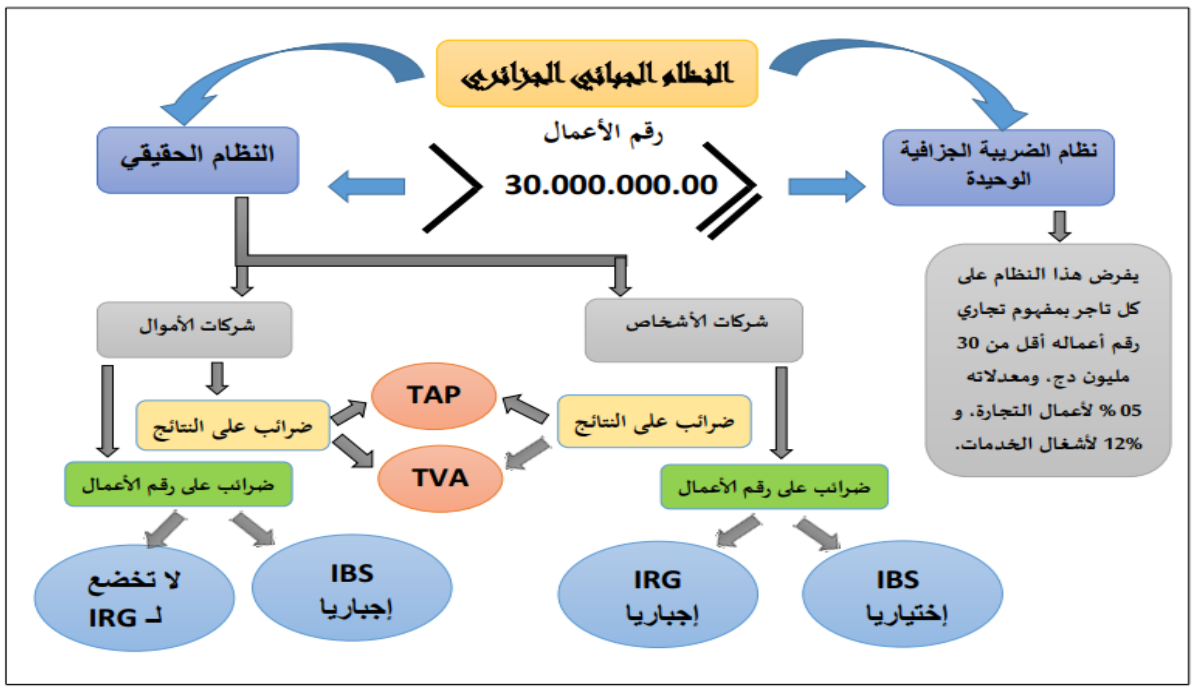

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مواد القانون الجبائي الجزائري 2019.

إن التدابير التي جاء بها المشرع الجزائري بهدف تبسيط الجباية، أبقى على نظامين جبائيين وبيان ذلك على النحو التالي:

أولا: نظام الضريبة الجزافية الوحيدة IFU[1] **:**

يطبق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة لتحديد الربح الخاضع للضريبة، على المكلفين بالضريبة غير الخاضعين للنظام الحقيقي والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم ثلاثون مليون دينار30.000.000دج، كل من:

- الأشخاص الطبيعيون الذين تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع السلع والأشياء.
- الأشخاص الطبيعيون الممارسون للأنشطة الأخرى الخاصة بتأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية.
- المهنيون والحرفيون.

ملاحظة: الحد الادنى للإخضاع الضريبي في حالة تحقق أو عدم تحقق الأرباح هو 10.000 دج.

ثانيا: نظام الحقيقي Réel[2]**:**

يفرض النظام الحقيقي على المكلفين بالضريبة الدين تجاوز رقم الأعمال السنوي مبلغ 30.000.000دج، بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للخاضعين لهذا الرسم، وفي الحالة المعاكسة يحسب بالنسبة لغير الخاضعين له.

يحدد الربح الخاضع للضريبة بالفرق بين الحواصل المقبوضة والأعباء المتحملة التي تدخل في إطار ممارسة النشاط.

ملاحظة: الحد الادنى للإخضاع الضريبي في حالة تحقق أو عدم تحقق الأرباح هو 10.000 دج.

الفرع الثالث: النظام الجبائي المغربي:

إن التدابير التي جاء بها المشرع المغربي بهدف تبسيط الجباية، تتلخص في أربعة أنظمة جبائية شبيهة بالنظم الجبائية في القانون الضرائب الجزائري قبل سنة 2015، وبيان ذلك على النحو التالي:

[1] المديرية العامة للضرائب، **الدليل الجبائي للمكلف بالضريبة**، الجزائر، 2017، ص06.

[2] المديرية العامة للضرائب، **الدليل الجبائي للمكلف بالضريبة**، الجزائر، 2017، ص09.

أولا: نظام الربح الجزافي[1]:

يفرض نظام الربح الجبائي على المكلفين بالضريبة الدين لم تجاوز رقم أعمالهم السنوي المبلغ المحدد والمشترط قانونا في المدونة العامة للضرائب بالنسبة للخاضعين لهذا النظام.

يحدد الربح الجزافي بضرب رقم أعمال كل سنة مدنية في معامل يخصص لكل مهنة وفق البيانات المنصوص عليها في مدونة المدونة العامة للضرائب.

ثانيا: نظام النتيجة الصافية المبسطة[2]:

يفرض النظام النتيجة الصافية المبسطة على المكلفين بالضريبة الدين تجاوز رقم أعمالهم السنوي المبلغ المحدد والمشترط قانونا في المدونة العامة للضرائب، بدون احتساب الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للخاضعين لهذا الرسم.

تحدد النتيجة الصافية المبسطة لكل سنة محاسبية بعد تحويل النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية باعتبار ما زاد من الحاصلات على تكاليف السنة المحاسبية التي وقع الالتزام بها أو تحملها لما يتطلبه النشاط المفروضة عليه الضريبة.

ثالثا: نظام المقاول الذاتي[3]

يخضع الأشخاص الطبيعيون الذين يزاولون نشاطا مهنيا بصورة فردية كمقاولين ذاتيين، طبقا للتشريع والأنظمة المعمول بها في القانون الجبائي المغربي، ما دام رقم الأعمال المحصل عليه لم يتجاوز طوال سنتين متتاليتين الحدود المنصوص عليها قانونا في المدونة العامة للضرائب المغربية.

يجب على الخاضعين للضريبة الذين يرغبون في اختيار نظام المقاول الذاتي أن يعبروا عن اختيارهم لهذا النظام عند إيداع التصريح بالتأسيس لدى هيئة محددة لهذا الغرض بمقتضى التشريع والأنظمة الجاري بها العمل في المغرب.

رابعا: نظام النتيجة الصافية الحقيقية:

يفرض النظام النتيجة الصافية الحقيقية على المكلفين بالضريبة الدين تجاوز رقم أعمالهم السنوي المبلغ المحدد والمشترط قانونا في المدونة العامة للضرائب، بدون احتساب الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للخاضعين لهذا الرسم.

[1] المديرية العامة للضرائب، **المدونة العامة للضرائب** – المادة 40، دولة المغرب سنة 2019، ص ص 63-64.

[2] المديرية العامة للضرائب، **المدونة العامة للضرائب** – المادة 39، دولة المغرب سنة 2019، ص 64.

[3] المديرية العامة للضرائب، **المدونة العامة للضرائب** – المادة 42 – 43- 44، المغرب سنة 2019، ص-ص-ص 68-69-70.

يجب أن تختتم في 31 ديسمبر من كل سنة، السنوات المحاسبية للخاضعين للضريبة على الدخل الذين يكون دخلهم المهني محددا وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية، كما تحدد النتيجة الصافية الحقيقية لكل سنة محاسبية، باعتبار ما زاد من الحاصلات على تكاليف السنة المحاسبية.

يعتبر النظام الجبائي المغربي أساسا على إقرار المكلفين بمداخيلهم للإدارة الجبائية وذلك من منطلق الحرص على تبسيطه وعقلنته وتحديثه، وفيما يلي أهم الضرائب المكونة له:

- الضريبة على الدخل المفروضة على مداخل وأرباح الأفراد والشركات الشخصية:

تطبق هذه الضريبة على موارد وأرباح الأشخاص المعنويين الذين لم يختاروا الضريبة على الشركات، وتشمل هذه الموارد، (الموارد المأجورة، الموارد الحرفية، الموارد والأرباح العقارية، موارد أرباح الرأسمال المنقول، الموارد الزراعية "المعفية من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات).

يتراوح سعر الضريبة، بدءاً من يناير 2010 بين 0%و 38%.

الجدول رقم (2-1): جدول يوضح الضريبة على الدخل المفروضة على مداخل وأرباح الأفراد وشركات الأشخاص 2020

النسبة	فئات الدخل (بالدرهم
%0	من 0 إلى 30.000
%10	من 30.001 إلى 50.000
%20	من 50.001 إلى 60.000
%30	من 60.001 إلى 80.000
%34	من 80.001 إلى 180.000
%38	أكثر من 180.000

المصدر: الضريبة على الدخل – المملكة المغربية https://tinyurl.com/55beh8f3

- الضريبة المفروضة على مداخيل وأرباح الشركات والشخصيات المعنوية:

تطبق هذه الضريبة لزوماً على موارد وأرباح شركات رأس المال، والمؤسسات العامة وغيرها من الشخصيات المعنوية التي تحقق أعمالاً مربحة، وعلى الشركات الشخصية التي اختارت ذلك، ومعدلاتها كالتالي:

الجدول رقم (3-1): جدول يوضح الضريبة المفروضة على أرباح الشركات والشخصيات المعنوية.

النسبة	فئات الدخل (بالدرهم)
10%	أقل من 300.000

من 300.001 إلى 1.000.000	**20%**
من 1.000.001 إلى 5.000.000	**30%**
أكثر من 5.000.000	**31%**

المصدر: الضريبة على الشركات – المملكة المغربية https://tinyurl.com/55beh8f3 و

https://tinyurl.com/55beh8f3

السعر المحدد 37% لمؤسسات القرض بنك المغرب، وصندوق الإيداع والتدبير وشركات التأمين وإعادة التأمين وشركات القرض والإجارة.

- الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على نفقات الاستهلاك،

تطبَّق الضريبة على القيمة المضافة على الأنشطة الصناعية وأنشطة الصناعة التقليدية والأنشطة التجارية والمهن الحرة وعمليات الاستيراد، ويخضع تجار البيع بالتقسيط للضريبة على القيمة المضافة، في حين يساوي رقم المعاملات المحقق خلال السنة أو يفوق مبلغ مليوني درهم، أما نسبة الضريبة على القيمة المضافة فهناك ثلاثة أنواع من النسب كالتالي:

-نسبة عادية: 20 %؛

-أسعار مخفضة قدرها 7% على بعض المواد الواسعة الاستهلاك، و10 %على بعض المواد الغذائية والمشروبات والفنادق على الخصوص، ونسبة 14 %على مواد أخرى مختلفة.

وفضلاً عن ذلك، ولتشجيع الاستثمارات والنهوض ببعض القطاعات، تنص النصوص التشريعية الحالية في مجال التحفيزات الضريبية على إعفاءات جبائية في ميدان القانون العام وفي المجالات القطاعية.

الفرع الرابع: المقارنة بين الأنظمة:

لكل نظام جبائي في العالم خصوصيات وملامح، تختلف باختلاف البيئة والتبعية الاستعمارية والوصاية وغيرها، وبما أن الجزائر والمغرب وتونس دول فرانكفونية لها تبعية فرنسية في شتى القوانين، فإن التباين بين نظمها شبه منعدم، فيختلفون في معدلات ونسب الضرائب والرسوم المطبقة، وذلك حسب احتياجات كل دولة من الموارد والجدول التالي يوضح ما يلي:

الجدول رقم (4-1): يوضح الأنظمة الجبائية للدول محل الدراسة والضرائب والرسوم التي تندرج تحت هذه الأنظمة

النظام الجبائي	الدولة	الضرائب والرسوم	الملاحظة
نظام التقدير الجزافي	تونس	يسمى بتونس النظام التقديري حيث يطبّق النظام التقديري بشروط معينة على المؤسسات الصغرى التي لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 30.000 د. ويرفع رقم المعاملات إلى 100.000 د بالنسبة إلى الأشخاص الخاضعين للنظام التقديري الذين يختارون دفع ضريبة تقديرية تساوي 1.500 دينار سنويا	يتضح من خلال هاته المقاربات أن لكل نظام خصوصية في فرض المعدلات وطرق التطبيق إلا أن التشابه بين جميع الأنظمة موجود، أما من حيث البساطة فإن نظام الجبائي المطبق بخصوص هاته الفئة في الجزائر يتكون من معدلين إثنين فقط بالنسبة لأعمال التجارة 05 %و 12% بالنسبة لتقديم الخدمات، على غرار الأنظمة الأخرى التي تطبق لكل نشاط معدل خاص وهذا ما يزيد التعقيد في النظم الجبائية، بالإضافة إلى أن القانون التونسي على غرار قوانين الدول الأخرى (الجزائر والمغرب)، يشترط مسك دفاتر محاسبية بالنسبة للخاضعين لهذا النظام
	الجزائر	يسمى بالجزائر نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، حيث يطبق هذا النظام لتحديد الربح الخاضع للضريبة، على المكلفين بالضريبة غير الخاضعين للنظام الحقيقي والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم ثلاثون مليون دينار 30.000.000 دج	
	المغرب	يسمى بالمغرب نظام الربح الجبائي، حيث يطبق هذا النظام على المكلفين بالضريبة الدين لم تجاوز رقم أعمالهم السنوي المبلغ المحدد والمشترط قانونا في المدونة العامة للضرائب بالنسبة للخاضعين لهذا النظام، كما يحدد الربح الجزافي بضرب رقم أعمال كل سنة مدنية في معامل يخصص لكل مهنة وفق البيانات المنصوص عليها في مدونة المدونة العامة للضرائب.	
النظام	تونس	-	هذا النظام غير واضح المعالم في القانون الجبائي التونسي، وهذا الذي يستصعب تحديده،
	الجزائر	ملغى إبتداءا من سنة 2015	

المبسط	المغرب	يفرض النظام النتيجة الصافية المبسطة على المكلفين بالضريبة الدين تجاوز رقم أعمالهم السنوي المبلغ المحدد والمشترط قانونا في المدونة العامة للضرائب، خارج الرسم على القيمة المضافة. تحدد النتيجة الصافية المبسطة لكل سنة محاسبية بعد تحويل النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية.	وقد قام المشرع الجبائي الجزائري بإلغاء هذا النظام في سنة 2015 قصد تبسيط في الإجراءات الجبائية وحصر الأنظمة في نظامين يحددهما رقم الأعمال السنوي للمكلفين، أما في النظام المغربي فكل ضريبي يخضع لنسبة معينة حسب ما هو مفصل في المدونة العامة للضرائب بالمغرب.
نظام التصريح المراقب	تونس	-	لم يوضح القانون التونسي معالم هذا النظام بل هو متشبك في أنظمة أخرى، وعدم اتضاح هذه الرؤى، تزيد من التعقيدات وعدم الفهم الجيد والصحيح للقانون، أما في النظام الجبائي الجزائري قام المشرع الجبائي بإلغاء هذا النظام في سنة 2015 قصد تبسيط في الإجراءات الجبائية وإزالة التعقيد من القانون، وهذا تسهيلا للمكلفين من جهة، ومن جهة أخرى تسهيلا لأعوان الإدارة الجبائية، أما في القانون المغربي معالم القانون واضحة بخصوص هذا النظام إلا أن النسب فيه محددة بحسب كل نشاط على غرار القانون الجزائري الذي حددها بنسبة 20% قبل
	الجزائر	ملغى إبتداءا من سنة 2015	
	المغرب	يخضع الأشخاص الطبيعيون الذين يزاولون نشاطا مهنيا بصورة فردية كمقاولين ذاتيين، طبقا للتشريع والأنظمة المعمول بها في القانون الجبائي المغربي، ما دام رقم الأعمال المحصل عليه لم يتجاوز طوال سنتين متتاليتين الحدود المنصوص عليها قانونا في المدونة العامة للضرائب المغربية.	

				سنة 2015.
النظام الحقيقي	تونس	على رقم الأعمال	- الرسم على النشاط المهني TAP	• بالنسبة للرسم على النشاط المهني TAP بالنظام التونسي غير واضح المعالم، حيث أن لكل نشاط معين رسم خاص بخلاف ما هو معمول به في النظام الجبائي الجزائري الذي تشترك مجموعة من الأنشطة في معدل موحد، أما بالنسبة للنظام المغربي فهو لم يتطرق لهذا الرسم إطلاقا؛ • أما بالنسبة للرسم على النشاط المهني TVA فإن النظام الجبائي التونسي قد نص عليه وحدده بنسب شبيهة بنسب نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في النظام الجبائي الجزائري، كما تعتبر معدلات هذا الرسم بالنسبة للنظام الجبائي التونسي من أقل النسب بالنسبة للأنظمة الأخرى، أما بالنظام الجبائي الجزائري فقد تطرق لها المشرع الجبائي الجزائري واستفاض في تفصيل محتواها وحدد نسب أعلى مقارنة بالنظام الجبائي التونسي وأقل مقارنة بالنظام الجبائي المغربي، أما
			الرسم على القيمة المضافة TVA: تخضع العمليات المنجزة بالبلاد التونسية بالمعنى المنصوص عليه بالفصل الثالث الآتي ذكره للأداء على القيمة المضافة مهما كانت أهدافها ونتائجها ما دامت تكتسي صبغة صناعية أو صناعية تقليدية أو تتعلق بإحدى المهن الحرة وكذلك العمليات التجارية غير المبيعات، معدلاتها: • بنسبة 7 % العمليات المتعلقة بالمنتوجات والخدمات؛ • بنسبة 12% توريد وبيع المنتجات البترولية.	
		على النتائج	الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين IRG: تستوجب هذه الضريبة على كل شخص طبيعي مقيم في التراب التونسي، ويخضع الأشخاص غير المقيمين للضريبة على الدخل بعنوان مداخيلهم الناشئة بالبلاد، ونسبها محصورة بين 10% و 35%.	
			الضريبة على أرباح الشركات IBS: وهي ضريبة تفرض على الأشخاص المعنويين مع مراعاة بعض الإعفاءات: • شركات رؤوس الأموال وما شابهها المستقرة بالبلاد التونسية؛	

			● التعاضديات والمنشآت العمومية غير الإدارية إذا كان غرضها الربح؛ ● المؤسسات الأجنبية غير المستقرة بالبلاد التونسية بعنوان بعض المداخيل ذات المنشأ التونسي.	النظام الجبائي المغربي فيعتبر أعلى نسبة وأكثر توزيعا للمعدلات إذ نجد اربع نسب إبتداءا من 07% إلى غاية 20% تقابل كل نشاط، ومن هذا نستخلص أن كل الأنظمة تطرقت للرسم على القيمة المضافة TVA، رغم تباين معدلاتها، كما أن النظام الجبائي التونسي يفرض ضرائب أقل مقارنة بالأنظمة الأخرى يليه على الترتيب النظام الجبائي الجزائري، ويتذيل الترتيب النظام الجبائي المغربي كأعلى نسبة؛ ● أما بخصوص الضريبة على الدخل الإجمالي IRG فإن النظام الجبائي التونسي استفاض فيها وحصرها في شرائح تصاعدية بالفئات كباقي النظم الأخرى الجزائري والمغربي، إلا أن هاته النظم
	الجزائر	على رقم الأعمال	الرسم على النشاط المهنيTAP : هو ضريبة جاء بها القانون الجزائري تفرض على رقم الأعمال لكل مكلف خاضع للنظام الحقيقي، معدلاته 2% بالنسبة للأنشطة العادية و 3% بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في مجال نقل المحروقات عبر الأنابيب.	
			الرسم على القيمة المضافة TVA: هو ضريبة جاء بها المشرع الجبائي قصد ضبط المواد المشترات والمواد المبيعة وهذه الضريبة تفرض على مضاف القيمة على السلع والخدمات والمنتجات لصالح إدارة الضرائب، معدلاتها 09% معدل مخفض لبعض المنتجات والخدمات التي تشجعها الدولة، و 19% لباقي السلع والخدمات الأخرى.	
			الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: وهو ضريبة تفرض على الأشخاص الطبيعيين الذين تفوق مداخيلهم 30 مليون دج، وتحدد قيمتها وفق جدول تصاعدي بالشرائح	

		على النتائج	تحدد نسبته بين 0% و 35%.	تتباين في نسب ومعدلات الضريبة إذ نجد لكل دخل أو فئة الدخل تقابلها نسبة تتباين من نظام لآخر حسب ما جاء به كل مشرع، كما تختلف الأنظمة في تحديد الأصناف الخاضعة للضريبة، إذ نجد لكل نظام خصوصياته في التقسيم والإخضاع وكذلك التخفيضات والحسومات الممنوحة والتي تدخل ضمن التحفيزات والامتيازات الجبائية؛
			الضريبة على أرباح الشركات IBS[1]: وهي ضريبة تفرض على الأشخاص المعنويين الذين يفوق رقم أعمالهم 30 مليون دج، معدلاتها: **I. القانون العام:** 1. 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛ 2. 23 % بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار؛ 3. 26%بالنسبة للأنشطة الأخرى. **I. الأنظمة الخاصة:** تحدد نسبة الاقتطاعات من المصدر بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات كما يأتي:	●أما بخصوص الضريبة على أرباح الشركات IBS فإن النظام الجبائي التونسي نص عليها حسب ما جاء في مدونة الضرائب التونسية وحدد لكل نشاط نسبة خاصة به، أما في النظام الجبائي الجزائري الدي قام بفصل هذا النوع من

[1] ملاحظة: يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من إعفاءات أو تخفيضات في مجال الضريبة على أرباح الشركات في إطار أنظمة دعم الاستثمار، بإعادة استثمار30 % حصة الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل أربع سنوات ابتداء من تاريخ قفل السنة المالية التي خضعت نتائجها للنظام التحفيزي. ويجب أن تنجز إعادة الاستثمار بعنوان كل سنة مالية أو بعنوان عدة سنوات مالية متتالية.) المادة 2 و51 من قانون المالية 2016)، وفي حالة تراكم السنوات المالية، يحسب الأجل المذكور أعلاه ابتداء من تاريخ قفل السنة المالية الأولى، كما يترتب على عدم احترام هذه الأحكام إعادة استرداد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية نسبتها 30 %.

			1. 10%، بالنسبة لعوائد الديون والودائع والكفالات. ويمثل الاقتطاع المتعلق بهذه العوائد اعتمادا ضريبيا يخصم من فرض الضريبة النهائي؛ 2. 40%، بالنسبة للمداخيل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية أو لحاملها ويكتسي هذا الاقتطاع طابعا محررا؛ 3. 20%، بالنسبة للمبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير الذي يخضع إلى الاقتطاع من المصدر. يكتسي هذا الاقتطاع طابعا محرراً؛ 4. 24%، بالنسبة: • للمبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات؛ • للمبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدى أو تستعمل في الجزائر؛ • للحواصل المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز رخصة استغلال براءاتهم، وإما بموجب التنازل عن علامة الصنع أو أسلوبه، أو صيغته، أو منح امتياز ذلك. • 10 % بالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على مؤسسات جزائرية للنقل البحري. غير أنه بمجرد ما تطبق هذه البلدان نسبة عليا أو دنيا، تطبق عليها قاعدة المعاملة بالمثل.	الضرائب وخص به شركات الأموال إجباريا وشركات الأشخاص اختيارا بعد طلب الخضوع من مفتش الضرائب التابع له مقر الشركة دون رجعة، حيث يعتبر النظام الجبائي الجزائري أكثر وضوحا بالنسبة لباقي الأنظمة

	المغرب	على رقم الأعمال	الرسم على النشاط المهني TAP -	
			الضريبة على القيمة المضافة TVA: هو ضريبة تفرض على رقم الأعمال لكل مكلف خاضع للنظام الحقيقي، معدلاته 20% بالنسبة للأنشطة العادية، وأسعار مخفضة قدرها 07% على بعض المواد الواسعة الاستهلاك، و10 % على بعض المواد الغذائية والمشروبات والفنادق على الخصوص، و نسبة 14 % على مواد أخرى مختلفة.	
		على النتائج	الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: وهو ضريبة تفرض على موارد و أرباح الأشخاص المعنويين الذين لم يختاروا الضريبة على الشركات، وتشمل هذه الموارد، (الموارد المأجورة، الموارد الحرفية، الموارد و الأرباح العقارية، موارد أرباح الرأسمال المنقول، الموارد الزراعية "المعفية من الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات، وتحدد قيمتها وفق جدول تصاعدي بالشرائح تحدد نسبته بين 0% و 38%.	
			الضريبة على الشركات المفروضة على مداخل وأرباح الشركات والشخصيات المعنوية IBS: تطبق هذه الضريبة لزوماً على موارد وأرباح شركات رأس المال، والمؤسسات العامة وغيرها من الشخصيات المعنوية التي تحقق أعمالاً مربحة، وعلى الشركات الشخصية التي اختارت ذلك ومعدلاتها كالتالي: • 10% أقل من 300.000 درهم؛ • 20% من 300.001 إلى 1.000.000؛	

			• 30% من 1.000.001 إلى 5.000.000؛ • 31% أكثر من 5.000.000.	

المصدر: Aissam Khaldi & Gharbi Hamza, The impact of the tax system of the Maghreb countries on Investment décisions - A comparative study of Tunisia Algeria and Morocco, Journal of Business Administration and Economic Studies, Vol (07), Issue (01), 2021.

المبحث الثاني: أثر الأنظمة الجبائية على قرارات الاستثمار.

يسعى المستثمر بغية الحصول على جو ملائم للاستثمار وتحقيق عوائد مالية من جراء ذلك، باختيار نظام جبائي أمثل، إلا أن الملاحظ بأن للنظم الجبائية مجموعة من الآثار تتراوح بين الإيجابية والسلبية والتي نجدها تنعكس على قرار الاستثمار وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: النظم الجبائية وعلاقتها بالاستثمار.

تؤثر الجباية في استعداد الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على تكوين الادخار، وبالتالي الاستثمار في أوجه متعددة ومجالات مختلفة، وهذا اعتمادا على السياسة الجبائية المفروضة ونوعية الضرائب والمعدلات المطبقة فيها، بالإضافة إلى طبيعة القطاعات المفروض عليها الضرائب، فضلا عن اقتصاديات البلد والأنشطة الاستثمارية فيها، كما أنه يوجد العديد من المحددات ذات العلاقة والتي تفرض نفسها بين هذا النظام والاستثمار والتي تتماشى مع النظام الضريبي[1].

رأت الكثير من الحكومات في العالم أن الجباية وحدها غير قادرة على تمويل النفقات العامة، نظرا للمتطلبات المالية الكبيرة التي تحتاجها تلك الدول، ولهذا تخلت عن فكرة رفع من معدلات الضريبة للحصول على إيرادات أكبر، ولجأت الى إصلاح السياسات الجبائية فيها، وذلك لخلق بيئة مشجعة على الاستثمار، وذلك من خلال جلب الاستثمارات الأجنبية المختلفة، ولزيادة إيرادات الدولة من جراء تدفق هذه الاستثمارات، وبهذا تكون للدولة إيرادات أكبر يمكنها من خلالها تلبية احتياجاتها اللامتناهية.

ولتحقيق أهداف ومساعي الدولة الاقتصادية، تقوم كل الدول بالتأثير على مناخ الاستثمار وجدب المستثمرين والاستثمار بشتى الطرق والوسائل، ومن أهم هذه الوسائل السياسة المالية والتي تعتبر أهم وسيلة تحرك بها الدول الاستثمار وتوجهه حسب غاياتها ومتطلباتها، فتقوم الدولة بمنح امتيازات وإعفاءات على أنشطة وقطاعات ما دون أخرى، خاصة تلك القطاعات التي تنوي تشجيعها والتي تهدف من خلالها جدب المستثمر الأجنبي، وهذا اساسا لتحقيق إكتفاءا ذاتيا، بالإضافة إلى تعبئة خزينة الدولة نتيجة تحصيل الضرائب[2].

---

[1] نوبيات عبد القادر، سارة حدادي، **ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على الوعاء الضريبي - دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية البويرة**، مقال بمجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 12، العدد 01، جوان 2019 ص 2-3.

[2] وكمثال عن بعض الأنظمة الجبائية الجائرة في الدول العربية في مطلع سنة 2020، وبمجيء جائحة كورونا التي اجتاحت العالم، تهاوت اقتصاديات معظم الدول التي تأثرت بالجائحة، قامت المملكة العربية السعودية2 بموجب الأمر الملكي رقم أ/638 وتاريخ 15-10-1441هـ، الذي يطبق اعتبارا من 01 جويلية 2020 برفع في ضريبة القيمة المضافة من05% إلى 15%، والتي لن تحقق من خلالها أية موارد تغطي احتياجاتها، وهذا نظرا للقرارات الغير الصائبة التي تفرضها تلك الهيئات في الوقت الذي تكون المؤسسات بحاجة لقرارات حكومية تنقدها من أزمتها المالية التي تمر بها، كل هذه المظاهر والقرارات تعيق الاستثمار وتدمر طاقة المؤسسات، حيث كان الأجدر بهذه الدول اتخاذ سياسات وتدابير لحماية هذه المؤسسات والعودة لنشاطها، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المختلفة والتي تسهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة.

وللنظام الجبائي تأثير كبير على قرار الاستثمار مما يحتويه من امتيازات ومزايا تشجيعية تستقطب المستثمر بالإضافة إلى معدلات جبائية منخفضة وقيود وتعقيدات أقل، كل هذا يؤثر على قرارات الاستثمار، وهنا تتجلى المقولة المشهورة "**رأس المال جبان كالأرنب يذهب إلى المكان الذي يشعر فيه بالراحة والأمان**".

وهناك الكثير من المحددات الاساسية التي يتعامل معها النظام الضريبي والتي تفرض نفسها على العلاقة بين هذا النظام والاستثمار، فلقد تحدثت النظرية الكينزية عن الاستهلاك والدخل كمحددات اساسية للادخار والاستثمار في مجتمع ما، وتعد ضرائب الدخل من المحددات الاساسية للتأثير في مستوى الاستثمار، إذ تؤدي الزيادة في معدلات الضريبة الى عدم تشجيع الافراد في توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في المجالات التي شهدت زيادة في معدل الضريبة. ففي (سيريلانكا) مثلاً، كانت المعدلات الضريبية في هذا البلد قبل عام 1977 عالية جداً. وبعد حصول التغييرات السياسية في سيريلانكا بعد عام 1977 حصلت تغيرات جوهرية في النظام الضريبي تضمنت تخفيفاً في معدلات الضريبة وكذلك في إلغاء بعض انواع الضرائب، ما أدى الى زيادة ملحوظة جداً في الناتج القومي الاجمالي (من 5ر14% قبل عام 1977 إلى 9 ر28 % بعد عام 1977). من جهة ثانية، فان الكثير من الحكومات في جنوب شرق آسيا رأت ان الضرائب وحدها غير قادرة على تمويل النفقات العامة، ولذلك فإنها تخلت عن فكرة زيادة معدلات الضرائب من اجل زيادة إيرادات الدولة، وبالتالي زيادة الانفاق على القطاعات العامة بل انها لجات الى إصلاح السياسات الضريبية من اجل السماح بتدفق الاستثمارات الاجنبية على وجه الخصوص وزيادة إيرادات الدولة من تدفق هذه الاستثمارات والانفاق على الخدمات العامة[1].

اما بعض الانظمة الضريبية العربية في بداية الثمانينيات، فقد كانت معقدة ومرهقة ومثقلة بعشرات الضرائب دون ان تحقق اية موارد ذات شأن، كما ان ضرائب الانتاج والاستهلاك كانت ذات اسعار متعددة، وتتسم بصعوبة إدارتها، كما ان ضرائب الدخل كانت مرتفعة ايضا، كل هذه المظاهر كانت تعيق الاستثمار، ومع ذلك، فان البعض من الدول العربية وغير العربية قد تخلت عن فكرة زيادة معدلات الضرائب من اجل زيادة إيرادات الدولة، بل انها لجات الى إصلاح السياسات الضريبية من اجل السماح بتدفق الاستثمارات الاجنبية على وجه الخصوص، وزيادة إيرادات الدولة من تدفق هذه الاستثمارات والانفاق على الخدمات العامة .

المطلب الثاني: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل قوانين الاستثمار

الفرع الأول: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل قوانين الاستثمار بالنسبة للدولة التونسية:

في إطار دعم الاستثمار قدم القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار جملة من الامتيازات، مفادها إعفاء ثلثي المداخيل وكلّ الأرباح الاستثنائية من أساس الضريبة بالنسبة للاستثمارات الفلاحية والصيد البحري، وكذلك طرح المداخيل أو الأرباح بعنوان إعادة الاستثمار خارج المؤسسة في الاكتتاب في رأس المال الأصلي أو الرفع فيه من أساس الضريبة، بالإضافة إلى تقديم إعفاءات بخصوص ضريبة

[1] الموقع الإخباري أسواق المعلومات، على الموقع https://www.msr2030.com

القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا، بالإضافة إلى تخفيض الضرائب الجمركية إلى نسبة 10 بالمائة وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الاستهلاك بالنسبة للتجهيزات المستوردة والتي ليس لها مثيل مصنوع محليا.

الفرع الثاني: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل قوانين الاستثمار بالنسبة للدولة الجزائرية:

في إطار قانون دعم الاستثمار رقم 16-09 مؤرخ في 29 شوّال عام 1437 الموافق 03 غشت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، قام المشرع بتقديم جملة من الامتيازات التي تمس فئة المستثمرين بالإعفاء من الرسوم الجمركية وبعض الضرائب الأخرى مثل الرسم على النشاط المهني، لمدة ثلاث سنوات تصل إلى ست سنوات عندما يتعهد المستمر بتوظيف 03 أشخاص على الأقل لمدة غير محدودة، وتعفى كذلك من رسوم التسجيل بالنسبة للاستثمارات وبعض الإعفاءات الأخرى التي تدخل في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بالإضافة إلى منح شهادات الإعفاء[1] (نموذج F20،F21، F22) من للرسم على القيمة المضافة بالنسبة للاستثمار المستورد والمؤسسات التي تتعامل مع القطاع المعفى.

كما يعفى المستثمرين من الضريبة على السلع والخدمات والرسوم الجمركية عند الاستيراد وكذلك الإعفاء من ضريبة التنقل على المكتسبات العقارية، بالإضافة إلى الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، وكذلك من الضريبة على النشاط المهني، بالإضافة إلى الإعفاء لمدة عشر سنوات من الضريبة العقارية.

الفرع الثالث: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل قوانين الاستثمار بالنسبة للمملكة المغربية:

في إطار قانون الاستثمار رقم 30 المؤرخ في سنة 2014 المنشور على الصفحة 6023 من عدد الجريدة الرسمية رقم 5308 بتاريخ 16 أكتوبر 2014، قدم المشرع المغربي جملة من الامتيازات تخص المستثمرين والشركات المستثمرة، شملت امتيازات ضريبية لفائدة المقاولات الفندقية وهي امتيازات تخص الإعفاء من واجبات التسجيل كما ستستفيد المقاولات المحدثة بين 2018 و2022 من إعفاء الضريبة على الدخل المقتطعة من المصدر، وإعفاء بالنسبة للأجر الذي يساوي أو يقل عن 1.078.000 درهم، بالإضافة إلى الإعفاء من رسوم التسجيل عقود شراء الأراضي المعدة لإنجاز مشروع من مشاريع الاستثمار، كما يفرض رسم تسجيل نسبته 2.5% على عقود شراء الأراضي المعدة للقيام بعمليات التجزئة والبناء، بالإضافة إلى فرض رسم تسجيل أقصاه 0.50% على حصص المساهمة في الشركات حين تأسيسها أو الزيادة في رأسمالها، كما تعفى مواد التجهيز من الاقتطاع الضريبي عند الاستيراد، كما يعطي ميثاق الاستثمار نظام جبائي تفضيلي للشركات المصدرة للمنتوجات والخدمات التالية:

- الإعفاء التام من الضريبة على الشركات وعلى الدخل خلال السنوات الأولى من استغلال المقاولة.

[1] شهادات الإعفاء هناك ثلاث نماذج كالتالي:

- شهادة الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة نموذج F20 تطلبها الشركة عند الشراء من الموردين في حالة تعاملها مع زبائن معفيين؛
- شهادة الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة نموذج F21 والخاصة باقتناء العتاد تمنحها عادة وكالة (ANSEJ, ANGEM, CNAC) للمستفيدين؛
- شهادة الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة نموذج F22 تمنحها شركة معفاة لمتعامل خاضع للرسم.

- تخفيض 50 في المائة من هذه الضريبة ما بعد خمسة سنوات.
- حماية الاستثمارات وحرية تحويل رؤوس الأموال.
- ضمان عدم التمييز بين المستثمرين المغاربة والأجانب.
- جميع المشاريع التي تفوق 200 مليون درهم بالإضافة إلى الامتيازات الضريبية تستفيد كذلك من الإعفاء من رسوم الاستيراد وإجراءات لصالح التطور الجهوي.

المطلب الثالث: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل القوانين الضريبية لتنمية الاستثمار.

تقوم مختلف الدول بسن قوانين داعمة للاستثمار بالإضافة الى منح امتيازات ضريبية وتحفيزات للنهوض باقتصاداتها وتنويع مصادر دخلها وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل القوانين الجبائية لتنمية الاستثمار بالنسبة للدولة التونسية:

تقوم الوكالة الوطنيّة للتّشغيل والعمل المستقل التونسية بمنح امتيازات وتمويلات مختلفة تهدف من شأنها لتنمية الاستثمار وبهذا الخصوص تقوم بمنح امتيازات جبائيّة وماليّة تحظى بها المؤسّسات الّتي تنشط في القطاعات ذات الأولويّة، حسب ما جاء في القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، هذه الامتيازات تتمثل فيما يلي:

- إعفاء المكلفين من الأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا؛
- بتخفيض المعاليم الديوانية إلى نسبة 10 بالمائة وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الاستهلاك بالنسبة للتجهيزات المستوردة والتي ليس لها مثيل مصنوع محليا؛
- لا تخضع المؤسسات المصدرة كليا بعنوان نشاطها بالبلاد التونسية إلا لدفع الرسوم و المعاليم المتعلقة بالسيارات السياحية، المعلوم الوحيد التعويضي على النقل والطرقات، المعاليم المتعلقة بالتنظيف والتطهير، المعاليم و الأداءات الموظفة بعنوان إسداء خدمات مباشرة، الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بعد طرح 50 من المداخيل و الأرباح المتأتية من التصدير مع مراعاة أحكام الفصل 17 من مجلة تشجيع الاستثمارات، على أن يقع طرح الأرباح و المداخيل المتأتية من التصدير كليا من هده الضريبة أساسا خلال العشر سنوات الأولى ابتداءا من أول عملية تصدير بعد تقديم مطلب في الغرض عند إيداع التصريح السنوي بالضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات و ذلك بصرف النظر عن أحكام الفصل 12 مكرر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات؛
- تعفى الشركات المصدرة كليا من أداء الضريبة على الأرباح خلال الخمسة عشره سنة الأولى بداية من الدخول في النشاط الفعلي؛

- بالنسبة للامتيازات الجبائية لمعدات التجهيز، يمكن للمؤسسات المصدرة كليا أن تستورد بكل حرية المواد اللازمة لإنتاجها بشرط التصريح بها لدى مصالح الجمارك ويقوم هذا التصريح مقام سند الإعفاء؛
- يمكن للمؤسسات المصدرة كليا انتداب 4 أعوان تأطير وتسيير من ذوي الجنسية الأجنبية وذلك بعد إعلام الوزارة المكلفة بالتكوين المهني والتشغيل[1]؛
- بالنسبة للمؤسسات المصدرة جزئيا تقدم جملة من الامتيازات الجبائية من خلال طرح المداخيل أو الأرباح المتأتية من التصدير من قاعدة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة على الشركات خلال العشرة سنوات الأولى إبتداءا من أول عملية تصدير وطرح 50 بالمائة بعد هذه الفترة وذلك بصرف النظر عن أحكام الفصل 12 مكرر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات؛
- بالنسبة للامتيازات الجبائية لمعدات التجهيز قام المشرع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة ومعلوم الاستهلاك عند الاقتناء المحلي للمواد والمنتوجات والخدمات اللازمة لإنجاز عملية التصدير، بالإضافة إلى استرجاع المعاليم الديوانية و الأداءات ذات الأثر المماثل المستخلصة على المواد الأولية و المواد النصف مصنعة، وتيسير أنظمة الدخول أو الخزن الصناعي المنصوص عليها بالمجلة الديوانية لفائدة المواد والمنتوجات المستوردة والمعدة للتحويل قصد إعادة تصديرها، كما أقر باسترجاع المعاليم الديوانية و الأداءات ذات الأثر المماثل المستخلصة على التجهيزات المستوردة و غير المصنوعة محليا بعنوان الحصة المصدرة (وتضبط طرق وشروط الانتفاع بهذا الامتياز بالأمر عدد 424 لسنة 1994 المؤرخ في 14 فيفري 1994).

الفرع الثاني: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل القوانين الجبائية لتنمية الاستثمار بالنسبة للدولة الجزائرية:

قامت الدولة الجزائرية باتخاذ العديد من الإجراءات لتهيئة مناخ الاستثمار من خلال إتباع سياسات مختلفة، ومنح العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية وعقد عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع العديد من الدول، وإنشاء صناديق ووكالات الاستثمار بمنح تمويلات مختلفة، بالإضافة إلى منح امتيازات جبائية للمؤسسات الناشئة حديثا، وكذا المؤسسات القائمة الأخرى، حيث تستفيد هذه المؤسسات التي استفادت من دعم هذه الصناديق من إعفاءات جبائية من بعض الضرائب تصل إلى 10 سنوات[2]، بالإضافة إلى إعفاءات جمركية عند الاستيراد، كما تمنح أيضا تشجيعات وإعفاءات للمستثمرين الذين ينشطون في المناطق المعزولة مثل أدرار وتمنراست وتندوف وإليزي، جاء هذا في إطار دعم الدولة لمشاريع الاستثمار.

إن الامتيازات الجبائية التي يقدمها المشرع الجبائي لتشجيع الاستثمار شملت مجالات مختلفة من بينها أنشطة البحث العلمي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ومداخيل رؤوس الأموال المنقولة بالإضافة إلى النشاطات الممارسة في

[1] تضبط قواعد هذا النظام بالأمر عدد 79 لسنة 1994 المؤرخ في 17 جانفي 1994 , وفقا للفصل 260 من مجلة الشغل.

[2] المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2019، ص 11.

ولايات الجنوب والهضاب العليا، كما شملت أيضا أجهزة المساعدة على التشغيل (الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وجهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).

أما بالنسبة للإعفاءات المقدمة فتمثلت فيما يلي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء سلع التجهيزات الموجهة لإنجاز العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة، ويمنح هذا الاعفاء للشركات التي تقوم بشراء سلع وخدمات تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار المتضمن إنشاء أو توسعة نشاط قائم؛
- اعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الاجمالي أو الرسم على النشاط المهني خلال فترة (03) سنوات من بداية النشاط، إذا تم تنفيذ هذه الأنشطة في منطقة يجب ترقيتها[1]، يتم تمديد فترة الإعفاء إلى ست (06) سنوات من تاريخ بداية الاستغلال، كما يتم أيضا تمديد هذه الفترات لمدة سنتين (2) عندما يتعهد أصحاب المشاريع بتوظيف على الأقل ثلاثة (3) أشخاص لمدة غير محدودة، عندما تقع الأنشطة المنجزة في منطقة تستفيد من المساعدة من الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، يتم تمديد فترة الإعفاء إلى عشر (10) سنوات من بدء الاستغلال[2]، كما أعفى المشرع هذه المؤسسات من الرسم العقاري لمدة ثلاث (03) سنوات من تاريخ إتمام البناء المستخدم لممارسة النشاط، ترفع مدة الإعفاء إلى ست (6) سنوات عندما يتم تنصيب هذه البنايات وملحقات البنايات في مناطق يجب تطويرها، كما تمدد فترة الإعفاء إلى عشر (10) سنوات، عندما تكون هذه البنايات وملحقات البنايات المستخدمة للأنشطة التي يقوم بها أصحاب المشاريع الاستثمارية المؤهلين للاستفادة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، متواجدة في مناطق تستفيد من الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب.

الفرع الثالث: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل القوانين الجبائية لتنمية الاستثمار بالنسبة للمملكة المغربية:

أما في الدولة الشقيقة المغرب فتعتبر مناخ جيد للاستثمار حيث تقوم المملكة المغربية بتطوير استراتيجيتها لجذب الاستثمار، حيث تمنح المملكة المغربية حريات أساسية للمستثمرين ترتكز في حق الاستثمار، حق تحويل الأرباح، وحق تحويل منتوجات، التفويت تحت شروط معينة، جاء هذا بعد إصلاحات عديدة اقتصادية واجتماعية و قانونية قامت بها الدولة المغربية لتأمين وتسهيل إقامة المستثمرين الأجانب عن طريق التدابير الضريبية المشجعة، تبسيط وتوحيد المساطر عن طريق خلق مراكز جهوية للاستثمار.

[1] تحدد المناطق التي يجب ترقيتها بموجب مرسوم وزاري مشترك صادر في 9 أكتوبر 1991.

[2] المادتين 2 و4 من قانون المالية لسنة 2014.

كل من الدول الثلاث قامت بمنح امتيازات وتسهيلات مختلفة للمستثمرين إلا أن هذه الامتيازات تتفاوت من دولة إلى أخرى حسب متطلبات اقتصاديات الدولة واحتياجاتها من الموارد المالية، بالإضافة إلى تغليب أي من الواقعين، الاقتصادي أو القانوني.

المطلب الرابع: تأثير النظم الجبائية على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار.

يتأثر الاستثمار بالعديد من العوامل والتي من ضمنها النظم الجبائية والتي تجعل من متخذي القرار يتخذون قراراتهم واختيار استثماراتهم المناسبة بعد معرفة مختلف الجوانب الخاصة بهذه النظم. وفيما يلي سنتطرق لأهم العناصر المرتبطة بالاستثمار وتأثير النظم الجبائية عليها.

الفرع الأول: تأثير النظم الجبائية على طرق تمويل واختيار الاستثمار:

للنظم الجبائية تأثير كبير على طرق اختيار الاستثمار وكذلك على تمويل هذا الأخير، حيث يقوم المستثمر قبل الشروع الاستثمار واختيار المجال والمكان للاستثمار فيه، بمراعاة بعض الأمور مثل المجال الجبائي وكذلك توفر المواد الأولية بالإضافة إلى سهولة إجراءات الاستثمار والاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى أمور أخرى مختلفة.

تؤثر الأنظمة الجبائية على طرق اختيار الاستثمار من خلال النسب الضريبية المطبقة، وكذلك الإعفاءات الممنوحة لبعض الأنشطة والمزايا الجبائية والتفضيلية، بالإضافة لسهولة القوانين والإجراءات الجبائية، حيث تؤثر النسب الضريبية المطبقة على اختيار الاستثمار، ولو افترضنا هذا الاستثمار في الجزائر، والمستثمر شخص طبيعي يخضع للنظام الحقيقي، فنجد المستثمر يفاضل بين الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات إذا زادت أرباحه عن مبلغ 1.000.000.00 دج، فإن المستثمر في هذه الحالة يقوم مباشرة بطلب الخضوع للضريبة على أرباح الشركات لكون مبلغ الضريبة على أرباح الشركات أقل مقارنة من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فيمكن للمستثمر أن يختار من بين الأنشطة أقل نسبة ضرائب على الأرباح، ولو نلاحظ في ضريبة أرباح الشركات نجد ثلاث معدلات (19%، 23%، 26%)، فيختار النشاط الذي يخضع لمعدلات أقل، أما من ناحية الامتيازات والإعفاءات، فإن المستثمر عادة يختار الاستثمار الذي فيه إعفاءات جبائية مثل الاستثمار والاستصلاح الفلاحي، بالإضافة إلى الاستثمار في المناطق الواجب ترقيتها ومناطق الجنوب الكبير بشكل عام.

أما من ناحية تمويل الاستثمارات، تلعب آجال دفع الضرائب عاملا هاما في تمويل الاستثمارات قصيرة الأجل، لو افترضنا ان في نظام ما تدفع الضرائب على الأرباح بأقساط ثلاثية، وفي نظام آخر تدفع هاته الضرائب في آخر السنة بعد إعداد الميزانية، فتكون هاته المبالغ التي ستدفع في آخر السنة مصدرا للتمويل وتساهم في استمرار أنشطة المؤسسة بخلاف الدفع بالأقساط كل ثلاث أشهر.

الفرع الثاني: تأثير النظم الجبائية على مردودية المؤسسة والهيكلة القانونية لها.

تعتبر المردودية من بين أهم المعايير المستخدمة في اتخاذ أي قرار استثماري، حيث يحدد المعدل الداخلي للمردودية مدى مردودية الاستثمار من عدمه، فكلما كان المعدل صغير ويقترب من تكلفة رأس المال كان تعبيرا عن عدم مردودية الاستثمار وبالتالي يفترض على المستثمر للجوء إلى استثمار آخر.

تؤدي الضرائب على أرباح الشركات إلى تخفيض من قيمة التدفقات النقدية الحالية وهذا ما يجعل المعدل الداخلي للمردودية ينخفض وبالتالي يؤدي إلى كبح الاستثمار، وبغرض رفع قيمة المعدل الداخلي للمردودية ثم منح تخفيضات وإعفاءات جبائية خاصة في مجال الضريبة على أرباح الشركات IBS ، بالإضافة إلى الرسوم المفروضة على المؤسسة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الحالية وبالتالي تشجيع الاستثمار[1].

الفرع الثالث: تأثير النظم الجبائية على خزينة المؤسسة والمبادلات الخارجية:

تؤثر النظم الجبائية على الخزينة خاصة إذا كان العمل بنظام الدفع بالأقساط، أو عدم استفادة المؤسسة من مزايا جبائية، أو عندما تفرض على المؤسسة عقوبات وغرامات جبائية جراء خطأ أو إغفال أو غش، فإن هذا يؤثر على حجم السيولة بالخزينة، وبالتالي قلة الأموال الموجهة للوفاء بالديون أو الاستثمارات، وهذا أيضا يؤثر على المعاملات والمبادلات الخارجية،

المبحث الثالث: الجهود المبذولة من طرف الدول في تهيئة مناخ الاستثمار:

المطلب الأول: الجهود المبذولة من طرف الدولة التونسية في تهيئة مناخ الاستثمار:

قامت الدولة التونسية بعدة جهود مفادها تحفيز وجذب الاستثمارات المختلفة، مفادها إنشاء عدة آليات وهياكل لتشجيع الاستثمار كالتالي:

- إحداث هيئة تونسية للاستثمار: مخاطب وحيد للمستثمر وتسيير الإجراءات أمام المستثمر؛
- إحداث الصندوق التونسي للاستثمار: يجمع آليات تدخل الدولة للتشجيع الأشخاص على الاستثمار؛
- إحداث المجلس الأعلى للاستثمار: يضبط سياسة واستراتيجية وبرامج الدولة في مجال الاستثمار.

حيث تقوم هذه الهيئات المحدثة بإعطاء منح وحوافز للمستثمرين كالتالي:

- إسناد امتيازات خصوصية للمشاريع ذات الأهمية الوطنية: المقاييس تضبط بأوامر حسب الأولويات الوطنية.
- منحة الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية؛

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 128.

- منحة تطوير القدرة التشغيلية؛
- منحة التنمية الجهوية؛
- منحة التنمية المستدامة؛
- منحة المشاريع ذات الأهمية الوطنية (إعفاء ضريبي لمدة 10 سنوات، منحة الاستثمار، مساهمة الدولة في مصاريف البنى التحتية، التنمية الجهوية، التشغيل، الرفع من القيمة المضافة، القدرة التنافسية، التنمية المستدامة؛).

المطلب الثاني: الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في تهيئة مناخ الاستثمار

سعت الدولة الجزائرية جاهدة من أجل تتحسين مناخ الاستثمار فيها، من خلال رغبتها بالاندماج في الاقتصاد العالمي، بانضمامها إلى التكتلات الاقتصادية المختلفة، وتوقيعها للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف مع العديد من الدول المختلفة، المتعلقة بترقية وتشجيع الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي على المستثمرين، بالإضافة إلى مصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل وضمان الاستثمارات والتحكيم الدولي التي تكفل حرية تدفق الاستثمارات الأجنبية المختلفة، ومن ضمن هذه الهيئات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والاتفاقية الدولية لتسوية نزاعات الاستثمار.

كما قامت الدولة الجزائرية أيضا بضمان منح عقارات بالدينار الرمزي للمستثمرين لغرض الاستثمار ، بالإضافة إلى فتح وكالات دعم الاستثمار ومنح الامتيازات الجبائية كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي تقوم بمنح إعفاءات جبائية لفائدة المستثمرين ولمعيدي الاستثمار، بالإضافة إلى امتيازات[1] وإعفاءات جبائية أخرى تسعى من خلالها الدولة دعما للاستثمار[2].

المطلب الثالث: الجهود المبذولة من طرف المملكة المغربية في تهيئة مناخ الاستثمار

قام المغرب بعدة إصلاحات اقتصادية و اجتماعية و قانونية لتأمين وتسهيل إقامة المستثمرين الأجانب عن طريق التدابير الضريبية المشجعة، تبسيط وتوحيد المساطر عن طريق خلق وكالات ومراكز جهوية للاستثمار، حيث

[1] وكمثال على ذلك نجد أنا لدنمارك وكندا ونيوزيلندا من الدول السبّاقة التي أقدمت على تبسيط تصريحاتها الجبائية، عن طريق التقليل من عدد الصفحات لتسهيل وزيادة الالتزام الجبائي والطوعي لدى المكلفين، وفي هذا الإطار نجد أن الجزائر ترمي إلى عصرنة الإدارة الضريبية بوصفها محصلة للموارد المالية، من خلال تنظيم هياكلها وطرق تسييرها، فالنموذج التنظيمي الجديد لإنشاء مديرية المؤسسات الكبرى ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، أساسه وضع إدارة جبائية مركزة على المكلفين بالضريبة، تتشكل من هياكل تسيير عصرية ومتكيفة مع النسيج الجبائي، فتأسيس الملف الجبائي الوحيد الذي تصنف وتتابع فيه كل التصريحات المتعلقة بنفس المكلف بالضريبة، قد سمح بتبسيط وتسهيل الإجراءات الجبائية، إضافة إلى إحداث تصريحات جبائية جديدة تتماشى مع الهيكلة الجديدة للإدارة الجبائية، والذي يساهم في تحقيق جودة التصريحات.

[2] إن عصرنة الإدارة وتبسيط النظام الجبائي يجب أن ترافقهما أنشطة يرتبط بها نجاح الإصلاحات منها، إحداث نظام معلوماتي، متابعة مواصلة عملية الترقيم الجبائي حيث تسمح هذه العملية بمتابعة مسار المعاملات وحركات الأموال من وإلى الجزائر، تأهيل وتثمين الموارد البشرية حيث أعدت الإدارة الجبائية برنامجا طموحا لتكوين ورسكلة وتحسين مستويات تكوين موظفيها، كذلك التركيز على المكلف بالضريبة من خلال دعم الاتصال وتطوير قدرات الاستماع له.

تقدم الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات[1] خدمة عمومية مجانية، مفادها تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات، تساعد على تطوير الأنشطة المختلفة بالمغرب كما تقدم الوكالة جملة من الخدمات كاقتراح إصلاحات تشريعية وقانونية تتعلق بالاستثمار، لتيسير الإجراءات الإدارية، والقيام بمهام كتابة لجنة الاستثمارات، بالإضافة إلى إنعاش وجلب المستثمرين، من خلال تنفيذ استراتيجية والتي تركز في المقام الاول على الجانب الدولي كما يتضح ذلك جليا من مستوى الميزانية المرصودة وغياب استراتيجيات خاصة بالشركات الكبرى لأهمية الشهادات التي تدلي بها لصالح الصورة المميزة للمغرب من جهة، ومن جهة أخرى الاحتفاظ بالمستثمرين المميزين من خلال تشجيع إعادة توظيف الاموال والارباح، وفي هذا الصدد أثرت الحصص المخصصة للشركات الكبرى وكذا الشركات الصغرى والمتوسطة في المحفظة الهدف لعمليات الانعاش على المنهجية التجارية للوكالة، كما أنه لم تتم إعادة النظر في حينه في استراتيجية إنعاش حتى تتلاءم ومتغيرات بعض القطاعات كما هو الحال بالنسبة لترحيل الخدمات،

وكاستراتيجية مبتكرة للتسويق ومن أجل تسريع تنفيذ خطة الانعاش، عمدت الوكالة إلى استخدام وسطاء تجاريين مشهود لهم بالخبرة على المستوى الدولي من أجل إقناع الشركات المستهدفة للاستثمار في المغرب، ولهذا الغرض أبرمت الوكالة أربع عقود ما بين 2011 و2013، ويظهر من خلال التحليل تباين النتائج المحصل عليها، فمن بين الوكلاء أو الوسطاء الاربعة، تميز الوكيل المعتمد لمنطقة ألمانيا مثلا بنجاحه في جلب مستثمر أجنبي إلى المغرب، علما أن الصفقة المبرمة مع الوكيل المذكور هي الاقل تكلفة من بين الأربعة، ويطرح هذا الوضع التساؤل حول مدى توظيف الوسطاء الاخرين لمعرفتهم بفرص وإمكانيات الاستثمار الاجنبي عبر العالم وكذا شبكاتهم الخاصة، وفي هذا السياق، قامت الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات بإلغاء أحد العقود وتكليف فرقها الداخلية بتتبع المحفظة التجارية المعهودة إلى الوكيل التجاري المعني.

[1] المجلس الأعلى للحسابات، **الملاحظات الاساسية المتعلقة بالميثاق الوطني للاقلاع الاقتصادي 2009-2015**، الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، الرباط، المغرب 2017. ص ص 01-02.

خلاصة الفصل:

في وقتنا الراهن أصبحت الضرائب تحتل أكبر مكانة في عملية صنع واتخاذ القرارات من طرف المستثمرين، لذلك زاد الاهتمام بها من طرف الباحثين في مختلف بحوث العلوم المالية والمحاسبية، كما سلط العمل النظري الضوء على تأثير الضرائب ومدى إمكانيتها على توجيه الاستثمارات من خلال معدلات الضريبة والتحفيزات الجبائية والمزايا التفضيلية التي يمنحها المشرع الجبائي للاستثمار في قطاعات معينة،

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق للمفاهيم المتعلقة بالشق النظري والتي تتضمن النظام الجبائي وأهم مقوماته بالإضافة الى الاستثمار، وبينا العوامل التي تساهم في جذب المستثمرين والاستثمارات، بالإضافة إلى التحفيزات الجبائية التي تمنحها كل دولة للمستثمرين والضرائب التي تفرضها عليهم، وقمنا بذكر بعض الدول التي بسطت في الإجراءات والتصريحات الجبائية، كأمثلة منها الدنمارك وكندا ونيوزيلندا...الخ، والتي تسهل عمل الإدارة الجبائية والتصريح من طرف المستثمرين وتوطد العلاقات بينهما، وللتعمق والتوسع أكثر في الموضوع سنتطرق لعرض ومناقشة الدراسات السابقة وهذا ما سنحاول إبرازه بشكل مفصل في الفصل الموالي من الدراسة.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد:

إن دراسة أي ظاهرة من الظواهر في المجال العلمي وفي مختلف الفروع والتخصصات، لا يستوعب إلا من خلال المرور والاهتمام بالأحداث التاريخية وجعلها الانطلاقة التي يعتمد عليها الباحث في دراسة مختلف العلوم، والوقوف عند الأسس والقواعد التي تبنى عليها المصادر والمراجع التي يسترشد بها، وللوصول إلى بحث علمي ممنهج وأصيل، وجب الوقوف عند مختلف نقاط القوة ونقاط الضعف والنتائج المختلفة التي توصل إليها مختلف الباحثين، حتى يستنير بها الباحث وتتضح له المعالم ويرسم طريق البحث للوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة.

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع الاستثمار وكيفية جذب الاستثمارات الأجنبية المختلفة من خلال بعض العوامل المؤثرة في جذب هاته الاستثمارات كالتحفيزات الجبائية وانخفاض معدلات الضريبة، وتوفر البنى التحتية ...الخ ، بعض هذه الدراسات كانت باللغة العربية والبعض الآخر باللغة الأجنبية، وللوصول إلى نتائج مرضية يتطلب الاطلاع على الدراسات السابقة ومحاولة الوقوف عند أهم النقاط فيها، بالإضافة إلى تحليل مختلف النتائج، واستخراج أوجه الاختلاف وأوجه التشابه، ومن ثم إبراز الهدف من هذه الدراسة وما يميزها عن سابقيها من الدراسات التي تطرقت لدراسة مثل هذا الموضوع.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية؛

المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية؛

المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة.

المبحث الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية

المطلب الأول: دراسة حجار مبروكة وسميرة عميش[1]:

قامت الباحثتان بمعالجة إشكالية تتمحور في ما مدى تأثير السياسة الجبائية على اتخاذ قرار الاستثمار بالمؤسسة؟، من خلال دراستها التي تمت على بعض المؤسسات في الجزائر، استعملتا في ذلك المنهج الوصفي، حيث قامتا بدراسة تأثير السياسة الضريبية على متغيرات مختلفة (صافي القيمة الحالية، استرجاع رأس المال المستثمر، المعدل الداخلي للمردودية، على سياسة التوظيف) حيث توصلتا إلى أن السياسة المالية التي تنتهجها الدولة تساهم بشكل كبير في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، كما أنها تعمل على توجيه الاستهلاك وقرارات كل من أرباب العمل، كما أنها تعمل على تشجيع الاستثمار وإنجازه في أقل وقت ممكن، إضافة إلى أنها تساهم من الرفع في القدرة التنافسية للمؤسسات، كما أن لها دور مهم في تنويع مصادر التمويل وكذلك تدنئة التكاليف.

المطلب الثاني[2]: دراسة طالبي محمد

قام الباحث بمعالجة إشكالية تتمحور في ما هو أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيلها في الجزائر؟، مستعملا في ذلك المنهج الوصفي، من خلال دراسته التي تمت على بعض المؤسسات المستثمرة في الجزائر، حيث قام بدراسة مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك كون الحوافز الضريبية كعنصر مؤثر في القرارات طويلة الأجل للشركات المتعددة الجنسيات، كما قام الباحث بدراسة مقارنة بين الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الجزائر وتونس فيما يتعلق بحافز الإعفاءات من ضرائب الدخل وضرائب الأرباح على الشركات وبعض الضرائب الأخرى، إضافة إلى دور هده الحوافز في توجيه الاستثمار نحو قطاعات معينة، إضافة إلى علاقة هده الحوافز بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وتونس.

خلص الباحث في نهاية الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات من أجل تعزيز الإيجابيات التي يمكن أن تتحقق نتيجة تقديم الحوافز الضريبية، وانسجاما وما يقتضيه الاستثمار الأجنبي بالجزائر، خلص إلى أنه يتوجب على الدولة توحيد الاتفاقيات الجبائي بين الجزائر وبقية شركائها خاصة الدول المشرفة على البحر الأبيض المتوسط لمنع الازدواج الضريبي من جهة، وحتى يتمكن اقتصادها من الاندماج بسهولة في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، كما توصل الباحث إلى ضرورة تقديم المزيد من الحوافز الضريبية، لأنه ما هو مقدم حاليا مازال مرتفعا مع ما هو سائد

[1] حجار مبروكة وسميرة عميش، **دور السياسة الجبائية في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية**، جهة وسنة النشر مجهولة.

[2] •طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مقال بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس، جامعة البليدة- الجزائر، 2009، ص213 – ص 232

على المستوى العالمي، كذلك توصل الباحث لتحقيق ميزة تنافسية يجب توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.

المطلب الثالث[1]: دراسة بابا عبد القادر وأجري خيرة

قام الباحثان بمعالجة إشكالية تتمحور في ما هو أثر الامتيازات والتحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟، حيث استعملا المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال دراستهما التي تهدف إلى تحليل الامتيازات الجبائي والدور الذي تلعبه في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال دراسة العوامل المحفزة لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر، و الامتيازات الجبائي المتوفرة، كما تطرق الباحثان إلى دواعي تحرير التجارة الخارجية واستراتيجيات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ويتم دراسة تأثير التحفيزات الجبائي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توصلا الباحثان إلى أنه لا يزال حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيف مقارنة مع الدول العربية الأخرى كمصر والمغرب وتونس، وكإجابة على الإشكالية المطروحة فإن أثر ودور الامتيازات الجبائي والحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم يبلغ هدفه في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، وعليه ينبغي استفادة الجزائر من الموارد المتاحة لها، ومن التجارب الماضية لتفادي الأخطاء مستقبلا بالاعتماد على خطط استراتيجية عملية ذو كفاءة عالية لتوجيه التنمية والتي تطمح من خلالها إلى النجاح في تجاوز التحديات المختلفة والثبات أمامها.

المطلب الرابع: دراسة شليحي الطاهر[2]

قام الباحث بمعالجة إشكالية تتمحور حول ما هو محتوى إجراء التحفيز الجبائي في التشريع الجزائري لتشجيع الاستثمار كهدف مبدئي وأساسي في التنمية الاقتصادية؟ مستعملا في ذلك المنهج التحليلي، من خلال دراسته التي تمت في البيئة الجزائرية، حيث تطرق الباحث إلى أهم الامتيازات الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى الضمانات الممنوحة للمستثمرين، كما خلص الباحث في نهاية الدراسة إلى جملة من النتائج من أجل تعزيز الإيجابيات التي يمكن أن تتحقق نتيجة تقديم الحوافز الضريبية، وانسجاما وما يقتضيه الاستثمار الأجنبي بالجزائر، خلص إلى أنه يمكن القول أن الأمر 03/01 يعتبر خطوة معتبرة في مجال تشجيع الاستثمار، بالنظر إلى ما يحتويه من حوافز معتبرة من شأنها أن تدفع عجلة التنمية في الجزائر، وأن رهان تحقيق أكبر قدر من الأرباح يرتبط أيضا بقيمة التشريعات الداخلية للدولة وليس المنافع الجمركية والمزايا المالية والجبائية وفقط، فالتشريعات لها القدرة على إنشاء مناخ استثماري مناسب بوجود التحفيزات من جهة، وتوفر الثقة والاطمئنان لدى المستثمر تجاه الإجراءات القانونية والتنظيمية من جهة أخرى.

---

[1] بابا عبد القادر، أجري خيرة، **الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، مقال بالمجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس المدية- الجزائر، العدد الثاني، سبتمبر 2014، ص 11- ص 34.

[2] شليحي الطاهر، **محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر**، مقال بمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد التاسع عشر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، أوت 2014.

المطلب الخامس: دراسة قاسم محمد عبد الله البعاج ونجم عبد عليوي الكرعاوي[1]

قام الباحث بمعالجة إشكالية تتمحور حول " هل أن نسب فرض الضريبة الحالية هي متلائمة مع الفرض الراهن؟، وهل أن الإعفاءات الضريبية الحالية سواءا كانت إعفاءات مطلقة أو نسبية ستؤدي إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات المهمة والمؤثرة في تطوير النشاط الاقتصادي في البلد؟، وهل أن الضرائب المفروضة في الوقت الحالي قد استخدمت للأغراض المخصصة لها؟ من خلال دراسته التي اقتصرت على موظفي هيئة الضرائب وهيئة الاستثمار الديوانية وبعض المستثمرين الأجانب والمحليين، للفترة الزمنية من 01 أبريل 2012 إلى غاية 01 أوت 2012، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في إثبات فرضيات البحث، حيث خلص الباحث إلى جملة من النتائج أهمها، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تحفيز وتنشيط القطاعات الاقتصادية.

المطلب السادس: دراسة حسين عاشور العتابي[2]

قام الباحث بمعالجة إشكالية تتمحور حول ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق والذي يتطلب توفير محفزات جدب، وقد تشكل الإعفاءات الجبائية أهم أحد المحفزات، بافتراض أن الإعفاءات الضريبية الكلية او الجزئية من العوامل المشجعة على جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمار المحلي، كما ان العديد من الدول النامية تحبذ الاستثمار الأجنبي المباشر لما يتميز به بكونه استثمارا مستقرا فضلا عن أنه يسعى الزيادة إيرادات الدولة المضيفة لإمكانية استخدامها لتكنولوجيا المتقدمة ويساعد في توفير الخدمات وزيادة انتاج السلع والخدمات، كما أن المستثمر الأجنبي يبحث عن العائد الذي سيحصل عليه اكثر من الإعفاءات التي ستمنح له، كما أوصى الباحث الى منح الهيئة الوطنية للاستثمار، صلاحيات واسعة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لجذب الاستثمار الاجنبي، وإعطاء أهمية خاصة للاستثمارات الأجنبية التي تعتمد على المعرفة والتقنيات المتطورة، وذلك لتنشيط ورفع كفاءة أداء الكوادر العراقية لمسايرة التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة.

المطلب السابع: دراسة كريمة فرحي[3]

قامت الباحثة بدراسة إشكالية تتمحور حول ما مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية حتى تتسارع إلى استقطابه؟، وما هو واقعه في الجزائر مقارنة مع كل من الصين، تركيا ومصر؟، والتي تمت في على مستوى الصين وتركيا ومصر والجزائر، للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية سنة 2010، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل وتشخيص وتحليل وتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، إلى جانب المنهج

---

[1] قاسم محمد عبد الله البعاج ونجم عبد عليوي الكرعاوي، دور الإعفاءات الضريبية في تشجيع وجدب الاستثمارات الأجنبية – دراسة تطبيقية في هيئة استثمار الديوانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد الأربعون، 2014.

[2] حسين عاشور العتابي، دور الإعفاء الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي وامكانية تفعيله في الاقتصاد العراقي، مقال مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، 2012، المجلد 07، العدد 18، ص-ص 38-65.

[3] كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، سنة 2012 – 2013.

التحليلي المقارن قصد القيام بمقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة، حيث خلصت الباحثة في نهاية الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها، أن النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، هو أن الشركات تقوم به من أجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة بها من خلال تحقيق استراتيجياتها المتمثلة في حماية مصالحها وغزو الأسواق الخارجية واستغلال الإمكانيات المقدمة من قبل حكوماتها وما تمنحه الدول المضيفة من فرض استمرارية لها، كما خلصت أيضا إلى أن الدول غيرت أفكارها من أن المستثمر الاجنبي يعتبر سلطة ونفود إلى أنه الآن يعتبر وسيلة لزيادة الإيرادات وجلب التكنولوجيا المتطورة وتشغيل العمالة للقضاء على البطالة.

المطلب الثامن: زينات أسماء[1]

قامت الباحثة بمعالجة إشكالية تتمحور حول "هل ساهمت التحفيزات الجبائية المطبقة في النظام الضريبي الجزائري في تعزيز فرص الاستثمار" من خلال التطرق إلى التحفيزات الجبائية الممنوحة في الاقتصاد الجزائري وتقييم فعاليتها في تعزيز فرص الاستثمار، ومدى توجيه المشاريع الاستثمارية نحو الأنشطة المنتجة الخالقة لمناصب الشغل، وكذا توضيح أهم الاستراتيجيات المستقبلية لعقلنة التحفيزات الجبائية، وقد استخدمت الباحثة في ذلك المنهج الوصفي في إعطاء مفاهيم حول التحفيزات الجبائية ودورها في تحفيز الاستثمار، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في معالجة أثر التحفيزات الجبائية على تطور الاستثمار في الجزائر، حيث خلصت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها، أن الاعتماد على سياسة التحفيزات الجبائية فقط في تشجيع الاستثمار هو أسلوب غير كافي من حيث مردوديته ومن ثم فإن أحسن استراتيجية لتشجيع الاستثمار على أساس مستمر، هي توفير إطار قانوني وتنظيمي مستقر وشفاف وتطبيق نظام ضريبي يتوافق مع الأعراف الدولية، بالإضافة عدم ترشيد سياسة منح التحفيزات الجبائية و اعتماد آليات التفعيل التلقائية، فالمستثمر يمكنه الحصول على التحفيزات الجبائية في حالة ما توفرت فيه الشروط القانونية، كما خلصت الباحثة أيضا إلى أن سياسة التحفيزات الجبائية في الجزائر لم تتمكن إلى حد كبير من تحقيق الأهداف المرجوة منها في مجال تشجيع الاستثمار، بحيث أصبحت توفر بيئة مناسبة للتحايل و التلاعب، فبعض المستثمرون يقدمون طلبات الاستفادة من الإعفاءات الجبائية وعند انتهاء فترة الإعفاء يقومون بتغير نشاطهم أو التوقف عن النشاط كلية.

المطلب التاسع: العزاوي، كريم عبيس حسان[2]

قام الباحث بمعالجة إشكالية تتمحور حول أهمية الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق، وبما أن هذه الحوافز تلعب دورا هاما في معظم اقتصادات دول العالم، إلا انها تلعب دورا محدودا في الاقتصاد العراقي، كون إقصاد هذا الأخير إقصاد ريعي يجعل من الضريبة ذات دور محدود في الناتج المحلي الاجمالي،

[1] زينات أسماء، **دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر**، مقال بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد 17، السداسي الثاني، تاريخ النشر 01 جوان 2017، ص-ص 111-128

[2] العزاوي، كريم عبيس حسان، **الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العراق، المجلد السادس، الإصدار الثالث، 2014، ص-ص 125 – 156.

حيث تشكل الإيرادات النفطية 95% منه وبقية النسب هي رسوم وضرائب مباشرة وغير مباشرة، وهذا يؤكد ضرورة الالتفات إلى جعل الضريبة والحوافز الضريبية أداة فعالة في بناء بيئة صالحة لنمو القطاع الصناعي الخاص، وقد خلص الباحث في نهاية بحثه إلى جملة من النتائج أهمها، أن الحوافز الضريبية تحتل حيزاً لا باس به بالنسبة لبقية العوامل المؤثرة في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق، فهي جزء من الكل برغم أن المشرع العراقي كان سخياً في منح الحوافز لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، كما يعتبر القطاع الصناعي الخاص من القطاعات المهمة التي يتشكل منها الاقتصاد الوطني ومرتكز ضروري في تطوير بقية القطاعات فهو يسد حاجة البلد من العديد من المفردات السلعية وميدان استثمار مضمون وقطاع حيوي لاستيعاب الايدي العاملة، كما أن الدولة العراقية ماضية في جهودها لتطوير وتحديث هذا القطاع بعدة تشريعات وبرامج وخطط لكن العله في التلكؤ يكمن في ان هذه التشريعات والبرامج والقوانين في واد اخر بسبب العراقيل الادارية والفساد والمحسوبية والبيروقراطية والتعارض في صلاحيات الجهات ذات العلاقة.

المطلب العاشر: دراسة القيسي، سهاد كشكول عبد العتابي، حسين عاشور جبر[1]

قام الباحث بمعالجة إشكالية تتمحور حول منح الامتيازات والإعفاءات الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار، حيث يرى الباحث أن هذه الإعفاءات والامتيازات تعتبر من الأمور المشجعة لتدفق رأس المال الأجنبي، كما أشار أيضا على أن الإعفاء الضريبي سواء كان كليا أو جزئيا ولمدة محددة أو غير محددة طوال مدة الاستثمار، يعتبر من الأمور المشجعة لتدفق رأس المال الأجنبي للبلاد.

يعتبر الإعفاء الضريبي ميزة تمنحها الدولة وفقا للقوانين والتشريعات للشخص الطبيعي أو المعنوي، تهدف الدولة من ورائه لتحقيق جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث خلص الباحث في الأخير إلى جملة من الاستنتاجات أهمها، أن العديد من الدول النامية تحبذ الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من مميزات كونه استثمارا مستقرا، فضلا عن أنه يسعى إلى زيادة إيرادات الدولة المضيفة، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من استخدام التكنولوجيا المتقدمة، و يساعد في توفير الخدمات وزيادة إنتاج السلع والخدمات كما أن المستثمر الأجنبي يفكر بالعائد الذي سيحصل عليه أكثر مما يفكر بالإعفاءات التي ستمنح له، وهذا يعني أن تأثير العوائد والمنافع التي سيحظى بها من استثماره في بلد ما، تكون أكبر وتحظى باهتمام أكثر من الإعفاءات الضريبية، كما أوصى الباحث إلى إعطاء الهيئة الوطنية للاستثمار صلاحيات واسعة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي، وإعطاء أهمية خاصة للاستثمارات الأجنبية التي تعتمد على المعرفة والتقنية العالية، وذلك لتنشيط ورفع كفاءة أداء الكوادر العراقية لمسايرة التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة.

[1] القيسي، سهاد كشكول عبد العتابي، حسين عاشور جبر، **دور الاعفاء الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي وإمكانية تفعيله في الاقتصاد العراقي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 07، العدد 18، 31 مارس 2012، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، ص – ص 38-66

المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

المطلب الأول: دراسة [1] Alsim Fallet Kalidou Thiaw

قام الباحثان بمعالجة إشكالية تتمحور في كيفية تحليل أثر الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة على الطلب على شركات الاستثمار؟، من خلال دراستهما التي تهدف إلى استدعاء نظرية تكلفة المستخدم التي تبين مدى قوة الارتباط بين الضرائب وأسهم رأس المال للشركات، وتتوقع هذه النظرية أن تخفيض العبء الضريبي له تأثير في خفض تكلفة رأس المال وزيادة العائد على الاستثمار، ومن خلال هذه العملية أن دعت الحاجة إلى دراسة حوالي 37 عينة من الشركات في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008. مع الأخذ بعين الاعتبار شركات قانون الضرائب في السنغال، مستخدما في ذلك المنهج التحليلي، حيث توصلا الباحثان إلى نتيجة هامة هو أن الزيادة في الإعفاءات الضريبية تميل إلى التخفيف من تأثير على تكلفة المستخدم، كما خلصا أيضا إلى أنه كلما قلت معدلات الضريبة وزادت الإعفاءات الضريبية المتنوعة، فإنه حتما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار وفي اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركات.

المطلب الثاني: دراسة [2] Soulef Dammak

قامت الباحثة بمعالجة إشكالية تتمحور في كيفية فشل السوق الناتجة عن الضرائب المباشرة، الضرائب للشركات والأفراد في مختلف السياقات المالية والمحاسبية والضريبية تؤثر على القرارات الاستراتيجية (الاستثمار والتمويل) من الشركة وقيمتها؟، مستخدمة في ذلك المنهج المقارن، حيث قامت الباحثة في الجزء الأول بتقديم الإطار النظري للعلاقة بين الضرائب واتخاذ القرارات الاستثمارية، وقامت في الجزء الثاني بتقديم دراسة ميدانية في سياقات مختلفة من أجل تسليط الضوء على أثر الضرائب على قرارات الاستثمار، وطرق التمويل وقيمة الشركة، حيث توصلت الباحثة إلى جملة من الاستنتاجات مفادها أن الدين له تأثير كبير على قيمة الشركة، كذلك تؤثر الضرائب بما في ذلك تكلفة المستخدم من رأس المال من خلال معدل الضريبة على الاستثمار، كما توصلت أيضا إلى نتيجة حاسمة بشأن تأثير الضريبة على قرض من الشركة، وأن الأبحاث ثبت في وقت لاحق أن الضريبة قد تؤثر على هيكل رأس مال الشركة، وصولا بشكل عام إلى أن الضرائب تؤثر على قرارات و طرائق التمويل وعلى قرارات الاستثمار بالشركات.

[1]Alsim Fall et Kalidou Thiaw, **Incidence de la fiscalité des sociétés sur la décision d'investissement des entreprises sénégalaises,** République du Sénégal, Ministère de l'économie et des finances, .2009

[2]Soulef Dammak**, Impact de la fiscalité sur les décisions et modalités de financement des investissements, ainsi que sur la valeur de la firme. Analyse comparative (France, Allemagne, Royaume Uni, Etats-Unis et Tunisie),** Thèse en vue de l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion, Université de Nice-Sophia Antipolis, Université de Sfax, Décembre 2006.

المطلب الثالث: دراسة جون يان لي[1] (Jinyan Li)

قام الباحث بمعالجة موضوع يتمحور حول دور السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية بالإشارة إلى حالة الصين، حيث تطرق الباحث إلى دور الحوافز الجبائية في جدب الاستثمارات الأجنبية في ظل إقصاد السوق، بالإضافة إلى تأثير هذه الأخيرة على إحداث التنمية في الصين، حيث خلص الباحث في دراسته إلى أن للحوافز الضريبية تأثير إيجابي في التنمية الاقتصادية، ويظهر هذا جليا من خلال جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين، والذي يلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أهم العوامل التي ساعدت أيضا في جدب الاستثمار الأجنبي، بساطة القوانين والأنظمة الجبائية والإجراءات المتخذة، بالإضافة إلى كفاءة الإدارة الجبائية في القيام بمختلف الأعمال الجبائية والمهام الموكلة لها.

المطلب الرابع: دراسة Babatunde, Shakirat Adepeju[2]

قام الباحث بدراسة العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال بعض العوامل كالحوافز الضريبية، والاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى توفر المواد الطبيعية وحجم السوق والانفتاح على التجارة العالمية، ومدى تأثير كل هذه العوامل على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط والغاز في نيجيريا، للفترة من 1990 إلى غاية 2010، باستخدام الأساليب الإحصائية والاستبيان، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير كبير للحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما خلص أيضا إلى أن الحوافز الضريبية لها تأثير كبير على جدب الاستثمارات، كما أوضح أن معدل الضريبة القانوني يظهر تأثير سلبي كبير على جذب مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى أن توافر الموارد الطبيعية يشجع الاستثمار الأجنبي، كما تظهر هذه الدراسة عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بين استقرار الاقتصاد الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر عندما تقاس بمعدلات الصرف والتضخم، على الرغم من قياسها بمعدل التضخم، كما خلص إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي من حيث سعر الصرف ليس له تأثير كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع النفط والغاز في نيجيريا.

المطلب الخامس: دراسة Douglas A. Shackelford و Terry J. Shevlin[3]

يشير الباحثان إلى أن الأبحاث الضريبية تزيد في بعض المشكلات المنهجية التي تتعلق بشكل خاص بتقدير معدل الضريبة الهامشي، وتحديد النماذج المتغيرات في مستوى أو تباين وتوافر البيانات البحث في هذا المجال منطلقه أنجلوسكسوني. في ذاته في إشارة إلى موديلياني وميلر الذين أدخلا، في عام 1963، الضرائب على الأرباح كجزء من

[1] Jinyan Li, **Development and Tax Policy: Case Study of China**, Comparative Research in Law & Political Economy. Research, Paper No. 27/2007.

[2] Babatunde, Shakirat Adepeju, **The Impact of Tax Incentives on Foreign Direct Investment in the Oil and Gas Sector in Nigeria,** IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), ISSN: 2278-487X.Volume 6, Issue 1 (Nov. - Dec. 2012), PP 01-15.

[3] Douglas A. Shackelford و Terry J. Shevlin, **Empirical Tax Research in Accounting,** Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=235796 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.235796, (December 2000).

دراستهم حول وجود هيكل رأس المال الأمثل ومواضيع مختلفة تتعلق بالقرارات الضريبية والاستثمارية والضرائب وقرار التمويل والضرائب وهيكل رأس المال وفرض الضرائب على أرباح الأسهم.

المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

المطلب الأول: أوجه التشابه

من خلال هذا المطلب سنحاول طرح أهم نقاط تشابه هذه الدراسات مع دراستنا، رغبة منا في التركيز على أهم النقاط المتوصل إليها والتي توافق دراستنا:

اغلب الدراسات على:

- ركزت على دراسة السياسات الضريبية؛
- ركزت على الحوافز الضريبية ودورها في تحفيز الاستثمار؛
- ركزت على الضريبة والسياسات الضريبية ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية الاقتصادية؛
- تطرقت لتأثير الضرائب على الشركات والأفراد في مختلف السياقات المالية والمحاسبية والضريبية التي تؤثر على القرارات الاستراتيجية (الاستثمار والتمويل) للشركة؛
- تطرقت إلى دور الحوافز الجبائية في جدب الاستثمارات الأجنبية في ظل إقصاد السوق؛
- تطرقت إلى كيفية منح الامتيازات والإعفاءات الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار، حيث يرى أغلب أصحاب الدراسات أن هذه الإعفاءات والامتيازات تعتبر من الأمور المشجعة لتدفق رأس المال الأجنبي؛
- تطرقت إلى الضمانات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب ودورها في جدب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية؛
- توصلت إلى أن السياسة المالية التي تنتهجها الدولة تساهم بشكل كبير في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، كما أنها تعمل على توجيه الاستهلاك وقرارات كل من أرباب العمل، بالإضافة إلى أنها تعمل على تشجيع الاستثمار وإنجازه في أقل وقت ممكن، إضافة إلى أنها تساهم من الرفع في القدرة التنافسية للمؤسسات، كما أن لها دور مهم في تنويع مصادر التمويل وكذلك تدنئة التكاليف؛
- توصلت في نهاية الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات من أجل تعزيز الإيجابيات التي يمكن أن تتحقق نتيجة تقديم الحوافز الضريبية، خلص إلى أنه يتوجب على الدولة توحيد الاتفاقيات الجبائية بين الجزائر وبقية شركائها خاصة الدول المشرفة على البحر الأبيض المتوسط لمنع الازدواج الضريبي من جهة، وحتى يتمكن اقتصادها من الاندماج بسهولة في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى؛

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف

- بعض الدراسات توصلت إلى ضرورة تقديم المزيد من الحوافز الضريبية، لأنه ما هو موجود حاليا مازال مرتفعا مع ما هو سائد على المستوى العالمي، كذلك لتحقيق ميزة تنافسية يجب توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية، فيما يرى أصحاب بعض الدراسات الأخرى أنه يجب الحد من منح الامتيازات الجبائية التي لا تصاحبها دراسة معمقة والتي تنخر من خزينة الدولة، كما يرون أنه يجب الحد من منح امتيازات جبائية والتي لا تقدم نموا الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى أنه يجب منح حوافز ومزايا تفضيلية تتوافق مع العوائد المتوقعة الحصول من جرائها؛
- بعض الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في إثبات فرضيات البحث، وبعضها الآخر استخدمت المنهج المقارن للوصول إلى النتائج المطلوبة، وبعضها الآخر قام بتقديم بعض العينات الإحصائية باستخدام الاستبيان، وتقديمه لمجموعة من الشركات المستثمرة وهيئات الضرائب للوصول إلى النتائج المطلوبة،
- كل دراسة قامت في بيئة مختلفة عن الأخرى، بعضها كان في العراق وبعضها في نيجيريا وبعضها الآخر في الصين، كما قامت بعض الدراسات الأخرى في مجموعة مختلفة من الدول كدراسة مقارنة بين عدة دول كالجزائر وتونس والمغرب ومصر وفرنسا والصين وتركيا، وألمانيا، بالإضافة إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات الأخرى

- تتميز دراستنا عن باقي الدراسات الأخرى التي تطرقنا إليها في كونها دراسة مقارنة بين ثلاث دول مغاربية وهي تونس والجزائر والمغرب، كونها دول متقاربة في النظم نظرا لتبعيتها للنظام الفرانكفوني، بالإضافة إلى البيئة المتقاربة وخصائص التموقع، على غرار باقي الدراسات التي كان بعضها في بين دول أوروبية (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والولايات المتحدة وكندا) ودولة تونس، كما كان بعضها الآخر في الجزائر وبعضها الآخر في العراق والبعض الآخر في السنغال والصين وتركيا؛
- تتميز دراستنا في دراسة النظم الضريبية التي تعتبر شاملة لكل الضرائب وآلياتها وكل ما يترتب عنها من إعفاءات وإجراءات، بينما الدراسات الأخرى تطرقت للسياسة الضريبية والتحفيزات الجبائية والتي تعتبر جزءا لما تطرقنا له في دراستنا هاته؛
- تطرقت دراستنا على غرار باقي الدراسات السابقة الأخرى إلى إمكانية للنظام الجبائي أن يساعد المؤسسات على مباشرة الاستثمار في الدول محل الدراسة، ومدى جاهزية هذه الدول في استقطاب هاته الاستثمارات، بالإضافة إلى محاولة تكييف النظام الجبائي بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الوطني من جهة ومن جهة أخرى محاولة جدب المستثمرين والاستثمارات التي تعطي إضافة للاقتصاد الوطني والتقليل من البطالة في الدول محل الدراسة؛

- تطرقت دراستنا على غرار باقي الدراسات السابقة إلى دور للتبسيط في الإجراءات والنظم الجبائية في اتخاذ قرار الاستثمار، بالإضافة إلى تأثير النظم المختلفة للدول محل الدراسة على اتخاذ قرار الاستثمار؛

خلاصة الفصل.

حاولنا من خلال هذا الفصل استعراض أهم الدراسات السابقة التي تتوافق وتتقارب وتشترك مع موضوع دراستنا في بعض المتغيرات أو في محور معين، مع مراعاة التسلسل الزمني للمعلومات. وقد شملت هذه الدراسات مجموعة من المقالات العلمية المنشورة والمداخلات المشارك بها في الملتقيات العلمية الدولية والوطنية ومختلف الأوراق البحثية والندوات والرسائل الجامعية ومذكرات المنضمات الدولية والأممية، والتي تناولت موضوع دراستنا من أبعاد وزوايا عديدة ومختلفة، وفي بيئات مختلفة ومتقاربة مع البيئة محل الدراسة، تنوعت هذه الدراسات بين اللغة العربية والأجنبية، بهدف معرفة آراء ووجهات النظر والنتائج المتوصل إليها كل حسب نوعية المنهج المستخدم أو أدوات الدراسة المستخدمة في هذه الأبحاث، والاستفادة من نتائجهم التي توصلوا إليها لتدعيم نتائج الدراسة الحالية، وبعد عرض هذه الدراسات تم استخراج أهم النقاط والتي تمثلت في أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، والجوانب التي عالجتها كل مجموعة من هذه الدراسات، والتي سلطت الضوء على جملة من النقاط في بيئات مختلفة، وفي الأخير حاولنا توضيح ما يميز الدراسة الحالية عن ما سبقها من الدراسات، وعلى الرغم من الاختلافات التي ميزت دراستنا عن الدراسات السابقة، إلا أن دراستنا تعتمد بشكل كبير على ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج، كاستنارة للطريق وتوضيحا للمعالم التي سنمر بها.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

تمهيد.

بعدما سلطنا الضوء على بعض المفاهيم النظرية والأكاديمية التي تخص دراستنا في الفصل الأول، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط تلك المفاهيم النظرية والأكاديمية على دراستنا الميدانية، إضافة إلى تحديد مدى الارتباط والتوثيق الذي نلتمس من خلاله أهمية الجانب الأكاديمي في تأطير العمل الميداني، فقد اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على أدوات أساسية في البحث العلمي أهمها أداة المقارنة، حيث قمنا مقارنة الأنظمة المختلفة محل الدراسة، لتبيان مدى التشابه الموجود بين الأنظمة المختلفة لهذه الدول، إضافة إلى معرفة أي من الأنظمة أكثر جدبا للاستثمار والمستثمرين، هادفين إلى إبراز مدى تأثير النظم الجبائية على قرارات الاستثمار، حيث سنركز على أهم النقاط التي ترق لدراسة مدى قدرة التأثير على قرارات المستثمرين من خلال الضبط الجيد للأنظمة الجبائية للدول، وبالتالي جذب الاستثمارات المختلفة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا من خلال المؤشرات والإحصائيات التي تم دراستها بداية بمحركات الاستثمار خلاصة إلى التحفيزات الجبائية ودورها في استقطاب الاستثمارات ومساهمتها في اتخاذ قرار الاستثمار.

قمنا بمقارنة الأرقام المتحصل عليها والتي تخص النظم الجبائية والضرائب المختلفة والتي يركز عليها المستثمرين ويفاضل بينها، بالإضافة إلى تحليل هذه الأرقام مستعينين في ذلك بوثائق ونشرات ثبوتية مختلفة، ثم بعد ذلك قمنا بتحليل النتائج المتوصل لها من خلال الدراسة، وصولنا إلى إثبات أو نفي الفرضيات.

ويقسم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول خصص لتبيان الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما الثاني فنتناول فيه النتائج المتوصل إليها ومناقشتها والحلول المقترحة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

للقيام بأي دراسة لابد من إتباع منهج معين، وطريقة معينة، وعينة معينة للوصول إلى النتائج المرجوة، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث:

المطلب الاول: المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحديد المنهج المستخدم في الدراسة وكذلك عينة الدراسة.

الفرع الأول: المنهج المستخدم في الدراسة

من أجل القيام بدراستنا الميدانية، ومن خلال المعلومات والمعطيات المتوفرة لدينا، إضافة إلى العينة المكانية والزمنية للدراسة، ولإتمام ذلك تم الاعتماد على المنهج المقارن، وذلك بمقارنة وتحليل المعطيات والأرقام والإحصائيات، والتي تمت بدراسة دولة تونس والجزائر والمغرب والتي تعتبر دول متقاربة في النظم والسياسات تسلك التوجه الفرانكفوني، وصولا إلى اختبار الفرضيات.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

أولا: المقارنة.

لإتمام دراستنا الموسومة بـ: تأثير النظام الجبائي للدول على قرارات الاستثمار، قمنا بدراسة ومقارنة الأنظمة الجبائية والضرائب التي تنجر عن هذه الأنظمة بالإضافة إلى المعدلات والتخفيضات والعقوبات التي تحتويها، معتمدين في ذلك على الإحصائيات والمعلومات المتحصل عليها من المديرية العامة للضرائب، والقوانين الجبائية للدول محل الدراسة، حيث سمحت لنا هذه الأداة بإتاحة الفرصة للإجابة إشكاليتنا والوصول إلى النظام الأمثل الذي يساهم في جذب المستثمر واتخاذ قرار الاستثمار في هذه الدول.

ثانيا: القوانين والوثائق

اعتمدنا في دراستنا على قوانين وإحصائيات المتحصل عليها من مواقع المديرية العامة للضرائب للدول محل الدراسة، بالإضافة إلى قوانين الجبائية وقوانين المالية والنشرات والدلائل الجبائية، إضافة إلى المعلومات والمصادر المختلفة التي تساهم في الحكم على مدى تأثير النظام الجبائي للدول على قرار الاستثمار، والتي تساعد في الحكم على صحة الفرضيات أو نفيها إضافة إلى الوصول إلى نتائج صحيحة مضبوطة.

المطلب الثاني: طريقة الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بتحديد طرق وأساليب الدراسة والتي لا يخلو أي بحث من استعمالها.

الفرع الاول: مصادر المعلومات

فقد تم الاعتماد على مصدرين أساسيين للمعلومات في هذه الدراسة وسنوضحهم كما يلي:

أولا: المصادر الأولية

بهدف معالجة الجانب التطبيقي تم اختيار ثلاث دول مغاربية (تونس، الجزائر، المغرب) تتبع نفس النظام الفرانكفوني ومتقاربين في الفكر والسياسات كعينة للدراسة، باعتمادنا ما توفره من معلومات وقوانين ...الخ، حيث تعتبر كل المعلومات التي تقدمها معلومات رسمية وذات مصداقية.

ثانيا: المصادر الثانوية

هي تلك المصادر التي اعتمدنا عليها في إعداد بحثنا متمثلة في مراجع باللغتين العربية والأجنبية بشتى مستوياتها، من رسالات دكتوراه، بالإضافة إلى المداخلات العلمية والمقالات باللغة العربية والأجنبية، إضافة إلى بعض الكتب والنصوص التنظيمية والتشريعية من الجانب الجبائي، إضافة إلى النشريات الجبائية وكل ما من شأنه يسهم في إتمام بحثنا.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

أقيمت الدراسة على عينة من الدول المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب) التي تتبع التيار الفرانكفوني، على اعتبار أن هذه الدول متقاربة في الأنظمة الجبائية ونوعية الضرائب التي تحتويها هذه الأخيرة، كما أنها متقاربة في البيئة والفكر الاجتماعي، كما يربطها الوازع الديني والعقائدي، بالإضافة إلى توجه الاستثمارات إليها في الآونة الأخيرة تزامنا مع عقد اتفاقية خط الحرير، ورغم المنافسة الشديدة التي تسعى لها الدول المغاربية لجذب الاستثمارات والمستثمرين، إلا أنها تتحكم فيها بعض العوامل كالبيئة وغيرها، هاته المتطلبات التي تختلف من دولة إلى دولة حسب الموارد التي تتحصل عليها، وفيما يلي سنقوم بعرض معلومات عن الدول محل الدراسة كالتالي:

أولا: الدولة التونسية:

تقع دولة تونس في شمال أفريقيا يحدها شمالا وشرقا البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب ليبيا، ومن الغرب الجزائر، عاصمتها تونس، تبلغ مساحة الجمهورية التونسية 163,610 كم^2، يبلغ سكانها 11 مليون[1] و 856 ألف نسمة في سنة 2020، وشريط ساحلي يقدر بـ2290كلم، حيث يضم الجزء الشمالي منها جبال وسهول، أما الجزء الجنوبي فهو شبه قاحل لارتباطه بالصحراء، بالإضافة إلى الجفاف الواقع على مناطق الحدودية مع ليبيا،

[1] الأمم المتحدة، **التوقعات السكانية في العالم**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - شعبة السكان، سنة 2015.

حيث يتمركز معظم سكانها في الشمال، أما من ناحية الصناعة فهي تعتبر أحد المقومات الأساسية للدولة، ومهما كان القطاع صغيرا أو كبيرا فإنه يسهم في تطورها ونمو اقتصاداتها، حيث تشكل الصناعة في دولة تونس محورا هاما حيث تضم عدة قطاعات (الصناعات المعملية، وغير المعملية، والمناجم والتنقيب عن النفط، والأشغال العامّة)

ثانيا: الدولة الجزائرية:

تقع الجزائر في شمال إفريقيا يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال الشرقي تونس، ومن الشمال الجنوبي ليبيا، وتحدها النيجر من الجنوب الشرقي، ومالي من الجنوب الغربي، كما تحدها من ناحية الشمال الغربي المملكة المغربية، ومن الجنوب الغربي الصحراء الغربية وموريتانيا، وتبلغ مساحة الجمهورية الجزائرية 2.381.741 كلم^2، وهي تعد بهذا من أكبر الدول مساحة على شريط البحر المتوسط، والأكبر عربيا وإفريقيا، وتصنف العاشرة عالميا، وعاصمتها الجزائر، أما سكانها فيبلغ43 مليون و851 ألف نسمة في سنة 2020، وتملك شريط ساحلي يقدر بـ1644 كلم، حيث يضم الجزء الشمالي جبالا وسهولا، أما الجزء الجنوبي صحراء شاسعة، أما من ناحية الصناعة فهي تعتبر أحد المقومات الأساسية للدولة، ومهما كان القطاع صغيرا أو كبيرا فإنه يسهم في تطورها ونمو اقتصاداتها، حيث تشكل الصناعة في الدولة الجزائرية محورا هاما حيث تضم عدة قطاعات (صناعة التعدين، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، الفلاحة، إنتاج وصناعة الخشب، الطاقات المتجددة والكهرباء التقليدية، الصناعة المنجمية واستخراج النفط والغاز والتكرير واستخراج المشتقات البترولية، الصناعة الصيدلانية، الصناعة الميكانيكية والسفن والسيارات، والأشغال المختلفة الأخرى).

ثالثا: المملكة المغربية:

تقع المغرب في الشمال الغربي لقارة إفريقيا، يحدها من جهة الشمال البحر الأبيض المتوسط، أما من الشرق فتحدها الجزائر، ومن الجنوب تحدها الصحراء الغربية، ومن الغرب يحدها المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحة المغرب 446,550 كم، وبالنسبة لعاصمتها هي الرباط، أما سكانها فيبلغ 36 مليون و 911 ألف نسمة في سنة 2020، كما يمتلك المغرب واجهتين بحريتين تمتدان على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط تقدر[1] بـ: 3500 كلم، حيث يضم الجزء الشمالي جبالا وسهولا، أما الجزء الجنوبي للمغرب فهو عبارة عن صحراء، أما من ناحية الصناعة فهي تعتبر أحد المقومات الأساسية للدولة، ومهما كان القطاع صغيرا أو كبيرا فإنه يسهم في تطورها ونمو اقتصاداتها، حيث تشكل الصناعة فيها محورا هاما حيث تضم عدة قطاعات (الصناعة السمكية، الفوسفات، الفلاحة، الصناعة الغذائية، الصناعة المنجمية، الصناعة الميكانيكية، الصناعة الصيدلانية، الصناعة السيارات والطائرات والسفن العسكرية، الصناعة الكهربائية، صناعة المطاط، والأشغال المختلفة الأخرى).

[1] موقع وزارة التجهيز واللوجستيك والماء، المغرب، على الرابط التالي:
http://www.equipement.gov.ma/AR/maritime/ports/LaConnaissanceduMilieu/Pages/annuaire-cotes-Ar.aspx

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

بعدما قمنا بتقديم الدول محل الدراسة ومختلف المعلومات التعريفية عنها، سنقوم من خلال هذا المبحث إلى عرض النتائج ومناقشتها، وإثبات الفرضيات واستخلاص الاستنتاجات المتوصل إليها.

المطلب الأول: نتائج الدراسة

سوف نقوم في هذا المطلب بعرض نتائج حول اتخاذ قرار الاستثمار وكيفية جدب الاستثمار، من خلال تحليل ومقارنة مختلف الإحصائيات والمعلومات والقوانين الخاصة بهذه الدول، والتي تساعد في الدراسة واستخلاص النتائج.

الفرع الأول: دراسة وتقييم المحركات الأساسية لاتخاذ قرار الاستثمار.

يوجد العديد من المحركات التي تعتبر من الأساسيات لاتخاذ قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الحاليين أو المستقبليين، هده المحركات تعتبر الفيصل لاتخاذ قرار الاستثمار من عدمه وهذا ما سنتطرق له في هذا النقطة.

أولا: تطور حجم الاستثمار المباشر في دول المغرب العربي[1]:

حسب آخر الإحصائيات لسنة 2019 والتي بينت ارتفاع طفيف في تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الاقتصاديات النامية مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة بمعدل 2.2% إلى 706 مليار دولار لتصل حصتها من التدفقات العالمية 54.4% لسنة 2018 مقارنة بالسنوات 2017 و2016 على التوالي بنسب 46.1%، 34.1%.

جدول رقم (1-3): يوضح مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات الأجنبية في الاقتصاديات النامية.

مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات الأجنبية بالأسعار الجارية وبالمليار دولار (الوحدة مليار دولار)						
البيان	1990	2007-2005	2015	2016	2017	2018
تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة	205	1.414	2.034	1.919	1.497	**1.297**
تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة	244	1451	1.683	1.550	1.425	**1.014**
أرصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة	2.196	14.475	26.313	28.243	32.624	**32.272**
أرصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة	2.255	15.182	26.260	27.621	32.383	**30.975**
الدخل الوارد من الاستثمار الأجنبي المباشر	82	1.028	1.513	1.553	1.691	**1.799**
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	%5.3	%8.6	%6.9	%6.8	%6.8	**%6.8**
الدخل الصادر من الاستثمار الأجنبي المباشر	128	1.102	1.476	1.478	1.661	**1.792**
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	%8.0	%9.6	%6.3	%6.1	%6.3	**%6.4**
صفقات التملك والاندماج عبر الحدود	98	729	735	887	694	**816**

[1] مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019، ص-ص 11-12.

مبيعات فروع الشركات الأجنبية	7.136	24.621	26.019	25.649	26.580	**27.247**
القيمة المضافة من فروع الشركات الأجنبية	1.335	5.325	6.002	5.919	6.711	**7.257**
إجمالي أصول فروع الشركات الأجنبية	6.202	50.747	91.261	95.540	104.915	**110.468**
التوظيف عن طريق فروع الشركات الأجنبية (بالآلاف)	28.558	59.011	69.533	70.470	73.571	**75.897**

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019، ص-ص 11-12.

أما فيما يتعلق بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاستثمار، فإن قيمة الأصول على مستوى فروعها في العالم قد ارتفعت بمعدل 5.3%، أي بقيمة 110.5 تريليون دولار في أواخر سنة 2018، أما بالنسبة للمبيعات فقد ارتفعت إلى ما قيمته 27.3 تريليون دولار، لتزداد حجم العمالة التي توظف من طرف هذه الشركات إلى معدل 3.2%، إلى 75.9 مليون عامل، أما بخصوص المداخيل من الاستثمار الأجنبي فقد ارتفع بمقدار 108 مليار دولار وبنسبة 6.4% إلى ما قيمته 1779 مليار دولار لعام 2018، كما سجلت معدل استقرار العائد على الاستثمار 7% على أرصدة الاستثمارات لنفس السنة.

أما بالنسبة للدخل من الاستثمار الأجنبي، فإنه ارتفع بمقدار 131 مليار دولار وبنسبة 7.9% إلى 1792 مليار دولار عام 2018، كما استقر معدل هذا العائد عند 6% على أرصدة الاستثمارات لنفس السنة.

أما من ناحية المشاريع الاستثمارية الجديدة في العالم لعام 2018، فإن إجمالي فرص العمل تقدر بـ 2.918.968، أما إجمالي عدد المشاريع فتقدر بـ 20.615، أما أكبر بلد مستقبل للاستثمار فتعتبر الولايات المتحدة من أكبر البلاد المستقبلة للاستثمارات الأجنبية حسب معلومات قاعدة بيانات FDI Markets، أما إجمالي الاستثمارات فبلغت سنة 2018 1.077 مليار دولار، كما يعتبر قطاع المحروقات من بين أكبر القطاعات الموجه له الاستثمار بقيمة 141 مليار دولار، أما بخصوص اكبر بلد مصدر للاستثمار فإن الولايات المتحدة من أكبر البلدان بقيمة 250.5 مليار دولار.

أما تدفقات الاستثمار الواردة إلى الدول العربية كالتالي:

الجدول رقم (2-3): يوضح المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية لعام 2018

المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية لعام 2018				
الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
سلطنة عمان	57	19.635	10..897	**44**
السعودية	103	15.573	10.679	**92**
الإمارات	378	14.130	29.322	**353**

مصر	91	12.453	32.273	**73**
الجزائر	18	9.259	10.349	**17**
المغرب	71	4.485	15.351	**66**
العراق	11	2.851	1.673	**8**
البحرين	27	1.426	3.502	**25**
ليبيا	2	1.023	1.703	**2**
تونس	19	554	9.657	**18**
قطر	42	534	3.571	**39**
الأردن	13	387	1.233	**12**
الكويت	28	341	2.467	**26**
جيبوتي	1	220	131	**1**
الصومال	3	170	448	**3**
سوريا	2	155	369	**2**
لبنان	6	147	185	**6**
فلسطين	2	128	358	**2**
السودان	2	25	43	**2**
الإجمالي	876	83.460	134.211	**701**

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019، ص-ص 11-12.

أما تدفقات الاستثمار الواردة إلى إفريقيا فقد قفزت بمعدل 10.9% بمقدار 46 مليار دولار وهذا ما سنبينه كالتالي:

❖ **تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر وتونس والمغرب.**

تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بنسبة طفيفة قدرت بـ 0,34%، أي بقيمة 31,3 مليار دولار في سنة 2017 إلى 31,2 مليار دولار عام 2018، وقد قدرت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية من الإجمالي العالمي البالغ 1297 مليار دولار، وقدرت من إجمالي الدول النامية ما نسبته 4,4% أي بمبلغ 706 مليار دولار.

أما بالنسبة للدول محل الدراسة فقد تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها في بداية العقدين الأخيرين بتحسن ملحوظ مقارنة بسنوات سابقة نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية فيها، بالإضافة إلى اعتماد سياسات وأنظمة ومنهجية عمل جديدة تنظم قطاع الاستثمار في هاته الدول،

حيث شهدت تدفقات هذه الاستثمارات مستويات مختلفة بداية من سنة 2013 إلى غاية سنة 2018 مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة والاقتصاد للدول محل الدراسة، 2013-2018(بملايين الدولارات)

السنوات / الدولة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة						تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة					
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تونس	1117	1064	1003	885	881	1036	22	22	31	242	57	34
الجزائر	1697	1507	-584	1637	1232	1506	-268	-18	103	46	-4	880
المغرب	3298	3561	3255	2157	2686	3640	332	436	653	580	1021	666

المصدر: تقرير العالمية للاستثمار، المناطق الاقتصادية الخاصة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، 2019، ص 8.

بالنسبة لتونس[1] زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 18% في سنة 2018، لتصل إلى مليار دولار، حيث ذهبت أعلى حصة إلى بعض القطاعات، أولهما قطاع الصناعة بقيمة 375 مليون دولار، يليها قطاع الطاقة بقيمة 300 مليون دولار، ثم قطاع الخدمات بقيمة 200 مليون دولار،

الجدول رقم (3-4): تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة لدولة تونس (مليون دولار).

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الإجمالي
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم	487	821	584	639	783	3.308	1.616	2.759	1688	1.513	1.148	1.918	17.26
الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول العالم	5561	6.33	5.43	4.01	12.33	33.06	20.29	42.2	77.02	74.05	28.41	13.45	322.2
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	2.20	3.55	2.13	2.05	2.43	9.62	4.15	6.16	3.88	3.42	2.48	4.22	3.86

[1] علي عيشاوي، تأثير الأزمة المالية العالمية على التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2018/2005)، مقال بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، جويلية 2020، ص-ص 3-4.

المصدر: ضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019، ص 13.

أما بالنسبة للدول المستثمرة في تونس، كانت فرنسا أكبر دولة مستثمرة في تونس في 2018، تليها دولة قطر، كما أعلنت الشركات الصينية عن استثمارات رئيسية في مجالات جديدة مختلفة، مثلا في مجال صناعة السيارات الصينية SAIC Motors، وقعت هذه الأخيرة اتفاقية مع المجموعة التونسية Group Meninx لتأسيس شراكة في هذا المجال تستهدف الأسواق الأفريقية والأوروبية.

أما بالنسبة للجزائر فقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها بنسبة 22%، لتصل إلى 1.5 مليار دولار، بالإضافة إلى الاستثمارات في مجال قطاع المحروقات تلقت الجزائر استثمارات مختلفة في مجالات أخرى كصناعة وتركيب السيارات خلال سنة 2018، حيث افتتحت شركة BAIC International China مصنعا بقيمة تفوق 100 مليون دولار لخدمة الأسواق المحلية والإقليمية، كما تحصلت شركة Hyundaiالكورية وشركة Ford الأمريكية، على موافقة إنشاء مصانع بالجزائر هادفين من ذلك اقتحام السوق الإفريقية.

الجدول رقم (5-3): تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة لدولة الجزائر (مليون دولار).

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الإجمالي
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم	1.108	1.065	634	882	1.081	1.795	1.662	2.593	2.746	2.264	2.571	1.484	19.885
الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول العالم	9.3	98.6	10.9	254	20.2-	34.6	295.1	317.9	215	220.2	534	41-	1.927.9
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	2.02	1.88	0.93	1.03	1.05	1.53	1.23	1.51	1.99	1.40	1.29	0.71	1.38

المصدر: ضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019، ص 14.

في شهر سبتمبر 2019 قامت شركة Double Star تشينغداو الصين، بالاستثمار[1] في ولاية أم البواقي بالشمال الشرقي للبلاد في مجال صناعة المطاط (إطارات السيارات)، بتكلفة استثمارية تقديرية 249.2 مليون دولار، كما

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2020، الكويت، ص 10

سيسهم هذا في خلق مناصب عمل بحوالي 1422 منصب عمل، كما تخطط أيضا الشركة الدولية Double Star التابعة للشركة السابقة لبناء مصنع جديد في الجزائر بشراكة محلية Sarl El-Hadj Larbi Pneumatiques بقدرة إنتاجية سنوية تقدر بـ 02 مليون وحدة لإطارات الشاحنات والحافلات، و05 مليون وحدة لإطارات السيارات، وباستثمار مشترك بين الشركتين يقدر بـ 226.5 مليون يورو.

وبالنسبة للمملكة المغربية فقد قامت باستقبال العديد من الاستثمارات خاصة في مجال التكنولوجيا العالية وصناعة السيارات ضمن مناطقها الحرة والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للمملكة المغربية والصادرة منها:

الجدول رقم (6-3): تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة للمملكة المغربية (مليون دولار).

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الإجمالي
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم	2.807	481	2.314	895	1.654	2.449	2.805	2.487	1.952	1.547	2.586	2.836	24.82 [1]
الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول العالم	97.05	28.33	12.28	29.8	76.51	444.9	621.6	485.2	470.3	588.8	179	361.5	3.395 [2]
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	7.44	1.19	4.65	1.57	2.78	3.73	3.73	2.80	2.15	1.73	2.56	2.90	3.10

المصدر: ضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019، ص 25.

تعتبر المغرب من ضمن الخمس دول الأولى في استقطاب الاستثمار الأجنبي في إفريقيا حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بنسبة 05 % من إجمالي الاستثمارات الواردة للدول العربية بتكلفة 3.069 مليون دولار في عام 2019، كما أقر صندوق النقد الدولي في آفاق الاقتصاد العالمي أن المغرب ومصر تعتبران الدولتان الوحيدتان من بين أكبر 10 وجهات عربية مستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث التكلفة للمشاريع الاستثمارية بنسبة تزيد عن 03% في عام 2019 (مصر بنسبة 5.5%، المغرب 3.2%).

❖ **التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي لكل دولة.**

تعد السياسات التي تستند إلى الأدلة الكافية بمرتبة المنهجية التي تساعد دوي الشأن العام في اتخاذ قرارات ناجعة وذات فعالية والتي تخص المشاريع والسياسات المختلفة، وقد أدركت العديد من الدول العربية الحاجات الملحة التي تساهم في تطوير الأساليب والإجراءات التي تساهم في تحسين الأداء في بيئة الأعمال بالإضافة إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات.

تراوح متوسط نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الناتج المحلي الاجمالي في دولة تونس خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2012 ما قيمته 3.86 %، وبالنسبة لدولة الجزائر خلال نفس الفترة بلغ ما قيمته 1.38%، وبالنسبة للمملكة المغربية بلغ ما قيمته 3.10 % خلال نفس الفترة، هذا الذي تم تصنيفه جغرافيا من التدفقات والأرصدة الواردة إلى الدول العربية والصادرة عنها يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي التدفقات والأرصدة، هذه الدول تشهد تناسقا بين بياناتها الإجمالية وبياناتها الموزعة حسب الجغرافيا والتي تخص للتدفقات الرأسمالية المباشرة الواردة ومنها.

أما بخصوص عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في الدول العربية ما بين عامي 2003 و2013 بالنسبة لدولة تونس 362 مشروع، وبالنسبة للجزائر 357 مشروع، وبالنسبة للمملكة المغربية 642 مشروع، أما بالنسبة لعدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة تونس ما بين عامي 2003 و2013 فبلغت 333 شركة، وبالنسبة لدولة الجزائر فبلغت 322 شركة، وبالنسبة للمملكة المغربية فبلغت 572 شركة في نفس الفترة.

ثانيا: الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول المغرب العربي:

إن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول المغرب العربي يشوبه نوع من عدم الاستقرار وهذا بسبب الأوضاع والأزمات المتتالية التي حلت بدول المغرب العربي، من ثورات لإسقاط السلطة الحاكمة إلى مشكل البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

بالنسبة لدولة تونس معدل البطالة فيها يفوق 18 % من إجمالي عدد السكان القادرين على العمل حسب بيانات المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 30 ماي 2020، حيث بلغ عدد البطالين 746.4 ألف بطال، أي بمعدل 19.63 %، وهذا راجع إلى هشاشة الاقتصاد وقلة الموارد الطبيعية بالإضافة إلى عدم تبني سياسات إصلاحية اقتصادية تنهض بالاقتصاد وتحسن الوضع المعيشي للأفراد، بالإضافة إلى الفساد المالي والإداري الذي يعرقل التنمية.

أما من الناحية السياسية فالوضع السياسي في تونس يسوده نوعا من اللاإستقرار خلال ثمانية سنوات الأخيرة، بداية بالثورة التي أطاحت بالرئيس وغيرت النظام إلى مشكلة تشكيل الحكومة واختلاف الأحزاب السياسية، هذا الوضع الغير مستقر يخلق مشاكل اجتماعية كالبطالة وغيرها، بالإضافة إلى تخوف المستثمرين من اتخاذ قرار الاستثمار في ظل بيئة يسودها عدم الاستقرار، بالإضافة إلى الأزمات والأوبئة كجائحة كورونا التي أغلقت المدن وفلست الشركات وأغرقت الحكومات في الديون، هذه الأزمات تدمر الاقتصاد وتقلل الموارد بالإضافة إلى زيادة النفقات بسبب الأزمات والذي يجعل من الشعوب يسودها الفقر والبطالة.

أما بالنسبة لدولة الجزائر فبلغ معدل البطالة فيها لأزيد من 14 % حسب بيانات الديوان الوطني للإحصاء، حيث بلغ عدد البطالين أزيد من مليون شخص بطال، وهذا راجع إلى عدم اتخاذ سياسات وتدابير تساهم في القضاء

على البطالة، بالإضافة إلى عدم العدالة في توزيع المناصب بين طالبي العمل في ظل المحسوبية، ناهيك عن الفساد المالي والإداري الذي يعرقل المسار التنموي فيها.

أما من الناحية السياسية، فالوضع السياسي في الجزائر صعب ومعقد، وبما أن الدولة تعتمد على 97% من مواردها على القطاع الريعي (المحروقات)، فإنها تدخل في ضائقة مالية بمجرد تهاوي الأسعار كما حدث في السنوات الأخيرة، وهذا يقلل الإيرادات في ظل زيادة النفقات، وبحلول الأزمات كجائحة كورونا قامت العديد من الشركات تسريح العمال وأخرى افلست وهذا يزيد في نسب البطالة ونسب الفقر لدى العائلات البسيطة.

وبالنسبة للدولة المغربية فإن معدل البطالة فيها يفوق 10.5% على المستوى الوطني حسب تصريحات المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2020، يرجع هذا إلى عدم نجاعة السياسات المتخذة من طرف المملكة المغربية، بالإضافة إلى قلة الإمكانيات وظهور جائحة كورونا، بالإضافة إلى هشاشة النظام الصحي فيها، الذي يجعل الوضع الاجتماعي في أسوء حالاته والذي يعتبر قاعدة أساسية في ظهور البطالة وظهور ظاهرة الفقر والآفات الاجتماعية.

أما من الناحية السياسية فالوضع السياسي في المملكة وضع غير مستقر نوعا ما بسبب النزاع حول منطقة الصحراء الغربية بالإضافة إلى الاضطهاد للتشديد على مشكلة الحوكمة، حيث تعد المغرب أحد الأنظمة الأكثر انفتاحا في منطقة شمال أفريقيا، ومن خلال سياستها التي تمنح صلاحيات التسيير لرئيس الوزراء، فيفشل رئيس الوزراء في الحكم ويبقى الحكم المطلق لدى الملك المغربي الذي يسيطر على مقاليد الحكم في البلاد بطريقة أو بأخرى، أما بالنسبة للاقتصاد المغربي فيغلب عليه الطابع الخدماتي بأكثر من 56 %، وبامتلاك المغرب لموقع استراتيجي إلا أن ظاهرة الفساد فيها عرقلت مشكلة التنمية والإصلاح الاقتصادي.

وفيما يخص السياسة الخارجية، أجمعت البلدان الثلاثة على الحياد وحافظت على سياسة خارجية قائمة على تجنب المخاطر، وتواصل الجزائر في التشديد على قاعدة عدم التدخّل، وتحافظ تونس على ميولها إلى تجنب الصراعات الإقليمية، بيد أنها قلقة فيما يخص تهريب الأسلحة من ليبيا، أما المغرب فتنتقل إلى التأثير السياسي والاقتصادي في إفريقيا.

ثالثا: تقييم مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي من خلال أهم المؤشرات الدولية والإقليمية.

للمؤشرات الدولية أهمية بالغة في مساعدة المستثمرين على اتخاذ قرار الاستثمار، كما تساعد من جهة أخرى البلد المضيف للاستثمار في استقطاب الاستثمارات، فيجب على الدولة المضيفة للاستثمار السعي وراء التحسين من ترتيبها العالمي ضمن هذه المؤشرات، لاستقطاب عدد أكبر من الاستثمارات، وفيما يلي سنتطرق لأهمها

❖ موضع الدول محل الدراسة في أهم المؤشرات الدولية

تتواصل الأبحاث والدراسات حول هذه المؤشرات التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار، كما تساعد أيضا الدول المضيفة في تحسين أدائها

- مؤشر الإيرادات الضريبية:

في الدولة التونسية تراجعت الإيرادات الضريبية بحوالي 08 % في سنة 2017 لتبلغ قيمتها 8.8 مليار دولار أمريكي، وذلك لتراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، وفي هذا الصدد قامت الحكومة التونسية بالعديد من الإجراءات لتنظيم القطاع غير الرسمي والحد من ظاهرة التجارة الموازية بإعفاء التجار المتجولين الذين ينشطون دون إيداع تصريح من الضرائب بشرط دفع مبلغ مقدم يساوي 500 دينار تونسي منذ سنة 2017.

أما في الدولة الجزائرية، ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 9.7 % في سنة 2017، لتسجل 25 مليار دولار أمريكي مقابل 22 مليار دولار أمريكي في سنة 2016، ويعود ذلك إلى تطبيق مشروع، يهدف إلى زيادة الضرائب والرسوم على العقارات والوقود والكهرباء، وترشيد النفقات العامة لمواجهة تراجع مداخيل النفط خاصة في الآونة الأخيرة.

وفي المملكة المغربية ارتفعت إيرادات الضريبة بـ 7.9 % في سنة 2017 لتبلغ قيمتها 23.3 مليار دولار أمريكي، مقابل 21.6 مليار دولار أمريكي عام 2016، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من ضمنها إصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة واسترجاع الضرائب، بالإضافة إلى البدء بالإخضاع التدريجي للممولين لضريبة الدخل على القطاع الزراعي.

- مؤشر جاهزية البنية الرقمية:

احتل مؤشر جاهزية الشبكة لعام 2019 لـ 121 دولة، حيث تعتبر تونس الدولة الأفضل أداء من بين الدول محل الدراسة في المركز 84 عالميا والتي تتقدم على المغرب في المركز 87 عالميا، لتأتي الجزائر في المركز 98 عالميا، والجدول التالي يوضح ترتيب هذه الدول حسب المنطقة والمجموعة.

جدول رقم (7-3): يوضح ترتيب الدول حسب المجموعة والمنطقة

مرتبة	الدولة	تسجيل الدخل	مجموعة	منطقة
84	تونس	42.04	متوسط الدخل المنخفض	الدول العربية
98	الجزائر	35.30	متوسط الدخل المرتفع	الدول العربية
87	المغرب	41.38	متوسط الدخل المنخفض	الدول العربية

المصدر: Portulans Institute (2019): Network Readiness Index ,2019 ,USA .D.C ,Washington

عندما يتعلق الأمر بركيزة التكنلوجيا في العالم، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأعلى مرتبة تليها على التوالي هولندا وسويسرا، حيث تؤدي هاته البلدان أداء جيد، كما تعتبر قطر وسنغافورة والصين هي أيضا من بين أكبر 10 اقتصاديات في العالم، أما بالنسبة للدول محل الدراسة فمؤشر البنية الرقمية فيها والأداء ضعيف جدا، وهذا راجع إلى السياسات المنتهجة فيها ودرجة قابلية هاته الدول في تبني التكنولوجيا ووضع قاعدة أساسية وبنية رقمية تساهم في تطوير مختلف المجالات فيها.

❖ موضع الدول محل الدراسة في أهم المؤشرات الإقليمية

- مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار:

من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية تسعى مختلف الدول إلى تسهيل الإجراءات المتعلقة بالبنية التحتية كتوفير الطرق، المعبدة والموانئ والمطارات، كما تسعى لتوفير الخدمات العامة كالكهرباء والماء والهاتف، ولتوفير بيئة أفضل أمام المستثمرين تسعى جاهدة لمكافحة شتى أنواع وأشكال الفساد الإداري والمالي والرشوة والمحسوبية، كما تبحث أيضا في سبل تشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية من خلال منح علاوات وامتيازات جبائية للمستثمرين الأجانب، كما تقوم هذه الدول أيضا بتحديث مختلف الجوانب القانونية والتشريعية التي لها علاقة باستقطاب المستثمرين وضمان حقوقهم، كل هذه الإجراءات تساهم بدرجة كبيرة في خلق بيئة ملائمة لجذب للاستثمارات الأجنبية واستقطاب رؤوس الأموال.

ويتكون مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي:

- <u>مؤشر بيئة الأعمال:</u>

يصدر البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية تقريرا حول بيئة الأعمال في العالم، حيث يتم استعراض أهم الإجراءات التي قامت بها الدول لخلق بيئة تنافسية تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتدفق رؤوس الأموال إليها، من خلال خمس مؤشرات مختارة تعكس أهم الإجراءات التي انتهجتها الدول العربية من أجل تحسين بيئة الأعمال ومقارنتها مع دول المقارنة.

الجدول رقم (3-8): يوضح مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار- قيمة المؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة خلال الفترة (2014-2017).

الدولة	فعالية الحكومة	سيادة القانون	الفساد الإداري	مؤشر فعالية الحكومة	الترتيب
تونس	-0.1208	0.0676	0.1221	0.0230	13
الجزائر	-0.5340	-0.8726	-0.5089	-0.6385	19
المغرب	-0.0960	-0.0443	0.0094	-0.0437	16

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، العدد 03، سنة 2019، ص 33.

من خلال هذا المؤشر يتضح لنا أن للحكومة فعالية أفضل في المغرب مقارنة بالدول محل المقارنة كما تأتي الجزائر في المرتبة الأخيرة، أما بالنسبة لسيادة القانون في هاته الدول تتصدر تونس الترتيب وتتذيله الجزائر، أما بالنسبة للفساد الإداري تتصدر الجزائر مؤشر الفساد، أما تونس تأتي في المرتبة الثانية، ثم المملكة المغربية في المرتبة الأخيرة باعتبارها الدولة الأقل فسادا بين دول المقارنة، وبالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة تتصدر الدولة التونسية المؤشر تليها المملكة المغربية في المرتبة الثانية، لتتذيل الجزائر ترتيب المؤشر.

أما بالنسبة للترتيب الإجمالي للدول في ظل هذه المؤشرات تأتي تونس في المرتبة 13، بينما المغرب فقد حصل على المرتبة 16، لتأتي الجزائر في ذيل الترتيب لتحصل على المرتبة 19.

- مؤشر البنية التحتية:

تعتبر الأساسيات القاعدية والبنيوية التي تعتمد عليها مختلف الدول في استقطاب الاستثمار الأجنبي والتي تساهم في تحريك عجلة الاستثمار والإنتاج والتجارة وخلق مناصب شغل وتحقيق نمو في الاقتصاد، هذه الأساسيات مثل خطوط النقل والموانئ والمطارات والكهرباء ...الخ، من أهم الأساسيات التي تساهم في تحريك عجلة الاستثمار، حيث يعتبر توفر بنية قاعدية في الدول المستقطبة للاستثمار يسهل على المستثمرين الوصول إلى كل الخدمات التي تساهم في بناء المشروعات والتوصيل وغيرها.

يتكون مؤشر البنية التحتية من خمسة مؤشرات فرعية، وهي:

- ❖ الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت (كنسبة من السكان)؛
- ❖ جودة البنية التحتية للموانئ (تتراوح قيمته من 1إلى 7، حيث يشير 1 إلى تدني البنية التحتية و7 إلى تقدم البنية التحتية)؛
- ❖ النقل الجوي والشحن (مليون طن/كم)؛
- ❖ اشتراكات الهاتف الخلوي لكل 100 شخص؛
- ❖ الوصول إلى الوقود النظيف وتقنيات الطهي) كنسبة من السكان).

- مؤشر التنافسية العربية:

يهدف صندوق النقد العربي من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية الذي يستعرض وضع التنافسية في الدول العربية، لإلقاء الضوء على مقتضيات الإجراءات السياسية والاقتصادية التي تتبنها الدول العربية من اجل تحسين مستويات إنتاجيتها وتنافسيتها بين مختلف الدول

ويعتمد في قياس التنافسية بين هذه الدول على استخدام مؤشرين أساسيين يتمثلان في مؤشر الاقتصاد الكلي الذي يهدف الى دراسة الاستقرار الكلي وتحقيق الاستقرار السعري وتبني سياسات مالية ونقدية منضبطة، ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار الذي تكمن أهميته في قياس مدى قدرة الدولة على خلق بيئة تنافسية تضمن استمرارية تدفق رؤوس الأموال اليها، يتم هذا من خلال التركيز على تطوير الإطار التنظيمي والقانوني ومختلف السياسات الاقتصادية، وغيرها من العوامل المهمة التي تساهم في جذب الاستثمارات المختلفة.

الجدول رقم (9-3): مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار، قيمة المؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال لسنة 2019.

الدول	بدء النشاط التجاري	تسجيل الملكية	الحصول على الكهرباء	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	مؤشر بيئة الأعمال	الترتيب
تونس	0.247	0.023	0.411	-0.389	-0.154	0.0	14

الجزائر	-1.178	-1.139	-1.108	-1.284	-1.367	-1.2	24
المغرب	0.343	-0.180	-0.108	-0.125	0.269	0.0	13

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، العدد الثالث 2019، ص 31.

بناء على المؤشرات التي تطرقنا لها في الجدول، استحوذت المغرب على المركز 13على مستوى المجموعة وحصلت على المركز الأول على مستوى الدول الثلاث، فيما حلت تونس في المركز على مستوى المجموعة 14 والثاني على مستوى الدول الثلاث، أما الجزائر فحلت في المركز 24 على مستوى المجموعة وحصلت على المرتبة الأخيرة على مستوى الدول الثلاث والتي هي محل المقارنة.

الفرع الثاني: دراسة وتقييم مدى إمكانية النظام الجبائي أن يساعد المؤسسات على مباشرة الاستثمار.

تركز مختلف الحكومات على السياسة المالية التي تتبنها لتعزيز مختلف مصادر الإيرادات، إضافة إلى رفع كفاءة الإنفاق العام على الخدمات والبنية التحتية، حيث تختلف مصادر الإيرادات بين الدول، فمنهم من يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، ومنهم من يعتمد على الإيرادات الضريبية كمصدر رئيسي للدخل، كما تختلف هذه الدول ما بين دولة حارسة ودولة متدخلة، والجدول التالي يوضح بعض الإحصائيات التي توضح القيم المعيارية لمؤشر قطاع مالية الحكومة، والذي يتضمن ثلاث متغيرات كمية (الإيرادات العامة بدون المنح، الإيرادات الضريبية، لفائض/العجز المالي).

جدول رقم (10-3): القيم المعيارية لمؤشر قطاع مالية الحكومة

الدولة	الفائض/ العجز المالي	الإيرادات العامة بدون المنح	الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر مالية الحكومة	ترتيب الدول
تونس	0.292	-0.630	-0.530	-0.3	16
الجزائر	-935	-0.354	0.333	-0.5	21
المغرب	0.367	-0.501	-0.357	-0.2	12

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، العدد 3، سنة 2019 ص 17

تشير الإحصائيات إلى ارتفاع العجز المالي في الدول العربية من 57 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 250.5 مليار دولار في سنة 2015، وهذا راجع لتراجع الإيرادات العامة وتهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تساهم هذه الأخيرة بنحو 61.3% من إجمالي الإيرادات العامة لسنة 2014، ومقابل 50% في سنة 2017، بالمقابل تراجع الإنفاق العام لسنة 2017 من 1005.1 مليار دولار إلى 831.9 مليار دولار سنة 2017.

أما بالنسبة للإيرادات الضريبية في تونس تراجعت بنحو 08% في سنة 2017 لتبلغ قيمتها 08.8 مليار دولار، وهذا راجع لانخفاض سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار الأمريكي، رغم محاولة الحكومة التونسية بتنظيم القطاعات الغير رسمية والحد من ظاهرة التجارة الموازية، وذلك بإعفاء التجار المتجولين النشطين من إيداع تصريحات الضرائب بشرط دفع تسبيق بقيمة 500 دينار تونسي مند سنة 2017.

جدول رقم (3-11): يوضح الإيرادات والنفقات الخاصة بميزانية الدولة التونسية لسنة 2020.

مداخيل ميزانية الدولة ونفقاتها	القيمة بالدينار التونسي
مداخيل ميزانية الدولة	35.859.000.000
نفقات ميزانية الدولة	39.191.000.000
نتيجة ميزانية الدولة (عجز)	3.332.000.000
المداخيل الجبائية	31.759.000.000
المداخيل الغير جبائية	3.800.000.000
الهبات	300.000.000

المصدر: قانون رقم 78 لسنة 2019 مؤرخ في 23 ديسمبر 2019 يتضمن قانون المالية لسنة 2020

أما في الجزائر ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 09.7% سنة 2017، لتسجل 25 مليار دولار مقابل 22 مليار دولار سنة 2016، يرجع ذلك إلى إقرار مراسيم وسن قوانين تهدف لزيادة الضرائب والرسوم على القيمة المضافة بنسبة 02% على كلا المعدلين، بالإضافة إلى زيادة الضرائب والرسوم على العقارات، وزيادة أسعار البنزين والمازوت، بالإضافة إلى الكهرباء وترشيد النفقات العامة وغيرها من التدابير لمواجهة تراجع مداخيل النفط التي تعتبر المورد الهام لخزينة الدولة.

جدول رقم (3-12): يوضح الإيرادات والنفقات الخاصة بميزانية الدولة الجزائرية لسنة 2020.

الإيرادات الجبائية	القيمة بالدينار الجزائري
حواصل الضرائب المباشرة	1.428.440.000
حواصل التسجيل والطابع	93.944.000
حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال (منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).	1.182.631.000 444.741.000
حواصل الضرائب غير المباشرة	47.159.000

حواصل الجمارك	294.691.000
المجمـــوع	3.046.865.000

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على قانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني لسنة 1441، الموافق لـ 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020.

أما في المغرب ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 07.9% في سنة 2017، لتبلغ قيمتها 23.3 مليار دولار مقابل 21.6 مليار دولار سنة 2016، جاء هذا لعدة أسباب أهمها إصلاح المنظومة الضريبية على القيمة المضافة، بالإضافة إلى وضع خطط وسياسات تهدف إلى معالجة التحديات المرتبطة باسترجاع الضريبة، وكذلك البدء بالإخضاع التدريجي للممولين الخاضعين لضريبة الدخل على القطاع الزراعي.

جدول رقم (13-3): يوضح الإيرادات والنفقات الخاصة بميزانية الدولة المغربية لسنة 2020 (الوحدة مليون درهم).

	قانون المالية 2019	قانون المالية 2020	التغييرات المطلقة	التغييرات %	الحصة في المجموع
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	101.370,84	103.947,73	2.576,90	2,54%	29,34%
الضرائب غير المباشرة	99.487,85	102.241,67	2.753,82	2,77%	28,86%
الرسوم الجمركية	9.548,22	10.347,95	799,73	8,38%	2,92%
رسوم التسجيل والطابع	18.208,32	16.835,94	1.372,38-	7,54%-	4,75%
مجموع الموارد الجبائية	**228.615,23**	**233.373,29**	**4.758,06**	**2,08%**	**65,88%**

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على ظهير شريف رقم1.19.125 صادر في 16 ربيع الثاني 1441 الموافق لـ 13 ديسمبر 2019 والمتعلق بتنفيذ قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020، للمملكة المغربية.

.

ومن أجل جعل النظام الجبائي للدول محل الدراسة أكثر جاذبية للاستثمار ينبغي تحقيق ما يلي:

أولا: تحقيق المزيد من الملاءمة والعدالة الضريبية:

لتحقيق هذا الهدف ينبغي على المشرع الجبائي المساواة بين جميع فئات المجتمع ومحاولة تكييف مختلف الضرائب حسب شرائح المجتمع وفرض نسب ومعدلات متساوية، مع مراعات الفئات الضعيفة من المجتمع، كما أن تحقيق

العدالة يزيد الثقة بين المجتمع الضريبي بمختلف أطيافه والإدارة الجبائية، مما يجعل المستثمرين والقائمين على اتخاذ قرارات الاستثمار على اطمئنان تام من الناحية الجبائية، كما يجب أيضا احتواء الاقتصاديات الغير مسجلة والتي تعمل دون تأطير كالسوق السوداء والتجار الدين يعملون بلا سجلات تجارية، هذا من أجل تحقيق العدالة من جهة، ومن جهة أخرى زيادة المداخيل الجبائية، بالإضافة إلى التأطير العام للنظام الجبائي والسوق على حد سواء، ومن خلال هذا التأطير وتراجع حجم الاقتصاد الغير الرسمي، وزيادة إضفاء الطابع الرسمي، من شأنه دعم ثقافة الامتثال الضريبي على نطاق واسع، وتكون هناك حاجة لتعديل معدلات الضريبة ومستويات الدخل نظرا لزيادة عدد المؤسسات المحتوات داخل الاقتصاد، وبالتالي زيادة العوائد والمداخيل الجبائية.

ثانيا: تعزيز الإدارة الضريبية والجمركية:

ينبغي على المشرع الجبائي أن يقوم بالتركيز على الإدارة الجبائية بالدرجة الأولى، لاعتبارها همزة وصل رئيسية بين الإدارة والمجتمع الضريبي، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة، وجب تقوية القدرات الإدارية وتعزيز الكفاءة والامتثال، بالإضافة إلى الحد من الفساد الإداري وتحقيق التكافؤ بين الشركات، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي وتعزيز القدرة التنافسية وزيادة قيمة الحصائل الجبائية في نفس الوقت، ولتعزيز الإدارة الضريبية والجمركية تستلزم ما يلي:

- تطوير نظام لخدمة المكلفين بالضريبة لجعل التفاعل بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية أكثر ملاءمة وأقل جزافية، بالإضافة إلى استحداث نظام سبر الآراء وإبداء الملاحظات لزيادة المساءلة والشفافية وتحسين نوعية الخدمة؛
- سن قوانين ونظم جبائية مستقرة ومبسطة، واستحداث نظام معلوماتي يربط بين مختلف الإدارات والمؤسسات ذات الشأن الاقتصادي لسهولة تبادل المعلومات والتقليل من الغش والتهرب الجبائي؛
- تعزيز وسائل وسبل التصريح والدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى إنشاء هياكل خاصة بتتبع كبار المكلفين بالضريبة تشمل على وحدة مخصصة مزودة بموظفين من دوي المهارات العالية لإجراء عمليات الرقابة والتدقيق وتحليل المخاطر، لتأمين الجزء الأكبر من الإيرادات وتحسين الكفاءة الإدارية وبرامج الامتثال المتخصصة للأفراد من ذوي المستوى المرتفع من الثروة، بالإضافة إلى إنشاء هياكل أخرى خاصة بالفئة المتوسطة وهياكل خاصة بباقي الفئات شريطة أن تكون الإدارة قريبة من المواطن؛
- تعزيز نظام خصم الضرائب من المنبع واستخدام التصريحات والمعلومات المقدمة من أطراف أخرى، للتأكد من عدم وجود تصريحات كاذبة والتقليل منها؛
- العمل على الاستثمار في الموارد البشرية وتأهيلها حتى تتمكن من الجانب الجبائي وتؤتي ثمارها من خلال تحقيق الإيرادات الضريبية الأعلى.

جدول رقم (14-3): التأثير التوزيعي للنفقات الضريبية لضريبة القيمة المضافة للدول محل الدراسة.

الشرائح / الدول	الفقراء	الشريحة الخمسية 1	الشريحة الخمسية 2	الشريحة الخمسية 3	الشريحة الخمسية 4	الشريحة الخمسية 5	المجموع
تونس	غير متاح	7.9	12.7	17.0	23.2	39.2	100.0
الجزائر	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
المغرب	5.2	9.3	12.0	15.0	19.0	38.8	100.0

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على أندرو جويل وماريو منصور، مذكرة مناقشة خبراء صندوق النقد الدولي، العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سبتمبر 2015، ص ص، 16-17.

تؤدي النفقات الضريبية كالإعفاءات الضريبية ومعدلات الضريبة الخاصة ومستويات الدخل الحدية الخاصة إلى تفاقم ضريبة القيمة المضافة ومحدوديتها وإعاقة الإدارة، وبرغم من أن ضريبة القيمة المضافة سهلة التطبيق وشفافة، إلا أن عبئها يقع على عاتق المستهلك النهائي، ويمكن أن يترتب عليه اتجاه نسبة أكبر من دخل الأسر الفقيرة إلى هذه الضريبة أكثر من الأسر الأكثر ثراء، وقد يؤدي تعدد معدلات الضريبة والإعفاءات الممنوحة في هذه الدول إلى تضخيم هذا التأثير من خلال إحداث اختلافات كبيرة في معدل الضريبة الفعلي، وحتى إن كانت النفقات الضريبية مخصصة لمساعدة الفئات الفقيرة، فإنها في نهاية المطاف تعود بالنفع على الأغنياء، ومن خلال الجدول نلاحظ أن تكلفة النفقات الجبائية الممنوحة كبيرة في الدول محل الدراسة دون أن تكون لها إيجابيات في جذب الاستثمارات الأجنبية أو تشجيع الاستثمارات المحلية وتوجيهها نحو قطاعات منتجه وهامة تخدم الاقتصاد الوطني.

ثالثا: التبسيط في الإجراءات الجبائية وتسهيل الوثائق الإدارية وطرق الدفع

إن التبسيط في الإجراءات الجبائية والإجراءات الأخرى المتعلقة بإنشاء المؤسسة تسهل على المستثمر المحلي والأجنبي القيام والوفاء بالالتزامات تجاه الإدارة الجبائية، ففي بعض الدول المتقدمة كالصين والدنمارك ونيوزيلاندا مثلا يقوم المستثمر بمختلف الإجراءات والمعاملات مع الإدارة الجبائية إلكترونيا، مع تبسيط مختلف التصريحات الجبائية والوثائق والتي تسهل على المكلفين بالضريبة التصريح وتتبع كل هذه الإجراءات من مقر عملهم، هذا التبسيط يقلل لهم الجهد والوقت إذ أن كثرة الوثائق والتصريحات تجعل من المكلفين بالضريبة ينسون أوقات التصريح، بالإضافة إلى احتمالية الخطأ في التصريحات في حد ذاتها، الأمر الذي تفرض عليه الإدارة الجبائية عقوبات وغرامات، والتي تعتبر بالنسبة للمكلفين تكاليف إضافية يتحملونها فوق طاقتهم، لذلك إن التسهيل في مختلف الإجراءات والوثائق التصريحية يربح الوقت والجهد لكل من الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة على حد سواء.

كما أن التسهيل في فتح ملفات لدى الإدارة الجبائية والخاصة بالمكلفين، تجعل العمل بالنسبة لموظفي الإدارة الجبائية سهلا وبعيدا عن الأخطاء والسهو والنقصان، بالإضافة للمكلف بالضريبة تسهل عليه أيضا العمل، وتكون علاقته مع الإدارة الجبائية أكثر توطيدا، كما أن على الإدارة الجبائية مراعاة الحالة التخليصية للمكلفين بالضريبة إذ

تمر عليهم مراحل انعدام السيولة أوقات التصريح، لذا يتعين على الإدارة تصنيف المكلفين إلى مكلفين مخلصين أو أوفياء، ومكلفين متماطلين أو متهاونين، ومكلفين أفاكين أو كاذبين، هذا التصنيف من خلاله تقوم الإدارة الجبائية بإعطاء آجال إضافية للمكلفين بالضريبة المخلصين للوفاء بالتزاماتهم في أقرب وقت ممكن.

رابعا: خلق فضاءات إلكترونية

إن خلق فضاء إلكتروني للتصريح يسهل على الإدارة الجبائية ويقلل عليها الجهد في مراجعة وتصفيف ومراقبة التصريحات، كما أنه يسهل على المكلف بالضريبة التصريح عن بعد دون عناء التنقل، كما يقوم هذا الفضاء الإلكتروني بمراقبة كل مكلف وتتبع كل تصريح أو إغفال قد ينتج من المكلف هذا الفضاء الإلكتروني زاد من الإيرادات الجبائية في المغرب وسهل عمليات التصريح والمراقبة إذ وصلت نسبة التصريحات الجبائية في المغرب إلى ما يقارب 76% سنة 2019، هذا التقدم الملحوظ أسهم في تأطير العمليات الجبائية وتسهيل مختلف المعاملات الجبائية بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية إضافة إلى زيادة الالتزام الطوعي للمكلفين.

الفرع الثالث: دراسة وتقييم أثر التبسيط في الإجراءات والنظم الجبائية في اتخاذ قرار الاستثمار.

كلما تعقدت الأنظمة الجبائية وتزايدت فيها الإجراءات والتصريحات كلما زادت ثقافة التهرب الجبائي وتزايدت فرص الفساد، حيث يعتبر المواطن الحكومة شريكة له فيما يحصله من مداخيل وفوائد، وحسب دراسة قامت بها مجموعة البنك الدولي في عام 2014، أن تخفيض 10% من المدفوعات الجبائية، قد يؤدي إلى تقليص التهرب الجبائي 9.64%، وقد يشجع تبسيط القواعد والإجراءات الجبائية والتصريحات المكلفين بالضريبة على الالتزام الطوعي، كما قد يخلق أيضا بيئة يسهل التنبؤ بها للمستثمرين الدوليين، ومن ثم جدب الاستثمارات الأجنبية المختلفة، وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد والتي بدورها تزيد في المحاصيل الجبائية.

كما تعتبر رقمنة النظام الجبائي من الأولويات التي تساعد في ضبط العمليات الجبائية والتصريحات، حيث تسهل على المكلفين الأداء، وتسهل على الإدارة الجبائية الرقابة والتتبع، ولزيادة فاعلية الأنظمة الإلكترونية في المجال الجبائي وتقديم التصريحات الجبائية بشكل منتظم، يستلزم على الدول التغلب على عقبات لها علاقة بالبنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات (الإنترنيت مثلا)، وحين تتوفر العناصر الأساسية تستطيع البلدان تحقيق تقدم عن طريق المزاوجة بين رقمنة الضرائب وأمور تنظيمية أخرى مثل: التمويل الرقمي، والتتبع الإلكتروني لفواتير الشراء والبيع، والإقرارات الجبائية التي تفرض على كل مواطن.

أولا: بالنسبة للدولة التونسية:

بالنسبة للنظام الجبائي التونسي فقد اعتمدت الدولة التونسية بعض الإجراءات التي من شأنها تسهل على المكلفين الوفاء بالتزاماتهم تجاه الإدارة الجبائية وتتمثل في ما يلي[1]:

- ❖ اعتماد الطرق الإلكترونية الموثوق بها لتسجيل العقود والكتابات والنقل والتوظيف ومعاليم الطابع الجبائي المستوجبة،

[1] وزارة المالية، قانون عدد 78 لسنة 2019 مؤرخ في 23 ديسمبر 2019 يتضمن بقانون المالية لسنة 2020.

- سن إطار قانوني لتبادل المعلومات والمكاتبات المتعلقة بالأداء بين مصالح الجباية والمطالب بالأداء بالطرق الموثوقة، بالإضافة إلى إرساء إتاوة على مبيعات التطبيقات الإعلامية والخدمات المسداة من الخارج عبر شبكة الأنترنيت؛
- التمديد في آجال التقادم بالنسبة إلى التصاريح الجبائية السلبية بست سنوات؛
- تأهيل مصالح الجباية لاعتماد نتائج الزيارات والتفتيش والمعاينات المادية في إطار المراجعة الأولية؛
- مواصلة تشجيع الشركات على إدراج أسهمها بالبورصة من خلال تخفيض نسبة الضريبة على الشركات المحددة بـ 25 % وبـ 35 % المنصوص عليها بالفصل 49 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، والضريبة على أرباح الشركات إلى نسبة 20 %، أما بالنسبة إلى الشركات التي تدرج أسهمها العادية ببورصة الأوراق المالية بالجمهورية التونسية على أن لا تقل نسبة رأس المال العلني 30 %، وذلك لمدة خمس (05) سنوات ابتداء من تاريخ سنة إدراجها في البورصة، ويمنح هذا التخفيض للشركات التي تدرج أسهمها العادية ببورصة الأوراق المالية بتونس خلال الفترة الممتدة من جانفي 2010 إلى 31 ديسمبر 2024؛
- إعفاء الأجراء وذوي الدخول الضعيفة والمحدودة من المساهمة الاجتماعية التضامنية وزيادتها بصفة ظرفية على بعض الشركات؛
- تيسير شروط الانتفاع بطرح أعباء القروض السكنية 200.000 دينار دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة؛
- الزيادة في سقف الطرح بعنوان الوالدين في الكفالة بأن يرفع الحد الأقصى الوارد بالفقرة 04 في الفصل 40 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات من 150 دينارا إلى 450 دينار؛
- تيسير شروط مواصلة الانتفاع بالنظام التقديري بالنسبة إلى الأشخاص المنتصبين بالمناطق الداخلية؛
- إعفاء الامتياز المتعلق بنقل العملة بمناطق التنمية الجهوية من الضريبة على الدخل، وذلك بأن تعفى قيمة الامتياز الممنوح للعملة مقابل خدمات النقل من وإلى مقر العمل من طرف المؤسسات المتواجدة بمناطق التنمية الجهوية، والتي تمارس أنشطة غير مستثناة من الانتفاع بامتيازات التنمية الجهوية كما تم تحديدها بمقتضى التشريع المعمول به؛
- تخفيف العبء الجبائي في مادة معاليم التسجيل والمعاليم المماثلة على اقتناء المساكن والأراضي من قبل منظوري دواوين مساكن الأعوان العموميين (اقتناءات دواوين مساكن الأعوان العموميين للمساكن لغرض إعادة بيعها لفائدة منظوريها أو لإيجارها لهؤلاء وكذلك اقتناءات هذه الدواوين للأراضي المهيئة أو المعدة للتهيئة والتقسيم لغرض بيعها لمنظوريه)؛

- ❖ تعميم التخفيض في نسبة الخصم من المورد من 15 %إلى 5 % المطبقة على مكافآت فناني السينما وأصحاب حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

لم تمكن الإصلاحات الجبائية المتتالية التي شهدتها المنظومة من الاستجابة لإرساء العدالة الجبائية ودعمها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار تم ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2012 التحضير لإصلاح شامل وعميق للمنظومة بمساندة تقنية من صندوق النقد الدولي يهدف إلى وضع نظام جبائي بسيط وعادل، بالإضافة إلى عصرنة الإدارة الجبائية، والتي تعتبر محورا هاما في المجال الجبائي ككل.

وفي قانون المالية 2019، قامت الدولة التونسية بجملة من الإجراءات الرامية إلى تبسيط الجباية، حيث اعتمدت المعايير الدولية في المادة الجبائية والوفاء بتعهدات الحكومة في ما يخص الأنظمة التفاضلية، بعد إدراجها من طرف الاتحاد الأوروبي في القائمة السوداء للملاذات الضريبية، كما قامت أيضا بإجراء مراجعة نسبة الضريبة على أرباح الشركات، بهدف رفع القدرة التنافسية لهذه الأخيرة وتحقيق المساوات والمنافسة النزيهة أمام هذه المؤسسات، بالإضافة إلى تخفيض في نسب بعض الضرائب وإعفاء بعض الأنشطة منها، والقيام بالإعفاءات لبعض المداخيل والأنشطة الأخرى، بالإضافة إلى عصرنة الإدارة الجبائية وتالية النظام الضريبي لتبسيط المعاملات بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية على حد سواء.

وفي إطار إنجاز برنامج الإدارة الاتصالية وعصرنة الإدارة وتقريبها من المواطن خاصة فيما يتعلق بإسداء الخدمات عن بعد، تمّ تركيز خدمة على الخط تمكن المطالب بالأداء من احتساب ودفع الأداءات والخطايا المتعلقة بها بالوسائل الإلكترونية الموثوق بها (الاقتطاع من الحساب الجاري البنكي أو البريدي، بطاقات الدفع الالكتروني) وذلك طبقا للتشريع الجاري به العمل والمتعلق بالمبادلات الإلكتروني، أما بالنسبة للتصريحات المعنيّة فتتمثل في التالي:

- ❖ التصريحات الشهرية؛
- ❖ التصريح بالقسط الاحتياطي؛
- ❖ التصريح بالضريبة على الشركات؛
- ❖ التصريح بالتسبيقات المستوجبة على شركات الأشخاص وما شابهها؛
- ❖ التصريح بالضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.

أما بالنسبة لمن يستفيد من هذه الخدمات فهم كالتالي:

- ❖ إجباريا بالنسبة للمطالبين بالأداء الذين يحققون رقم معاملات خام يساوي أو يفوق 500 ألف دينار (قرار وزير المالية بتاريخ 24 سبتمبر 2019)، وكذلك الذين يمارسون أنشطة تضبط قائمتها بأمر بصرف النظر عن رقم المعاملات المحقق.
- ❖ اختياريا بالنسبة لبقيّة المطالبين بالأداء من غير المنضوين تحت النظام التقديري.

ثانيا: بالنسبة للدولة الجزائرية

تسعى الإدارة الجبائية لتحسين العلاقة مع دافعي الضرائب، من خلال جملة من الإجراءات الرامية إلى تبسيط طرق التعامل والتصريح وحسن استقبال المكلفين، ومن خلال هذا التحدي الذي قامت به الإدارة الجبائية من التقليل في مستوى التعقيد في الإجراءات الإدارية وتحديث نظام إدارة الملفات الجبائية المنظمة على أساس أهمية المسألة الجبائية، من خلال فتح هياكل جديدة للإدارة الجبائية مثل مديريات كبريات المؤسسات DGI ومراكز الضرائب CDI ومراكز جوارية للضرائب CPI، كما قامت الإدارة الجبائية بتبسيط النظام الجبائي من خلال التقليل في أنظمة الإخضاع الضريبية وتقليلها من أربعة (04) أنظمة إلى نظامين جبائيين فقط، واعتمدت في هذا التصنيف على رقم الأعمال والمحدد بـ 30 مليون دج، بالإضافة إلى ترك المجال للمكلفين بالتصريح بالضريبة الجزافية الوحيدة وتقدير مداخيلهم بأنفسهم، وتبقى على الإدارة الجبائية الرقابة على تصريحات المكلفين، مما سهل عمل الإدارة الجبائية وترك المجال للمكلفين بالتصريح دون مظلمة.

ولمحاربة الغش الجبائي ومشاكل الجباية الدولية، انتهجت الإدارة الجبائية إجراءات وقائية للحد من هاته الظواهر السلبية التي تنخر الاقتصاد الوطني، وتحرم الخزينة العمومية من الإيرادات المتوقع الحصول عليها من جراء أنشطة الشركات والمؤسسات بالبلد، وفي هذا السياق تم اتخاذ إجراءات للحد من ظواهر التلبس والغش الجبائيين بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2010 في مواده لاسيما 07 و18 منه، وتعزيزه بالمادة 12 من قانون المالية لسنة 2013، هذه الإجراءات والتدابير تمنح للإدارة الجبائية وسائل أكثر فعالية وردعية من شأنها تضع حدا للغش والتهرب الجبائيين، وذلك بمرافقتها بإطار قانوني يسمح لها من خلال ممارسة حق المعاينة والرقابة والحجز وعمليات التدخل والتتبع قبل انقضاء آجال الالتزامات التصريحية.

أما من كون أن الجباية أداة رئيسية لجذب المؤسسات الأجنبية، فقد قامت الدولة بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف بلدان العالم والرامية لتحسين جاذبية البلاد للاستثمار والمستثمرين، خاصة فيما يتعلق بوضع أنظمة مصرفية وجبائية وجمركية وإدارية ملائمة للاستثمارات الأجنبية.

لم تمكن الإصلاحات الجبائية المتتالية التي شهدتها المنظومة الجبائية الجزائرية تستجيب لإرساء العدالة الجبائية ودعمها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقريب الإدارة من المواطن، فعصرنة الإدارة الجبائية وإعادة الهيكلة للمؤسسة الجبائية لم يكن في صالح صغار المكلفين، وحسب المشاريع الرامية لتقريب الإدارة من المواطن وتبسيط الإجراءات والتسهيل في الأداء، إلا أن الهيكلة الجديدة زادت على المكلفين الصغار مشقة وعناء التنقل لدفع الضريبة بالنسبة لمراكز الضرائب CDI ومراكز الجوارية للضرائب CPI، إذ تقدر قيمة الضريبة التي يتنقل لأجلها المكلف لتسديدها أقل من تكلفة التنقل لأدائها، بالإضافة إلى انعدام برنامج معلوماتي إلكتروني يضبط تعاملات المكلفين ويسهل حركة وتتبع أرقام الأعمال وكذا الفواتير والمبالغ ...الخ، والتي من شأنها تزيد من قوة النظام الرقابي من جهة ومن جهة أخرى التقليل من الغش والتهرب الجبائيين، أما من ناحية جذب الاستثمارات الأجنبية فإن الدولة لازالت متأخرة في الاعتناء بهذا الجانب، إلا أنها وبإلغاء قاعدة 51/49 ستفتح آفاق للمستثمرين الأجانب للاستثمار في العديد من الأنشطة المختلفة.

أما بالنسبة للعناصر الهامة الواجب توفرها والتي تساهم في استقطاب المستثمرين بالإضافة إلى تحسين سير الإدارة الجبائية تتمثل فيما يلي:

- ❖ فرض معدلات ضريبة مناسبة: إن فرض المشرع الجبائي لمعدلات ضريبية مناسبة وغير مرهقة، تزيد من الإيرادات الجبائية وتقلل من الغش والتهرب الضريبي للمكلفين، وهذا يتحقق بعدم تجاوز المنطقة القصوى لاستيعاب المكلفين وهذا ما يوضحه المنحنى التالي لابن خلدون:

الشكل رقم (1-3) يوضح فعالية الضريبة بالإضافة إلى قدرة استيعاب المكلفين.

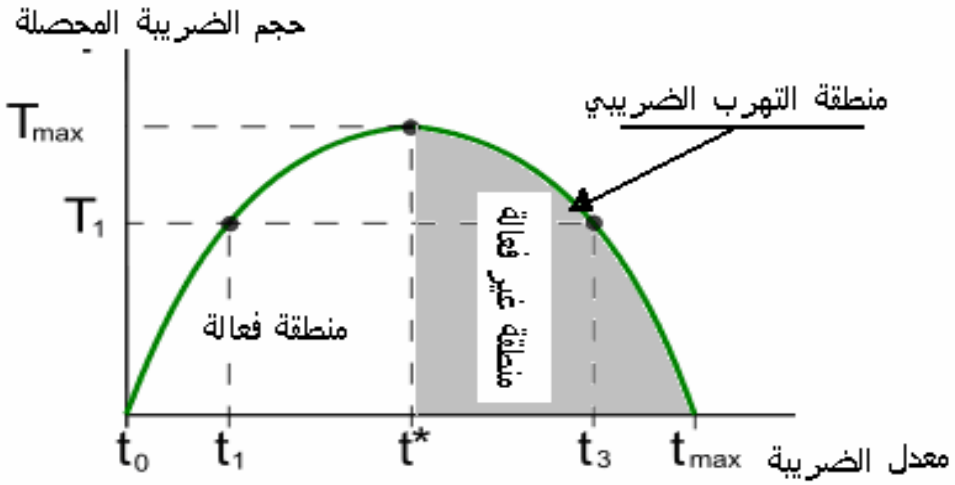

المصدر: المرسي سيد حجازي، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص129.

فكرة الضريبة تقتل الضريبة (Trop d'Impôt tue l'impôt) حسب رأي العالم الاقتصادي لافر، والتي هي مستوحاة من فكر بن خلدون، بحيث يرى "لافر" أيضا بأنه قد لا يؤدي ارتفاع نسبة الضريبة إلى ارتفاع الإيرادات، بحيث أن هناك حدود مثلى من معدلات الضرائب عندما يتم تجاوزها فإن الحصيلة الضريبية ستنخفض، وهذا بسبب التهرب والغش الجبائي الناتج عن ارتفاع معدلات الضريبة.

- المرحلة الأولى: تخفيض معدلات الضريبة تؤدي إلى زيادة حجم الإيرادات الضريبية مع العلم أن زيادة معدل الضريبة تؤدي إلى زيادات متناقصة في الإيرادات الضريبية.

- المرحلة الثانية: مرحلة معدل الضريبة *tالذي يسمح للدولة بالحصول على أكبر إيراد والذي يتناسب مع T maxبيانيا.

- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة غير فعالة يكثر فيها التهرب الضريبي، حيث إذا أرادت الدولة الرفع من إيراداتها عن زيادة معدلات الضريبية، فستكون النتيجة معاكسة تماما حيث حجم الإيرادات الضريبية يكون في تناقص كلما حاولت الدولة زيادته، ومنه تصبح فكرة الضريبة تقتل الضريبة (Trop d'Impôt tue l'impôt).

❖ <u>حسن استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة</u>: إن تقديم الإدارة الجبائية لمختلف الخدمات التي تضمن الحد الأدنى من الرفاهية، إضافة إلى منح على مستوى مكتب الاستقبال ومعلومات ووثائق جبائية محيَّنة (القوانين الجبائية، الدلائل الجبائية، الكتيبات، رسائل المديرية العامة للضرائب، المطويات، وثائق ...الخ) والتي تضيف نوع من الراحة للمكلفين وتزيد من جودة الخدمات المقدمة المكلفين من طرف الإدارة الجبائية، وهذا راجع لنوع الاستقبال والخدمات المقدمة من طرف الإدارة.

عندما تأخذ الإدارة بعين الاعتبار برأي وأفكار واقتراحات المكلفين من خلال سبر الآراء التي تساهم في تحسين نوعية الخدمة المقدمة من جهة، وتزيد من جهة أخرى كسب ثقة المكلفين بالإدارة الجبائية مما يزيد من مصداقية التصريحات الجبائية.

❖ <u>فعالية النظام الجبائي</u>: إن فعالية النظام الجبائي والذي تعتبر الرقابة الجبائية أحد محاوره الهامة يمكن الإدارة الجبائية من الوصول إلى أعلى درجة من اليقين، ومن افتراض الصدق والدقة في بيانات المكلف، فمهمة الإدارة الضريبية الأساسية تنفيذ القوانين الضريبية وقوة الإدارة قد تؤدي إلى إحكام الرقابة، والوصول إلى كل حقوق الخزينة العامة كاملة دون نقصان.

❖ <u>وجود نظام آلي ومعلوماتي فعال</u>[1]: إن وجود نظام فعّال للمعلومات تتدفق من خلالها لمعلومات المناسبة، وفي الأوقات المناسبة، ودرجة الإفصاح والشفافية التي يجب أن تتمتع بها تلك المعلومات، حيث يلعب تطبيق تكنولوجيا المعلومات دورا هاما من خلال بناء العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية، والرقابة على العمليات وبناء فرق العمل وتبادل المعلومات بين الدوائر، وتحسين تصميم العمليات، وتعزيز المهارات، وتطبيق أنواع الرقابة المختلفة (خاصة الوقائية)، وهذا ما له أثر ايجابي على السيطرة على الغش والتهرب الضريبي، وهو جد هام عندما يصبح دافعي الضريبة على علم بأن الرقابة من قبل الإدارة الجبائية تتم بشكل روتيني وممكنة مع النظم المحوسبة.

[1] عصام خالدي، <u>واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في المؤسسات الجزائرية</u>، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة المسيلة، العدد 01، المجلد 02، الرقم التسلسلي 03، 2018، ص 05.

- تبسيط مواد القانون الجبائي: تُجمع معظم الدراسات حول موضوع احتمال ارتكاب المكلف خاصة المؤسسات، لأخطاء ومخالفات يزداد تبعا لتعقد التشريع الضريبي، وتعدد الالتزامات المطالب بها المكلف بالضريبة، وسلوكه اتجاه الالتزام الضريبي وكذا مدى كفاءة المصالح الجبائية المعتمد عليها سواء كانت داخلية أو خارجية.

- تبسيط التصريحات الجبائية: إن أهم ما يميز الأنظمة الجبائية ذات الطابع التصريحي، هو التصريحات الجبائية والتي تتطلب على الأقل مستوى معقول من البساطة، لأن دافعي الضرائب يأتون من خلفيات مختلفة، مع اختلاف مستوى الدخل والوعي والثقافة الجبائية لديهم، هذه البساطة يمكنها أن تساعد المكلفين بالضريبة لإتمام تصريحاتهم بدقة وزيادة الالتزام الجبائي[1].

- عصرنة الإدارة الجبائية: إن عصرنة الإدارة الجبائية بما يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والمالي، له الأهمية البالغة في تحمل واستيعاب العمليات الجبائية من جهة، إضافة إلى تحسين جودة الخدمات من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة سهولة اكتشاف الغش والتهرب الجبائي.

وكمثال على ذلك نجد أن الدنمارك وكندا ونيوزيلندا من الدول السبّاقة التي أقدمت على تبسيط مختلف الإجراءات الجبائية، عن طريق التقليل من عدد التصريحات لتسهيل وزيادة الالتزام الجبائي والطوعي لدى المكلفين، وفي هذا الإطار نجد أن الجزائر ترمي إلى عصرنة الإدارة الضريبية بوصفها محصلة للموارد المالية، من خلال تنظيم هياكلها وطرق تسييرها، فالنموذج التنظيمي الجديد لإنشاء مديرية المؤسسات الكبرى ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، أساسه وضع إدارة جبائية مركزة على المكلفين بالضريبة وتشجيعا للمستثمرين، تتشكل من هياكل تسيير عصرية ومتكيفة معا لنسيج الجبائي، فتأسيس الملف الجبائي الوحيد الذي تصنف وتتابع فيه كل التصريحات المتعلقة بنفس المكلف بالضريبة، قد سمح بتبسيط وتسهيل الإجراءات الجبائية، إضافة إلى إحداث تصريحات جبائية جديدة تتماشى مع الهيكلة الجديدة للإدارة الجبائية، والذي يساهم في تسهيل الإجراءات وبالتالي المساهمة في جدب المستثمرين.

إن عصرنة الإدارة وتبسيط النظام الجبائي يجب أن ترافقهما أنشطة يرتبط بها نجاحا لإصلاحات منها، إحداث نظام معلوماتي، متابعة مواصلة عملية الترقيم الجبائي حيث تسمح هذه العملية بمتابعة مسار المعاملات وحركات الأموال من وإلى الجزائر، تأهيل وتثمين الموارد البشرية حيث أعدت الإدارة الجبائية برنامجا طموحا لتكوين ورسكلة وتحسين مستويات تكوين موظفيها، كذلك التركيز على المكلف بالضريبة من خلال دعم الاتصال وتطوير قدرات الاستماع إليه.

ثالثا: بالنسبة للمملكة المغربية:

بالنسبة للنظام الجبائي المغربي فقد اعتمدت الدولة المغربية العديد من الإجراءات التي من شأنها تقوم بعصرنة النظام الجبائي وجعلت هذا من أولوياتها، حيث كان للرقمنة تأثير إيجابي على إجمالي العائدات، التي تحسنت

بنسبة 26.2%، بين عامي 2015 و2018 وذلك لترتفع العائدات من 125.7 مليار درهم إلى 158.8 مليار درهم، ومن جراء هذا التحول الرقمي ارتفع عدد التصريحات الجبائية عبر الإنترنت بنسبة 124% خلال هذه الفترة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2 -3): يوضح تطور عدد الخدمات المتعلقة بالتصريحات عبر الأنترنيت بالمملكة المغربية.

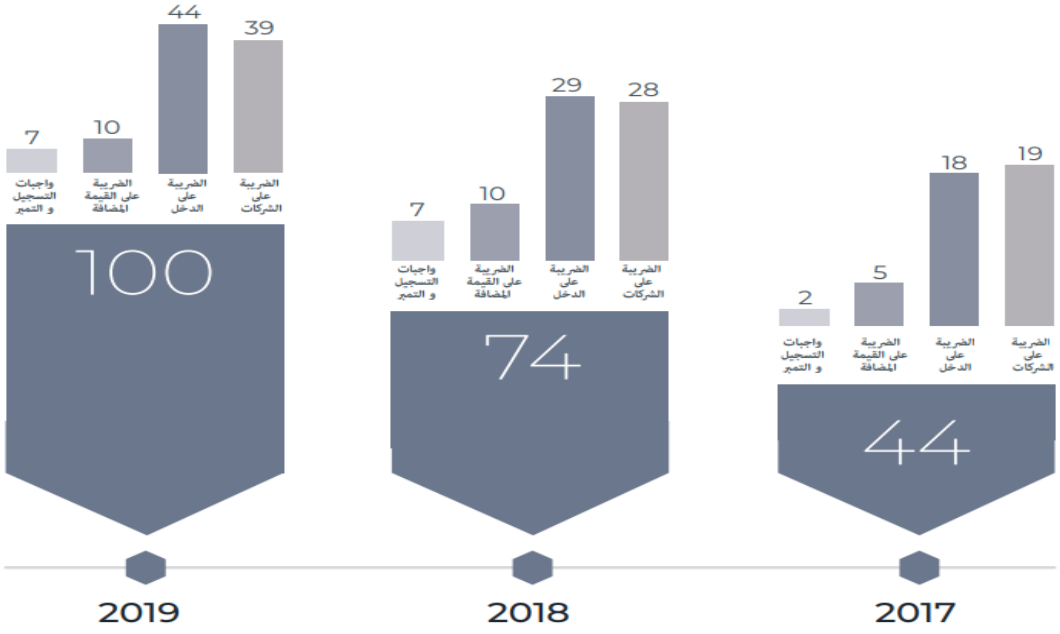

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على التقرير السنوي حول أنشطة المديرية العامة للضرائب بالمملكة المغربية لسنة 2019.

ترتكز عمليات الأداء عن بعد عبر الأنترنيت بالمملكة المغربية ما يقارب 76% من مجموع العمليات المنجزة بطريقة رقمية خلال سنة 2019، كما أطلقت أيضا تطبيق جديد "ضريبتي" خاص بالتصريح يعمل بالأندرويد play store، هذا التطبيق يتكون من فضاء عمومي وفضاء خاص لفائدة منخرطي النظام المعلوماتي للضرائب عبر الإنترنيت (SIMPL)،

تلتزم المملكة في هذا المجال بضمان حقوق المكلفين وحقوق الإدارة وتعزيز علاقات الثقة بينهما، من خلال تأطير السلطة التقديرية للإدارة فيما يتعلق بتفسير النصوص الجبائية وتحديد أسس فرض الضريبة وعبء تقديم الإثباتات اللازمة .وستسهر الدولة كذلك على توضيح وتحسين مقروئية النصوص الجبائية للحد من الاختلاف في تأويلها وضمان حسن تطبيقها مع الالتزام بالتوجه نحو انتقائية الأحكام الجبائية مع القواعد العامة للقانون والقواعد المحاسبية، علما أن الهدف المتوخى ليس هو المطابقة التامة بل الانتقائية والملاءمة مع قواعد الحكامة الجبائية المعمول بها دوليا، كما سيتم العمل على تثمين المهام المنوطة بالهيئات المكلفة بالطعون الضريبية وضمان استقلاليتها.

ومن أجل جودة الخدمات المقدمة للملزمين تحرص المملكة على تحديث ورقمنة الإدارة ودعم مواردها البشرية وتعزيز علاقات التعاون مع شركاءها، وتطوير آليات التبادل بين نظم المعلومات .كما قامت كذلك إدراج قيم المواطنة الضريبية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، ولتعزيز نجاعة وفعالية الإدارة الجبائية تسهر المملكة على تعزيز مهام

المشورة والإرشاد وتحسين وسائل الإعلام والتواصل مع الملزمين والتقييم الدوري لأدائها، وستقوم المملكة كذلك بإنجاز تقييم دوري للآثار الاجتماعية والاقتصادية للتدابير الجبائية وستسهر لهذه الغاية على وضع مرصد للجبايات.

ومع تطور الخدمات العابرة للحدود بفضل التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، بات من الضروري تعديل الإطار الضريبي الخاص بالمقاولات التي تحقق رقم معاملات كبير فوق التراب الوطني، دون أن يكون لها وجود قانوني فعلي في المملكة، حيث تنشئ فروعها في بلدان تفرض أدنى نسب للضرائب، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالشركات العملاقة العاملة في المجال الرقمي، والتي تعرف باسم «GAFA1» ، بالإضافة إلى جميع الشركات التي توفر خدمات التأجير السياحي أو تلك التي تقدم خدمات البرمجيات أو التوزيع على الصعيد الدولي، لذلك يجب على المملكة وضع تدابير ذات مصداقية وقابلة للتطبيق من أجل ملاءمة منظومتها الضريبية وتحصيل جزء من مداخيل هذه الخدمات، وفي هذا السياق ينبغي أن يتم هذا التحول وفق المسار الذي انتهجته البلدان التي تعيش ظروفا مماثلة، حتى تتمكن من تملك الوسائل الضرورية للتفاوض مع الشركات متعددة الجنسيات المعنية.

الشكل رقم (3-3): يوضح العلاقة بين هيكل النظام الضريبي وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

[1] تعني الأحرف الأولى لكل من شركات غوغل «Google» وآبل «Apple» وفيسبوك «Facebook» وأمازون «Amazon»

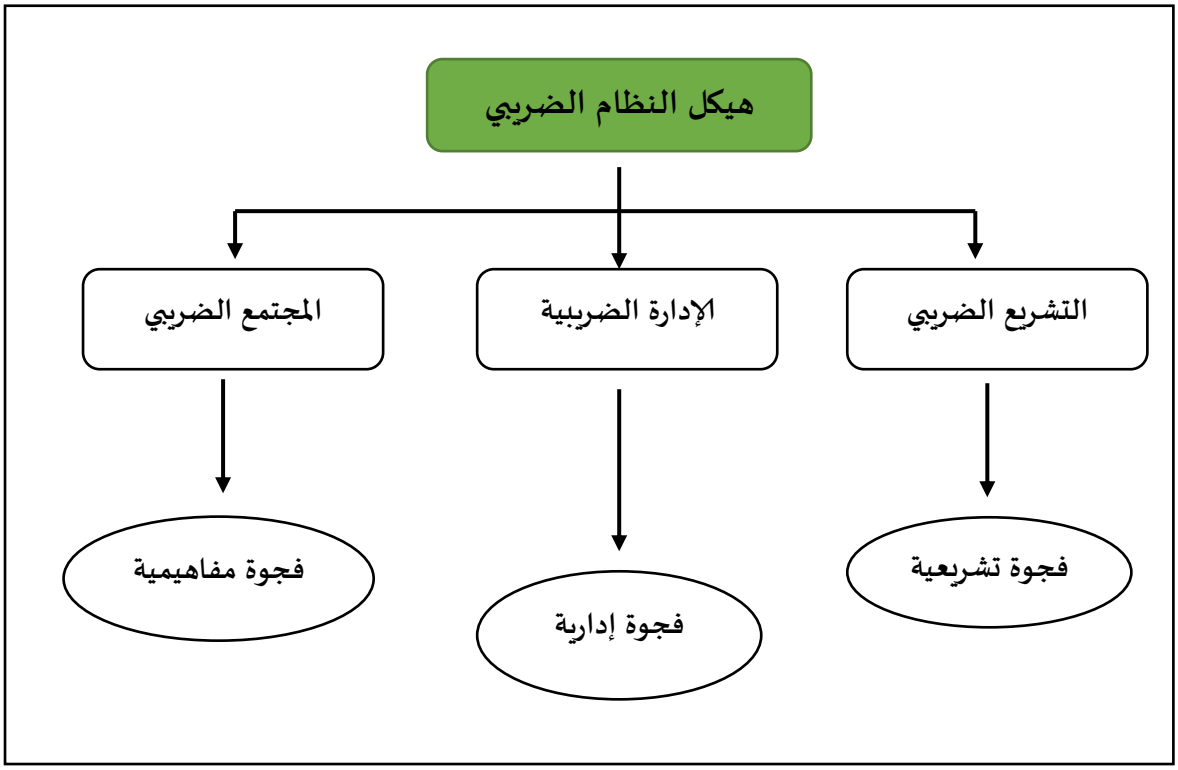

المصدر: رأفت رضوان وآخرون، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 30 جوان 2000، ص 07.

الملاحظ أن الدول محل الدراسة أصبحت على يقين تام أن التكنلوجيا تساهم بشكل كبير في تحسين نوع الخدمات للمستثمرين، بالإضافة إلى تسهيل مختلف الإجراءات الجبائية وضبط للأنظمة، بالإضافة إلى تسهيل الوقت والجهد ومنع الازدواج الضريبي، كما أن المستثمر يستحسن العمل في ظروف تقتصر عليه الجهد والوقت، وحسب المعطيات المتوصل إليها تتصدر المملكة المغربية الدول محل الدراسة في تألية النظام الجبائي وتسهيل الإجراءات واستقطاب الاستثمارات، كما تبقى الجمهوريتين تونس والجزائر متأخرتين في تعميم الأداء والتصريح الإلكتروني، وهذا التأخر في تعميم خدمات التصريح يزيد صعوبة عمل الإدارة الجبائية، كما أن خزينة الدولة تخسر بعض المداخيل، أما من ناحية المستثمر فيزيد عليه عناء التنقل وتكاليف إيداع التصريح من ناحية، ومن ناحية أخرى ومضيعة للجهد والوقت.

<u>الفرع الرابع: دراسة وتقييم مدى مساهمة الحوافز الضريبية في خلق بيئة مشجعة تساهم في اتخاذ قرار الاستثمار.</u>

إن الامتيازات الجبائية والمزايا التفضيلية التي تمنحها الدولة للمستثمرين هي نفقات جبائية تنقص من الإيرادات المحصلة لصالح خزينة الدولة، حيث توفر للمؤسسات نفقات وتكاليف جبائية كانت ستسددها، وتنشأ هذه الامتيازات والمزايا التفضيلية عادة لتحفيز سلوك اقتصادي أو اجتماعي معين، أو لتوجيه الاستثمار نحو قطاع معين، وبما أن هذه الامتيازات تتعلق بضرائب ذات قيمة أو استخلاصات جبائية مؤجلة، فهي تؤدي إلى خسائر على

مستوى موارد الدولة ولهذا تعتبر إنفاقا عموميا غير مباشر، ومن هنا جاءت تسميتها بالإنفاق الجبائي، هذا الإنفاق لما له من مميزات وآثار مختلفة على قرارات الاستثمار وسلوك المستثمرين وعلى اختيار نوع ومكان الاستثمار.

لقد أصبحت مختلف الدول، تستعمل التحفيزات الجبائية لتحقيق هدفين رئيسيين، يتمثل أولهما في دعم بعض القطاعات الاجتماعية، وثانيهما في دعم القطاع الاقتصادي على الخصوص، ومن بين هذه الأهداف نجد ما يلي:

❖ **التحفيزات الجبائية تساهم في توجيه الاستثمارات:**

إن فرض الجباية على قطاع اقتصادي ما بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسع توجه المقاولات استثماراتها نحو هذا القطاع طمعا في تحقيق أكبر ربح ممكن، كما أنه من الممكن أن تكون الجباية أداة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية الخاضعة لمعدل ضريبي مرتفع.

❖ **تحسين ربحية المقاولة:**

أمام انفتاح وتوسع الأسواق العالمية نتيجة تحرير التجارة الخارجية وإنشاء المناطق الحرة في بعض الدول، فقد زادت حدة المنافسة على الاستثمار، وبما أن هذه الاخيرة تعتبر من محركات النمو الأساسية داخل كل دولة، فإن دعمها من طرف الدولة باث من الأولويات الاستراتيجية، وتعتبر الجباية من بين أدوات الدعم التي يمكن للدولة استعمالها من أجل تحفيز المستثمرين وجذب الاستثمارات الأجنبية المختلفة، وذلك لاعتبار الجباية تكلفة تتحملها المؤسسات المستثمرة، فكلما ارتفعت الضريبة ارتفعت التكاليف على هذه الأخيرة مما يقلل من أرباحها، وبذلك تكون الجباية متغيرا حقيقيا ومؤثرا في أرباح الاستثمارات، مما يبرر دور الدولة التدخلي عن طريق تخفيض التكلفة الجبائية بمختلف الطرق التي يتم تصميمها في اطار سياسة التحفيزات الجبائية.

❖ **تحسين تنافسية المقاولة:**

من خلال منح امتيازات جبائية ومزايا تفاضلية مختلفة للاستثمارات، فإنها تؤثر على الأرباح والنتائج لهاته الاستثمارات، وذلك لكون الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة غير المسترجعة ...إلخ تدخل ضمن التكاليف التي تتحملها الاستثمارات، وباستفادة الاستثمارات من هذه الإعفاءات تكون قد زادت تنافسيتها.

❖ **توجيه الانشطة الاقتصادية:**

تستعمل معظم الدول الآلية الجبائية كالتحفيزات والمزايا والتفضيلات من أجل توجيه الانشطة الاقتصادية على وجه العموم والاستثمارات على وجه الخصوص نحو الاستقرار في بعض المناطق التي وجب ترقيتها أو مناطق

الظل، أو أن تستعمل هذه السياسة من أجل دعم بعض القطاعات الحيوية التي تعود بالفائدة على المجتمع وعلى الخزينة العمومية.

❖ **الرفع من الموارد الجبائية:**

تعمل الإعفاءات والتحفيزات الجبائية التي يمنحها المشرع الجبائي على استقطاب الأنشطة الاستثمارية من جهة، ومن جهة أخرى كلما قل التغريم الجبائي قل التهرب من أداء الضريبة وزاد الالتزام الطوعي للمكلفين، وفي نهاية المطاف تتوسع الأوعية الجبائية، والذي ينتهي في نهاية المطاف الى زيادة المداخيل الجبائية لخزينة الدولة.

أولا: بالنسبة للدولة التونسية:

تعد الاستثمارات محور التنمية الاقتصادية في البلاد، فهي الاداة الاساسية لتحقيق النمو الاقتصادي بحيث يتوقف معدل النمو الاقتصادي على كمية الاستثمارات وتوزيعها بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي وتؤثر الجباية في ميل المقاولة نحو الاستثمار، فعندما تفرض الجباية على قطاع اقتصادي ما بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسع تتجه الاستثمارات نحو هذا القطاع لأنه ذو ربحية أكبر، كذلك تكون الجباية أداة فعالة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية الخاضعة لمعدل ضريبي مرتفع.

تمثل تكلفة الحوافز والامتيازات الجبائية الممنوحة جزءا هاما من حجم الإيرادات المحصلة كل سنة، حيث تقوم الدولة التونسية من أجل تحفيز المؤسسات المحلية وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية المختلفة من خلال منح بعض الامتيازات الجبائية على بعض الأوعية الجبائية المختلفة، هذه الامتيازات الجبائية تتمثل في التالي:

❖ طرح كامل المداخيل أو الأرباح المتأتية من الاستثمارات الفلاحية من أساس الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين ومن الضريبة على الشركات خلال العشر سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول في طور النشاط الفعلي

❖ تنتفع التجهيزات الضرورية لإنجاز الاستثمارات الفلاحية:

- بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا.
- بتخفيض المعاليم الديوانية إلى نسبة 10 بالمائة وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الاستهلاك بالنسبة للتجهيزات المستوردة والتي ليس لها مثيل مصنوع محليا.

❖ الامتيازات للمؤسسات المصدرة كليا:

- تعتبر المؤسسات الفلاحية ومؤسسات الصيد البحري والتحويل الأولي مصدرة كليا عندما تصدر 70 بالمائة على الأقل من إنتاجها للخارج مع إمكانية تسويق النسبة المتبقية محليا.
- تعتبر المؤسسات المصدرة كليا غير مقيمة عندما يكون رأس مالها على ملك غير مقيمين تونسيين أو أجانب مكتتب بواسطة جلب عملة أجنبية قابلة للتحويل في حدود بسبة 66 بالمائة على الأقل من رأس المال.

- ❖ لا تخضع المؤسسات المصدرة كليا بعنوان نشاطها بالجمهورية التونسية إلا لدفع الرسوم والضرائب والمساهمات التالية:
  - الرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية؛
  - الرسم الوحيد التعويضي على النقل والطرقات؛
  - الرسوم المتعلقة بالتنظيف والتطهير؛
  - الرسوم والاداءات الموظفة بعنوان تقديم خدمات مباشرة؛
  - الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بعد طرح 50% من المداخيل والأرباح المتأتية من التصدير، مع مراعاة أحكام الفصل 17 من مجلة تشجيع الاستثمارات، على أن يقع طرح الأرباح والمداخيل المتأتية من التصدير كليا من هده الضريبة أساسا خلال العشر سنوات الأولى ابتدءا من أول عملية تصدير بعد تقديم مطلب في الغرض عند إيداع التصريح السنوي بالضريبة على الدخل والضريبة على الشركات؛
  - تعفى الشركات المصدرة كليا من أداء الضريبة خلال الخمسة عشره سنة الأولى بداية من الدخول في النشاط الفعلي.
- ❖ يمكن للمؤسسات المصدرة كليا أن تستورد بكل حرية المواد اللازمة لإنتاجها شريطة أن تدلي بتصريحاتها لدى مصالح الجمارك، ويعتبر هذا التصريح كسند إعفاء؛
- ❖ يمكن للمؤسسات المصدرة كليا انتداب 4 أعوان تأطير وتسيير من ذوي الجنسية الأجنبية وذلك بعد إعلام الوزارة المكلفة بالتكوين المهني والتشغيل؛
- ❖ توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة ومعلوم الاستهلاك عند الاقتناء المحلي للمواد والمنتوجات والخدمات اللازمة لإنجاز عملية التصدير؛
- ❖ استرجاع المعاليم الديوانية والاداءات ذات الأثر المماثل المستخلصة على المواد الأولية والمواد النصف مصنعة؛
- ❖ تيسير أنظمة الدخول أو الخزن الصناعي المنصوص عليها بالمجلة الديوانية لفائدة المواد والمنتوجات المستوردة والمعدة للتحويل قصد إعادة تصديرها؛
- ❖ استرجاع المعاليم الديوانية والاداءات ذات الأثر المماثل المستخلصة على التجهيزات المستوردة وغير المصنوعة محليا بعنوان الحصة المصدرة.
- ❖ إسناد نظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات التي ليس لها مثيل مصنوع محليا واللازمة لإنجاز الاستثمارات في القطاع الفلاحي والصيد البحري في إطار مجلة تشجيع الاستثمارات؛
- ❖ امتياز جبائي عند التوريد للأجزاء وقطع الغيار والمكملات وبعض المواد اللازمة للفلاحة والصيد البحري في إطار مجلة تشجيع الاستثمارات؛

- ❖ نظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات اللازمة للمؤسسات الصحية والاستشفائية؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات اللازمة لإنجاز الاستثمارات الخاصة بجمع وتحويل ومعالجة الفضلات والنفايات في إطار مجلة تشجيع الاستثمارات؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات اللازمة للمؤسسات التربوية والتعليمية والبحث العلمي؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات اللازمة لإنجاز الاستثمارات في قطاع التكوين المهني في إطار مجلة تشجيع الاستثمارات؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات اللازمة لإنجاز الاستثمارات في قطاع النقل الدولي للبضائع عبر الطرقات والنقل البحري والنقل الجوي؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات اللازمة لإنجاز الاستثمارات في قطاع السياحة (باستثناء قوارب النزهة والرياضة التي يتجاوز طولها 11 مترا؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد القوارب والزوارق بمحرك المعدة للرياضة والنزهة والتي يتجاوز طولها 11 مترا واللازمة لإنجاز الاستثمارات في قطاع السياحة؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات اللازمة لإنجاز الاستثمارات في قطاع الصناعات التقليدية؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات والقطع المستعملة للتحكم في الطاقة أو في مجال الطاقات المتجددة؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات اللازمة لمؤسسات تشغيل الشباب؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات اللازمة للاستثمارات الموجهة لتحقيق الاقتصاد في الطاقة وتطوير البحوث وإنتاج وتسويق الطاقات المتجددة والجيوحرارية؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي للاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني أو للمناطق الحدودية؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات اللازمة لشركات التجارة الدولية المصدرة كليا؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي لتوريد العربات النفعية من طرف شركات التجارة الدولية المصدرة كليا؛
- ❖ الانتفاع بنظام جبائي تفاضلي عند توريد المنتوجات والقطع الثقافية (الصناعة السنيمائية، قاعات عرض الأفلام ومعدات المسرح والفنون البلاستيكية وقطع غيار ذات صبغة تربوية علمية وثقافية؛
- ❖ الانتفاع بنظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات والمعدات والمنتجات الموجهة للأنشطة الرياضية والاجتماعية والتربوية؛
- ❖ الإعفاء من تراتيب الصرف بخصوص المشتريات المحلية بالدينار التونسي المنجزة من قبل شركة تجارة دولية غير مقيمة؛

- ❖ الإعفاء من إجراءات الصرف لفائدة شركات تجارة دولية غير مقيمة؛
- ❖ إعفاءات جبائية لفائدة الشركات العاملة في ميدان البحث واستغلال المحروقات؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد المنتوجات والقطع والمعدات اللازمة لنشاط شركات البحث واستغلال المحروقات وللمتعاقدين معها وللمتعاقدين معها من الباطن؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد العربات من قبل شركات البحث واستغلال المحروقات؛
- ❖ الانتفاع بنظام جبائي تفاضلي عند توريد الطائرات المدنية وللمعدات المخصصة لها؛
- ❖ نظام جبائي تفاضلي عند توريد الطائرات المدنية وللمعدات المخصصة لها؛
- ❖ الانتفاع بنظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات والآلات والمعدات وقطع الغيار اللازمة لإنشاء وتدعيم وتشغيل أنابيب نقل الغاز؛
- ❖ نظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات والمعدات والمنتوجات اللازمة لأنشطة البحث واستغلال المناجم؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي للصناعيين في إطار دعم القدرة التنافسية للصناعة المحلية؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد المواد الأولية والمنتوجات نصف المصنعة الموجهة إلى الصناعة الصيدلانية وفق برنامج مصادق عليه في إطار التشجيع على الصناعة ومؤشر عليه مسبقا من طرف المصالح المختصة بوزارة الصحة؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد التجهيزات اللازمة لأنشطة الهياكل المالية والبنكية التي تتعامل أساسا مع الأجانب؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي تفاضلي عند توريد السيارات الخاصة بالهياكل المالية والبنكية التي تتعامل أساسا مع الأجانب؛
- ❖ امتياز جبائي عند توريد العربات السياحية من طرف الوكلاء المعتمدون؛
- ❖ إنشاء نظام جبائي عند توريد الشاحنات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج لإنجاز المشاريع.

الملاحظ أن النظام الجبائي التونسي قام بمنح مزايا جبائية تفضيلية وتحفيزات مختلفة في مجالات عدة، حيث قام بمنح مزايا تخص استيراد المواد والمعدات والتجهيزات التي تمس قطاعات التنمية كالصحة والتعليم والثقافة والصناعة، بالإضافة إلى منح مزايا تفضيلية للمصدرين الذين يقومون بتصدير منتجات ذات أهمية ومنتجات محلية بالإضافة إلى المواد والمنتجات التي تولي أهمية الدولة، كما قام المشرع الجبائي التونسي بمنح مزايا تفضيلية لاستيراد المعدات والتجهيزات والقيام بالمشاريع الرامية لتنشيط السياحة وقطاع النقل، تمثل النفقات الجبائية الممنوحة في الدولة التونسية الأغلبية الساحقة من الامتيازات الممنوحة للشركات كلفت النفقات الجبائية الدولة سنة 2011 ،ما يفوق عن 1115 مليون دينار في سنة 2003، من ضمن الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص ما نسبته

80% من قيمة الامتيازات الكلية الممنوحة، وارتفعت إلى ما نسبته 92% في سنة 2009، وهذا إثباتا على أن الامتيازات الجبائية هي الأداة المفضلة لدى المشرع الجبائي التونسي لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

الشكل رقم (4-3): يوضح تكلفة الامتيازات الجبائية الممنوحة

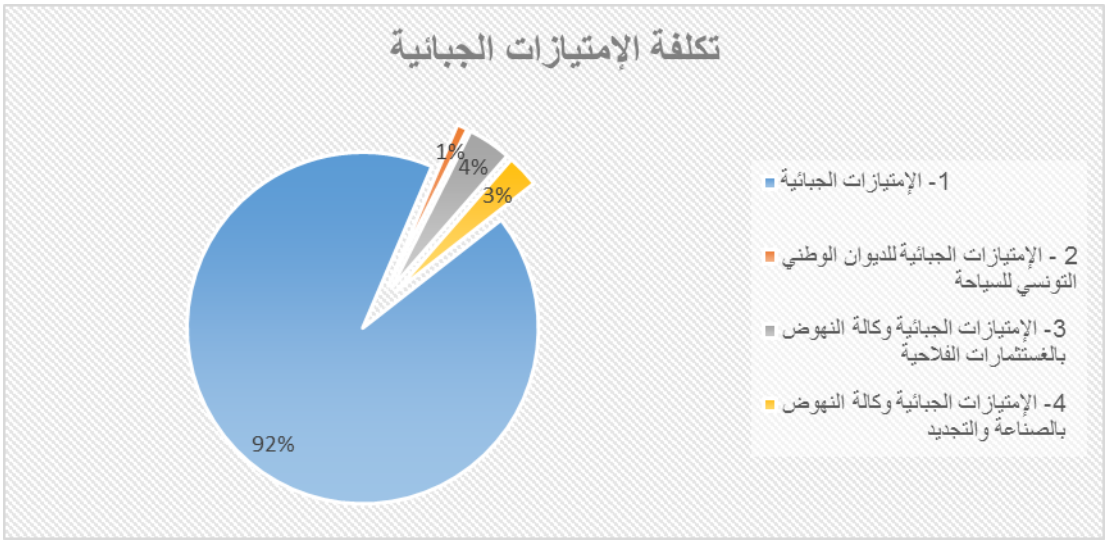

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على معلومات من موقع الإلكتروني للإدارة الجبائية التونسية

وحسب ما نصت عليه النشريات الجبائية لإدارة الضرائب التونسية أن معظم الامتيازات الجبائية تمنح لقطاعي التعدين والطاقة بنسبة 27.73% إجمالا، يليها قطاع النسيج بنسبة 06.08% ثم القطاع المصرفي بنسبة 05.28% كما يعتبر قطاعي التعدين والطاقة من بين أكبر الاستثمارات استخداما لرأس المال ويرتبطان بالموارد المحلية المتاحة أكثر من ارتباطهما بالامتيازات الجبائية، لأن المستثمرين عادة ما يستثمرون في مكان تواجد المادة الأولية.

ويثبت هذا أن الامتيازات الجبائية للتشجيع على الاستثمار والازدهار الاقتصادي .الأداة المفضلة لدى المشرع التونسي لتشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية المختلفة لاسيما في القطاعات الصناعية والتعدين وباقي القطاعات حسب الأولوية.

ثانيا: بالنسبة للدولة الجزائرية:

تعتبر مختلف الحوافز والمزايا الجبائية التي تمنحها الدولة الجزائرية جزءا هاما من حجم الإيرادات المحصلة كل سنة، حيث تقوم الدولة بمنح بعض المزايا والتحفيزات لبعض القطاعات من أجل تحفيز المؤسسات المحلية وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية المختلفة من خلال منح بعض الامتيازات الجبائية على بعض الأوعية الجبائية المختلفة، هذه الامتيازات الجبائية تتمثل في التالي (لقد أحدثت التعليمة رقم336 المؤرخة في 21 ديسمبر 2008

,الصادرة عن الوزير الأول و المتعلقة بالمزايا الخاصة بالنظام العام و الممنوحة للمستثمرين، بعض التعديلات على إجراءات منح المزايا الجبائية في النظام العام ويتعلق الأمر بما يلي):

جدول رقم (15-3): يوضح الامتيازات الجبائية الممنوحة في الجزائر.

التعيين	الامتيازات الجبائية الممنوحة
النظام العام[1]	**مرحلة الإنجاز:** • الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، • الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛ • الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت خلال إنجاز الاستثمار؛ • الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود حق الامتياز للأراضي الممنوحة في إطار الأمر 01- 03 المعدل والمتمم؛ • الإعفاء من حقوق التسجيل ومن مصاريف الرسم الإشهاري والعلاوات الخاصة الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز للممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لتحقيق مشاريع الاستثمار. **يطبق هذا الامتياز خلال الحد الأدنى لحق الامتياز.** • تستفيد كذلك من هذه الأحكام حقوق الامتياز الموجهة سابقا عن طريق قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.
	مرحلة الاستغلال: **تمنح الامتيازات التالية ولمدة 03 سنوات بعد معاينة المصالح الجبائية للشروع في مرحلة النشاط بعد طلب المستثمر:**

[1] بلواضح الجيلاني، الامتيازات الجبائية كآلية لدعم الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 05، ص-ص 03-05.

	• الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS؛ • الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP؛ • تطبق هذه الأحكام على المستثمرين الذين قاموا بإيداع تصريحاتهم لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بداية من 01 جانفي2014؛ • لا يطبق شرط إحداث مناصب شغل على الاستثمارات المتواجدة في مناطق تستفيد من دعم الصندوق الخاص بالجنوب والهضاب العليا؛ • ينجر عن عدم احترام الشروط المتعلقة بمنح هذه الامتيازات سحب الاعتماد.
بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية	يمنح الإعفاء مدة (05) خمس سنوات بدون شرط توفير مناصب عمل، فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية المحددة في قائمة يضعها المجلس الوطني للاستثمار.
النظام المطبق على الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات غير المستثناة و المتواجدة في المناطق تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة	**المزايا الممنوحة في مرحلة الإنجاز:** • الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛ • تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها (0.2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛ • تكفل الدولة جزئيا أو كليا، بعد تقيم الوكالة للمصاريف المتعلقة بالأشغال الخاصة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛ • الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية؛ • الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛ • الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛ • تطبق هذه المزايا خلال المدة الدنيا لحق الامتياز كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية؛

	• المزايا الممنوحة بعد معاينة مرحلة الاستغلال من طرف المصالح الجبائية بعد طلب المستثمر؛ • الإعفاء لمدة عشر 10 سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني؛ • الإعفاء لمدة عشر 10سنوات إبتداءا من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛ • الإعفاء من حقوق التسجيل، مصاريف الإشهار العقاري وكذا العلاوات الخاصة بالأملاك الوطنية فيما يخص عقود الامتياز المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز الاستثمار؛ • كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.
النظام المطبق على المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني	**المزايا الممنوحة في مرحلة الإنجاز**: تمنح المزايا التالية بدون تحديد مدة قصوى للاستفادة منها: • الإعفاء من الحقوق، الرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية الخاصة بالسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار؛ • الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص نقل الملكية العقارية الموجهة للإنتاج وكذا بالنسبة للإشهار القانوني الذي كانت موضوعه؛ • الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود تأسيس الشركات والزيادات في رأسمالها؛ • الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية الموجهة للإنتاج. **المزايا الممنوحة في مرحلة الاستغلال**: تمنح المزايا الخاصة بهذه المرحلة لمدة أقصاها عشرة (10) سنوات إبتداءا من معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر وتخص هذه المزايا: • الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛ • الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني؛ • الإعفاء من حقوق التسجيل، من مصاريف الرسم الإشهاري وكذا العلاوات الخاصة بالأملاك الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز المتعلقة بالممتلكات العقارية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛

	• زيادة على هذه الامتيازات، يمكن منح مزايا إضافية بقرار من المجلس الوطني للاستثمار طبقا للتنظيم المعمول به؛ • تستفيد أيضا من هذه الأحكام، المشاريع الاستثمارية الموافق عليها سابقا بقرار من مجلس الوزراء؛ • تقتصر إلزامية إعادة الاستثمار على المزايا الممنوحة للاستثمار في مرحلة الاستغلال والتي تتعلق بالضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني؛ • لا يطبق عليها هذا الالتزام على المزايا الممنوحة في مرحلة الإنجاز والمتعلقة بالرسم على القيمة المضافة، حقوق التسجيل والحقوق الجمركية؛ • غير أنه يبقى المتعاملون الأجانب الشركاء مع الشركات الوطنية، معفيين من إلزامية إعادة الاستثمار عندما تدمج المزايا الممنوحة في سعر السلع والخدمات التامة المنتجة قصد الاستفادة من تحويل الأرباح يتعين على الشركات المعنية، أن ترفق طلبها بكشف مبرر يحدد مبالغ وفترات تحقيق الأرباح المعنية؛

ملاحظة:

1. منحت أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2010، بالنسبة لعقود حقوق الامتياز للأملاك الوطنية في إطار التنظيم المعمول به، إمكانية تجزئة حقوق التسجيل المستحقة بنسبة 3% بدل 2 %، وكذا رسم الإشهار العقاري المستحق في إطار الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار. يجدر الإشارة أن تطبيق نسبة حقوق التسجيل المحددة ب 4 % على العقود التي يفوق حق الامتياز فيها 33 سنة؛
2. إلغاء شرط إخضاع مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمار بالشراكة برؤوس أموال الأجنبية إلى الدراسة المسبقة من قبل المجلس الوطني للاستثمار **(المادة 56 من قانون المالية لسنة 2014)**.

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على القوانين الجبائية للدولة الجزائرية لسنة 2020.

الملاحظ أن النظام الجبائي الجزائري قام بمنح مزايا جبائية تفضيلية وتحفيزات مختلفة في مجالات عديدة، حيث قام بمنح امتيازات في مرحلة الإنجاز، كالإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، وحقوق التسجيل فيما يخص عقود حق الامتياز للأراضي الممنوحة، كما أعفى حقوق التسجيل ومصاريف الرسم الإشهاري والعلاوات الخاصة الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز للممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لتحقيق مشاريع الاستثمار، كما أعفى أيضا من دفع حقوق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.

أما في مرحلة الاستثمار قام المشرع الجبائي الجزائري بمنح مزايا في إطار النظام العام للاستثمار لمدة ثلاث سنوات إبتداءا من تاريخ الاستغلال بالإعفاء من ضريبتي القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات.

أما بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية، قام المشرع الجبائي الجزائري بإعفاء لمدة خمس سنوات بدون شرط توفير مناصب عمل، فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية المحددة في قائمة يضعها المجلس الوطني للاستثمار.

كما قام المشرع في إطار النظام المطبق على الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات غير المستثناة والمتواجدة في المناطق التي تستدعي تنميتها بمساهمة خاصة من الدولة، بالإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار كما قام بتطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها (0.2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال، كما قام بإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والإعفاء من الحقوق الجمركية وحقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري، ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، بالإضافة إلى الإعفاء لمدة عشر 10 سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني والرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، كما قام بإعفاء من حقوق التسجيل، مصاريف الإشهار العقاري وكذا العلاوات الخاصة بالأملاك الوطنية فيما يخص عقود الامتياز المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز الاستثمار؛

أما بالنسبة للنظام المطبق على المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، قام المشرع الجبائي بإعفاء الشركات المستثمرة في مرحلة الإنجاز من حقوق التسجيل الخاصة بنقل الملكيات العقارية الموجهة للإنتاج، والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية الخاصة بالسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار، أما في مرحلة الاستغلال قام المشرع الجبائي بمنح إعفاءات خاصة بالضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، لمدة أقصاها عشرة سنوات إبتداءا من إمضاء محضر معاينة الشروع في النشاط من طرف المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

جدول رقم (16-3): يوضح المشاريع الاستثمارية المسجلة في الجزائر.

المشاريع الاستثمارية المسجلة في الربع الأول من سنة 2021	المشاريع المعلنة	المبالغ (مليون دج)
526	138622	14 033.00

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على معلومات الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI- الجزائر لسنة 2021.

تركز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIعلى القطاعات الاقتصادية التي تتمتع فيها الدولة بمزايا تنافسية واضحة، وهذه القطاعات لا تمثل سوى جزء من الفرص المتاحة للمستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب.

جدول رقم (17-3): يوضح تصنيف الأشخاص المعنويين إبتداءا من 2019/12/31 حسب سنة الإنشاء والشكل القانوني.

سنة الإنشاء	الشكل القانوني							المجموع	النسبة%
	EURL	SARL	SNC	SPA	EAC	Coop Art	أخرى*		
قبل 2009 سنة	19 541	51 648	10 837	2 439	3 375	8 178	4 675	**100 693**	**52,85**
2009	2 492	2 840	488	45	8	3	135	**6 011**	**3,15**
2010	2 244	2 767	442	52	2	2	121	**5 630**	**2,95**
2011	2 987	3 302	443	70	5	7	102	**6 916**	**3,63**
2012	3 227	3 513	329	85	5	3	156	**7 318**	**3,84**
2013	3 671	4 200	264	93	4	5	148	**8 385**	**4,40**
2014	4 138	4 604	277	103	4	-	137	**9 263**	**4,86**
2015	3 474	4 594	244	69	7	1	121	**8 510**	**4,47**
2016	3 439	4 993	246	95	6	1	109	**8 889**	**4,67**
2017	3 680	5 435	228	108	5	1	108	**9 565**	**5,02**
2018	3 812	5 732	235	104	5	1	88	**9 977**	**5,24**
2019	4 051	4 992	195	89	4	-	41	**9 372**	**4,92**
المجموع	**56 756**	**98 620**	**14 228**	**3 352**	**3 430**	**8 202**	**5 941**	**190 529**	**100**

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على معلومات وزارة الصناعة الجزائرية لسنة 2021.

الملاحظ من الجدول أن شركات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة يتوافد على إنشائها المستثمرون بكثرة حيث أنشأت حوالي 239 مؤسسة خلال سنة 2019 فقط بينما قل عدد الشركات من الأصناف الأخرى المنشأة خلال سنة 2019 حسب معطيات الجدول، فمثلا قل انشاء مؤسسات من نوع SNC مقارنة بين سنة 2018 و2019 إلى فارق 40 مؤسسة، كما نجد نفس الشيء بالنسبة لشركة SPA والتي انخفضت إلى 25 مؤسسة، نفس الشيء ينطبق على باقي المؤسسات.

الشكل رقم (3-5): يوضح تصنيف الأشخاص المعنويين حسب سنة الإنشاء والشكل القانوني إبتداءا من 2019/12/31

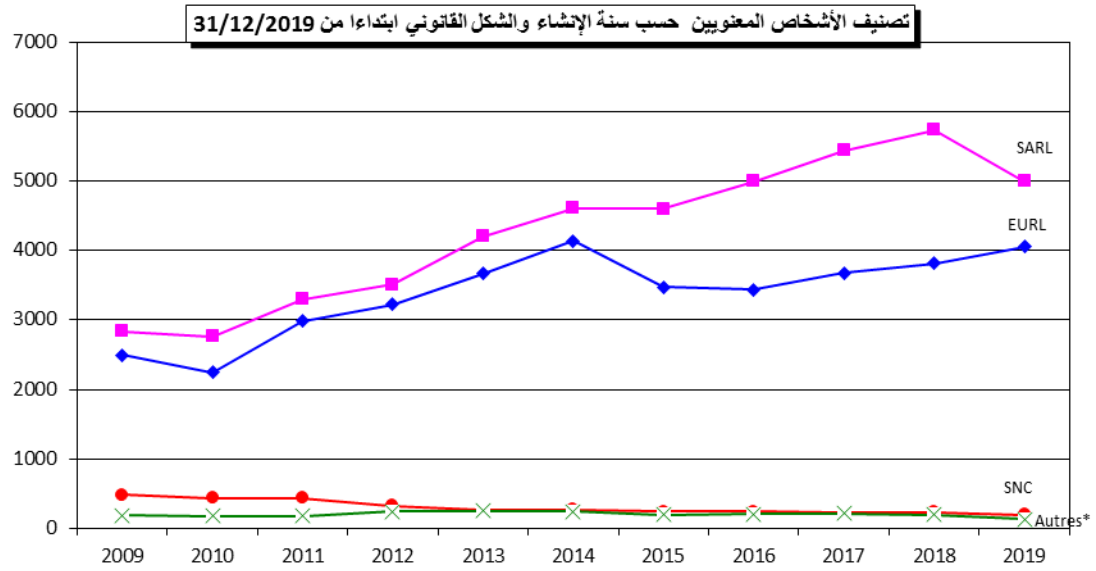

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على معلومات وزارة الصناعة الجزائرية لسنة **2021**.

كما نلاحظ من خلال الجدول الموالي تفاصيل مختلف الأشخاص المعنويين وتوزيعهم حسب المناطق في الجزائر

جدول رقم (**3-18**): يوضح تصنيف الأشخاص المعنويين إبتداءا من **2019/12/31** حسب المنطقة والشكل القانوني.

المنطقة	الشكل القانوني							المجموع	%
	EURL	SARL	SNC	SPA	EAC	COOP ART	AUTRES*		
الوسط	28 941	57 516	7 062	1 970	1 761	3 564	2 979	**103 793**	**54,48**
الشرق	15 764	20 671	5 227	697	964	2 671	1 524	**47 518**	**24,94**
الغرب	9 273	15 778	1 511	533	616	1 512	1 075	**30 298**	**15,90**
الجنوب	2 778	4 655	428	152	89	455	363	**8 920**	**4,68**
المجموع	**56 756**	**98 620**	**14 228**	**3 352**	**3 430**	**8 202**	**5 941**	**190 529**	**100**

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على معلومات وزارة الصناعة الجزائرية لسنة 2021.

الملاحظ من خلال الجدول أن أغلب الأشكال القانونية للشركات تتمركز في الوسط بمجموع 103793 شركة أي ما يعادل 54.48% من المجموع الكلي للشركات، يليها الشرق بمجموع 47518 شركة أي ما يعادل 24.94% من المجموع الكلي للشركات، يليها الغرب بمجموع 30298 شركة، أي ما يعادل 15.90% من المجموع الكلي للشركات، لتتذيل الترتيب منطقة الجنوب بمجموع 8920 أي بمعدل 4.68% من المجموع الكلي للشركات.

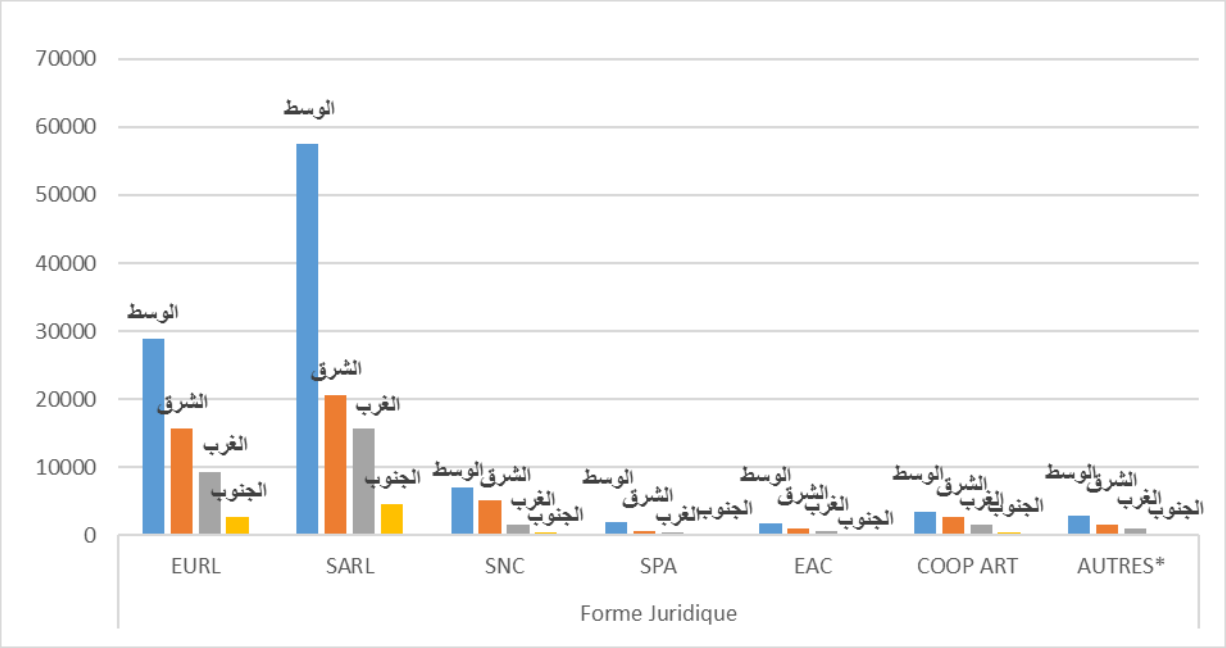

الشكل رقم (3-6): يوضح تصنيف الأشخاص المعنويين إبتداءا من 2019/12/31حسب المنطقة والشكل القانوني

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على معلومات وزارة الصناعة الجزائرية لسنة 2021.

أما من خلال الجدول الموالي سيتم التطرق إلى تصنيف الأشخاص المعنويين خلال سنة 2019 حسب منطقة تواجد الشركة وانتمائها القانوني للقطاع العام أو الخاص وهل هي شركة أجنبية أو محلية أو مختلطة.

جدول رقم (3-19): يوضح تصنيف الأشخاص المعنويين إبتداءا من 2019/12/31 حسب المنطقة والقطاع القانوني.

المنطقة	القطاع القانوني						المجموع	النسبة%
	خاصة وطنية	خاصة أجنبية	شركة مختلطة	عمومية أجنبية	وطنية عمومية	عمومية أخرى		
الوسط	101 904	428	43	7	227	1 184	**103 793**	**54,48**
الشرق	46 328	96	10	5	176	903	**47 518**	**24,94**
الغرب	29 370	59	18	7	149	695	**30 298**	**15,90**
الجنوب	8 610	42	10	-	22	236	**8 920**	**4,68**
المجموع	**186 212**	**625**	**81**	**19**	**574**	**3 018**	**190 529**	**100**

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على معلومات وزارة الصناعة الجزائرية لسنة 2021.

الملاحظ من خلال الجدول أن أغلب الشركات الناشطة في الجزائر هي شركات خاصة وطنية وعددها 186212 تتوزع على مناطق مختلفة، حيث تتمركز أغلبها في مناطق الوسطى للبلاد وعددها 101904 شركة خاصة، أما جهة الشرق تتمركز فيها 46328 شركة، أما في منطقة الغرب فتتمركز 29370 شركة، لتتذيل منطقة الجنوب بـ 8610 شركة وطنية خاصة.

أما الشركات الخاصة الأجنبية فتتمركز أغلبها في الوسط الجزائري وعددها 428 مؤسسة، وفي منطقة الشرق 96 مؤسسة وفي منطقة الغرب 59 مؤسسة وأخيرا منطقة الجنوب بـ 42 مؤسسة.

تعد الشركات العمومية الأجنبية في الجزائر قليلة جدا حيث يبلغ عددها 19 شركة تتمركز أغلبها في المناطق الشمالية للدولة، والشكل التالي يبين توزيع الشركات عبر أنحاء تراب الجزائر.

الشكل رقم (7-3): يوضح توزيع الشركات عبر المناطق

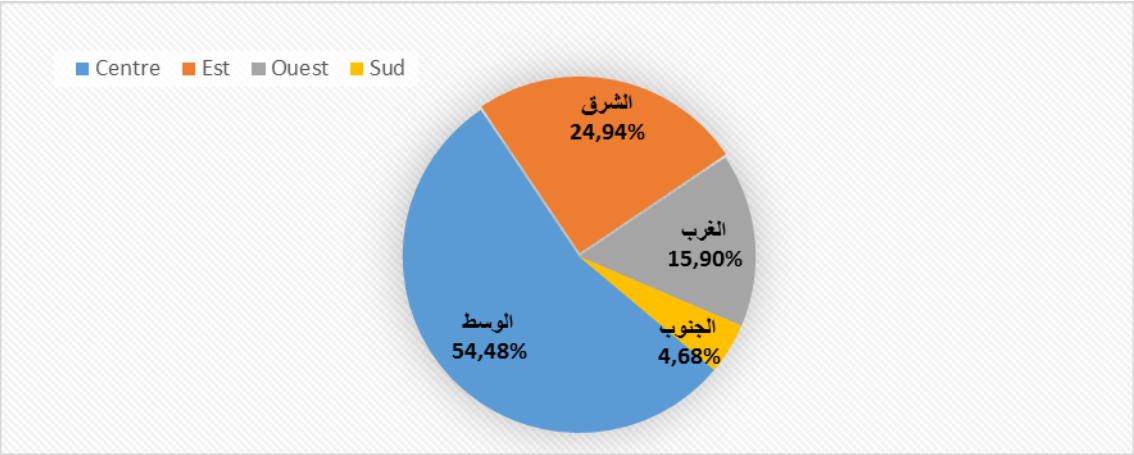

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على معلومات وزارة الصناعة الجزائرية لسنة 2021.

ثالثا: بالنسبة للمملكة المغربية:

تعتبر مختلف الحوافز والمزايا الجبائية التي تمنحها المملكة المغربية جزءا هاما من حجم الإيرادات المحصلة كل سنة، حيث تقوم الدولة بمنح بعض المزايا والتحفيزات لبعض القطاعات من أجل تحفيز المؤسسات المحلية وكذلك

جذب الاستثمارات الأجنبية المختلفة من خلال منح بعض الامتيازات الجبائية لبعض الأنشطة والقطاعات، ويتعلق الأمر بما يلي[1]:

جدول رقم (20-3): يوضح نوع الامتيازات الجبائية الممنوحة حسب القطاعات.

التعيين	الامتيازات الجبائية الممنوحة
قطاع التصدير	**بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات:** • الإعفاء لمدة 05 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 05 سنوات متتالية إبتداءا من السنة المحاسبية التي أنجزت خلالها عملية التصدير الأولى. • تطبق السعرين المنخفضين المنصوص عليهما بالجدول التصاعدي برسم الضريبة على الشركات عوض السعر النوعي مع تسقيف السعر في 17.50% فيما بعد هده المدة.
	بالنسبة للضريبة على الدخل: • الإعفاء من الضريبة على الدخل لمدة خمس سنوات؛ • فرض الضريبة بالسعر المخفض المحدد بـ 20% فيما بعد هذه المدة، وتمنح هذه الإعفاءات والأسعار المنخفضة المشار إليهما لفائدة المنشآت المصدرة برسم البيع الأخير المنجز والخدمة الأخيرة المقدمة داخل تراب المملكة.
	بالنسبة لضريبة القيمة المضافة: • الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة مع الحق في الخصم بالنسبة للمنتجات المسلمة والخدمات المقدمة من الخاضعين للضريبة لأجل التصدير؛ • تعفى كذلك البضائع والأشياء الجارية عليها الأنظمة الجمركية الواقفة؛ • تعفى كذلك المنتجات المسلمة والخدمات المقدمة لمناطق التصدير الحرة والعمليات المنجزة داخل هذه المناطق أو فيما بينها؛ • تعفى كذلك المؤسسات التي تزاول أنشطتها في المناطق الحرة للتصدير من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 05 سنوات المحاسبية الأولى المتتالية إبتداءا من تاريخ الشروع في استغلالها؛ • فرض السعر النوعي المحدد بـ 8.75 % لمدة 20 سنة المحاسبية المتتابعة

[1] عطاب فريد وآخرون، إصلاح النظام الجبائي المحلي المغربي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة بملتقى دولي بعنوان سبل دعم الموارد الذاتية للجماعات المحلية بين الواقع والمأمول، جامعة الوادي، ص-ص 03-06.

	الموالية للسنة المحاسبية الخامسة للإعفاء من مجموع الضريبة؛ • كما تستفيد من الإعفاء الكلي لمدة خمس 05 سنوات متتالية إبتداءا من تاريخ الشروع في استغلالها.
قطاع النقل	**بالنسبة لضريبة القيمة المضافة:** • الحافلات والشاحنات والسلع التجهيزية المتصلة بها الواجب تقييدها في حساب للأصول الثابتة والمقتناة من لدن منشآت النقل الدولي عبر الطرق إذا اشترتها المنشآت الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة لمدة 03 سنوات إبتداءا من تاريخ مزاولة النشاط. كما تعفى من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد: • السفن مهما كانت حمولتها والمستخدمة للصيد البحري؛ • المراكب والسفن والبواخر والزوارق التي تستطيع بوسائلها الخاصة أن تكون وسيلة نقل في البحر وتقوم بأعمال الملاحة البحرية على وجه الخصوص؛ • القطارات وتجهيزات السكك التي تستخدم لنقل المسافرين والبضائع؛ • الطائرات المخصصة للنقل التجاري الجوي الدولي المنتظم وكذا التجهيزات وقطع الغيار المستعملة في إصلاح هذه الطائرات. تطبيق السعر المخفض 14% مع الحق في الخصم لصالح: • عمليات نقل المسافرين والبضائع باستثناء عمليات النقل عبر السكك التي أصبحت خاضعة لسعر 20%؛
الضريبة على الشركات المقتطعة من المنبع	تعفى بصفة دائمة من الضريبة على الشركات المقتطعة من المنبع حقوق الإيجار والمكافآت المماثلة المتعلقة باستئجار وإيجار وصيانة الطائرات المخصصة للنقل الدولي.
قطاع المناجم والقطاع الحرفي وقطاع التعليم الخاص والتكوين المهني والشركات الرياضية وقطاع السياحة	• تستفيد المنشآت المنجمية المصدرة من تطبيق السعرين المنخفضين مع تسقيف في السعر بـ 17.50% بداية من سنة أول تصدير لمدة 05 سنوات. • تستفيد كذلك من الفرض الدائم للضريبة بالسعر المخفض المحدد في 20% بالنسبة للدخول الصافية الخاضعة للضريبة.
القطاع الفلاحي	• يطبق السعر المخفض البالغ 10% مع الحق في الخصم على المنتجات والمعدات الفلاحية المخصصة لأغراض فلاحية لا غير والتي تم التطرق لها في المادتين 2-99 و2-121 من المدونة العامة للضرائب؛

	• بالنسبة للضريبة على الدخل والضريبة على أرباح الشركات تعفى منها كليا الشركات برسم الدخول الفلاحية والدين يحققون رقم أعمال سنوي برسم الدخول الفلاحية يقل عن 5.000.000 درهم، غير أنه لا يمنح هذا الإعفاء إلا إذا ظل رقم الأعمال المذكور أدنى من المبلغ لمدة ثلاث 03 سنوات محاسبية متتالية؛ • كما تعفى أيضا بصفة انتقائية إبتداءا من الفاتح من يناير 2018 إلى غاية 31 ديسمبر 2019 بالنسبة للمستغلين الفلاحيين الدين يحققون رقم أعمال يقل عن 10.000.000 درهم؛ • كما تستفيد المستغلات الزراعية الخاضعة للضريبة على الشركات من تطبيق السعرين المنخفضين المحددين بالجدول التصاعدي عوض السعر النوعي مع تسقيف السعر في 17.50%؛ • تطبق 20% بعنوان الضريبة على الدخل خلال 05 سنوات المحاسبية الأولى المتتالية إبتداءا من السنة الأولى لفرض الضريبة؛ • يستفيد المستغلون الفلاحيون الخاضعون للضريبة على الدخل من تخفيض مساوي لمبلغ الضريبة المطابق لمبلغ المساهمة في رأس المال المقاولات حديثة النشأة في مجال التكنولوجيا، شريطة أن يتم تقييد السندات التي تم تملكها مقابل المساهمة المذكورة في حساب الأصول الثابتة، وينطبق هذا التخفيض على مبلغ الضريبة على الدخل المستحقة برسم السنة المحاسبية المعنية بالمساهمة.
حوافز لصالح عمليات البورصة	تتجلى هذه الحوافز في الامتيازات التالية: تستفيد الشركات التي تدخل سنداتها إلى البورصة بفتح رأس المال أو الزيادة فيه من تخفيض الضريبة على الشركات طوال 03 سنوات متتالية إبتداءا من سنة تقييدها في جدول أسعار البورصة؛ ويحدد أشغال التخفيض المذكور على النحو التالي: ✓ 25% بالنسبة للشركات التي تدخل سنداتها إلى سوق البورصة بفتح رأسمالها لمشاركة العموم عن طريق بيع أسهم موجودة؛ ✓ 50% بالنسبة للشركات التي تدخل سنداتها إلى سوق البورصة عن طريق الزيادة في رأسمالها بنسبة لا تقل عن 20% مع التخلي عن حق الاكتتاب التفضيلي، وتتعرض هذه السندات لتوزيعها على

	العموم في نفس الوقت الذي تدخل فيه الشركات المعنية إلى البورصة؛ ✓ كما أنه لا تستفيد من هذا التخفيض مؤسسات الائتمان ومقاولات التأمين وإعادة التأمين والشركات المتحصلة على امتياز لتسيير مرافق عمومية، والشركات التي تملك الدولة مجموع أو جزء من رأسمالها أو جماعة عمومية، أو شركة تملك جماعة عمومية نسبة لا تقل عن 50% من رأسمالها.؛ ✓ إمكانية نقل ناقص القيمة الناتج عن عمليات تفويت القيم المنقولة على مدى 4 سنوات بدلا من سنة واحدة وذلك على غرار العجز المنقول في مجال الدخول المهنية؛ ✓ إعفاء الدفعة التكميلية في حدود 10% من قيمة السهم في تاريخ تخصيص الاختيار المتعلق بالاكتتاب في أسهم الشركة أو شرائها، وتخفيض فترة منع التصرف من 5 سنوات إلى ثلاث سنوات تبتدئ من تاريخ رفع اختيار الاكتتاب في الأسهم. **ملاحظة:** يقصد بـ الدفعة التكميلية القسط الذي تتحمله الشركة من ثمن الأسهم التي تخصصها هذه الأخيرة لإجرائها واختيار هؤلاء إما الاكتتاب في هذه الأسهم أو شرائها.

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على دليل التحفيزات الضريبية للمملكة المغربية طبعة 2019 على الموقع www.tax.gov.ma.

الملاحظ أن النظام الجبائي المغربي قام بمنح مزايا جبائية تفضيلية وتحفيزات مختلفة في مجالات عديدة ولقطاعات مختلفة، حيث قام بمنح امتيازات مختلفة للشركات التي تعمل في مجال التصدير، كالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 05 سنوات متتالية إبتداءا من السنة المحاسبية التي أنجزت خلالها عملية التصدير الأولى، بالإضافة إلى الإعفاء من الضريبة على الدخل لمدة خمس سنوات مع اعتماد سعر مخفض المحدد بـ 20% فيما بعد هذه المدة، كما قام المشرع بمنح إعفاءات خاصة بالضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم بالنسبة للمنتجات المسلمة والخدمات المقدمة من الخاضعين للضريبة لأجل التصدير والبضائع والأشياء الجارية عليها الأنظمة الجمركية الواقفة، كما أعفى من الرسم على القيمة المضافة أيضا المنتجات المسلمة والخدمات المقدمة لمناطق التصدير الحرة والعمليات المنجزة داخل هذه المناطق أو فيما بينها.

كما قام بمنح إعفاءات جبائية خاصة بقطاع النقل والفلاحة والقطاع الحرفي وقطاع المناجم والشركات الرياضية وقطاع السياحة والتعليم بشقيه العالي والمهني إعفاءات جبائية مختلفة حسب كل حالة مع تطبيق بعض المعدلات المخفضة في نهاية المدة المقررة للإعفاء.

أما فيما يخص قطاع البورصة فقد منح المشرع حق الاستفادة للشركات التي تدخل سنداتها إلى البورصة بفتح رأس المال أو الزيادة فيه من تخفيض الضريبة على الشركات طوال 03 سنوات متتالية إبتداءا من سنة تقييدها في جدول أسعار البورصة وتحدد بمعدلين 25% و50% حسب كل حالة من حالات الإعفاء المقررة.

جدول رقم (21-3): يبين حجم التحفيزات الجبائية للفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية سنة 2015.

الوحدة(مليون درهم)

السنة	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
نوع الضريبة	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%
الضريبة على القيمة المضافة	13.75	46,2	13.82	46,2	14.37	39,6	14	46,2	14	41,1	14	45,6
الضريبة على الشركات	6.016	20,2	7.122	20,2	9.843	27,1	7 115	20,2	8 415	24,3	5 698	17,8
الضريبة على الدخل	4.216	14,1	3.951	14,1	3.981	11	4 104	14,1	3 964	11,4	3 448	10,7
رسوم التسجيل	3.89	13,1	5.53	13,1	5.67	15,6	5 35	13,1	5 24	15,1	5 90	18,4
الرسوم الداخلية	1.285	4,3	1.359	4,3	1.407	3,9	1 327	4,3	1 355	3,9	1 360	4,2
الرسوم الجمركية	636	2,1	933	2,1	1.029	2,8	1 374	2,1	1 415	4,1	1 041	3,2
المجموع	29.801	100	32.722	100	36.310	100	33 284	100	34 645	100	32 088	100

المصدر: حجاج خلال، التحفيزات الجبائية الموجهة لدعم المقاولة بالمغرب، الحصيلة الآفاق والإصلاح، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، جامعة محمد الخامس بالرباط، ص 18.

ويتبين لنا من خلال الجدول رقم 9 أن الضريبة على القيمة المضافة تستفيد من الحصة الكبرى فيما يخص حجم التحفيزات الجبائية، وقد سجلت انخفاضا نسبيا خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية سنة 2012، بحيث انتقلت حصتها من 46,2% إلى 39,6%.

وابتداء من سنة 2012، عرفت التكلفة المالية لسياسة التحفيزات الجبائية تراجعا في حجمها، بحيث انتقلت من 36.310 مليون درهم سنة 2012 الى 33.284 مليون درهم سنة 2014، أي بانخفاض يقدر بـ 12%. ويرجع هذا التراجع الى تطبيق توصيات المناظرة الوطنية الثانية حول الجبايات المنظمة بمدينة الصخيرات سنة 2013، والتي

نصت على ضرورة التقليص من حجم التحفيزات الجبائية وتوجيهها نحو القطاعات الحيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

في سنة 2019 بلغ صافي العائدات الإجمالية حوالي 151.8 مليار درهم، بنسبة 100.7% مقارنة بسنة المقارنة حيث تمثل نسبة العائدات الإجمالية الخام 162.324 مليون درهم وتمثل العائدات الإجمالية الصافية مبلغ 151.802 مليون درهم أي بفارق 10.522 مليون درهم، أما العائدات الطوعية فتمثل 148.197 مليون درهم، أما العائدات المحققة نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الإدارة بما فيها مصاريف المتابعة فبلغت 14.276 مليون درهم. أما النفقات الجبائية والتي تتمثل في شكل إعفاءات جبائية مقدمة فسنوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (22-3): يوضح النفقات الجبائية الممنوحة (الوحدة بمليون درهم).

النفقات	النفقات الإجمالية	الضريبة على القيمة المضافة	الضريبة على أرباح الشركات	الضريبة على الدخل	الزيادات وضرائب أخرى
المبالغ	10.522	9.840	417	101	164
النسبة إلى العائدات الإجمالية الخام	%6.48	%6.06	%0.26	%0.06	%0.1
النسبة إلى النفقات الإجمالية	%100	%93.52	%3.96	%0.96	%1.56

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على التقرير السنوي حول أنشطة المديرية العامة للضرائب للمملكة المغربية لسنة 2019.

الملاحظ من الجدول أن المملكة المغربية قامت بإنفاق جبائي يقدر بـ 10.522 مليون درهم أي بنسبة 6.48% من العائدات الإجمالية الخام والمقدرة بمبلغ 162.324 مليون درهم، والملاحظ أن أغلب النفقات الجبائية الممنوحة تأخذ أكبر نسبة منها الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 9.840 مليون درهم أي بقيمة 6.06% من العائدات الإجمالية الخام ، ونسبة 93.52% من إجمالي النفقات، أما الضريبة على أرباح الشركات فتقدر بـ 417 مليون أي بنسبة 0.26% من العائدات الإجمالية الخام و3.96% من إجمالي النفقات، كما تقدر الضريبة على الدخل 101 مليون درهم أي بنسبة 0.06% من العائدات الإجمالية الخام، و0.96% من إجمالي النفقات، أما الزيادات والضرائب الأخرى فقد بلغت قيمتها 164 مليون درهم أي بنسبة 0.1% من العائدات الإجمالية، و 1.56% من إجمالي النفقات الجبائية الممنوحة من طرف المملكة المغربية.

جدول رقم (23-3): عدد المكلفون بالضريبة النشطون.

المكلفون بالضريبة النشطون	الأشخاص الطبيعيون (الضريبة على الدخل)	الأشخاص المعنويون (الضريبة على الشركات).	الخاضعون للضريبة على القيمة المضافة
العدد	815734	482777	675262

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على التقرير السنوي حول أنشطة المديرية العامة للضرائب للمملكة المغربية لسنة 2019.

الملاحظ أن عدد الأشخاص الطبيعيين النشطين الخاضعين للضريبة على الدخل 815734، كما بلغ عدد الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على الشركات 482777، أما بالنسبة الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة فبلغ عددهم 675262 مكلف.، كما بلغ إجمالي العائدات الخام للضريبة على القيمة المضافة 41.705 مليون درهم سنة 2019 مقابل 39.141. مليون درهم سنة 2018، أي بزيادة قدرها 5,6% أي بزيادة 2.563 مليون درهم، ويرجع ذلك إلى الزيادة المسجلة في الأداءات الطوعية بمبلغ 2.345 مليون درهم.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

في هذا المطلب سوف نحاول تحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها، إضافة إلى ربط النتائج بالفرضيات، ختاما بأهم الاستنتاجات المتوصل إليها.

الفرع الأول: تحليل نتائج الدراسة وربطها بالفرضيات

أولا: قمنا بدراسة وتقييم المحركات الأساسية لاتخاذ قرار الاستثمار من خلال التطرق لمؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات الأجنبية في دول المغرب العربي **(الجدول رقم 1-3)** بالإضافة إلى المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية **(الجدول رقم 2-3) و(الجدول رقم 3-3)**، وكذلك **الجداول (4-3) و(5-3) و(6-3)** التي توضح المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة والصادرة من كل دولة من الدول محل الدراسة، كذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة من الدول محل الدراسة والخارجة منها حسب المنطقة والاقتصاد، حيث زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 18%، لتصل إلى ما يقارب المليار دولار، حيث ذهبت أعلى حصة إلى بعض القطاعات، أولهما قطاع الصناعة بقيمة 375 مليون دولار، يليها قطاع الطاقة بقيمة 300 مليون دولار، ثم قطاع الخدمات بقيمة 200 مليون دولار، ومن هنا يتبين أن حجم الاستثمار والمستثمرين يزداد في هذه الدول في كل عام، كما قمنا بدراسة مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار **(الجدول رقم 9-3)** حيث استحوذت المغرب على المركز 13على مستوى المجموعة وحصلت على المركز الأول على مستوى الدول الثلاث، فيما حلت تونس في المركز على مستوى المجموعة 14 والثاني على مستوى الدول الثلاث، أما الجزائر فحلت في المركز 24 على مستوى المجموعة وحصلت على المرتبة الأخيرة على مستوى الدول الثلاث محل الدراسة.

أما بخصوص الوضع السياسي والاجتماعي في هاته الدول حتى الاقتصادي منه يشوبه نوع من عدم الاستقرار وهذا بسبب الأوضاع والأزمات المتتالية التي حلت بها من ثورات لإسقاط الأنظمة الجائرة إلى مشكل البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية، أما من الناحية الأمنية فيسود الأمان في هاته الدول ونظرا لارتفاع معدلات البطالة في هاته الدول، يكون من مصلحة المستثمرين أن يستخدموا اليد العاملة المتوفرة لأن الوفرة تقلل التكلفة، أما من ناحية الإيرادات الضريبية فقد زادت في بأكثر من 7 % على مستوى الدول محل الدراسة وهذا مؤشر يساعد المستثمر بالتنبؤ بعدم زيادة معدلات الضرائب خلال هذه الفترة، كما تسعى هاته الدول من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى

تسهيل الإجراءات المتعلقة بالبنية التحتية كتعبيد الطرقات والموانئ والمطارات، بالإضافة إلى توفير الخدمات الأخرى كالكهرباء والماء والهاتف، ولتوفير بيئة أفضل أمام المستثمرين تسعى جاهدة لمكافحة شتى أنواع وأشكال الفساد بالإضافة إلى البحث عن سبل لتشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية من خلال منح علاوات وامتيازات جبائية للمستثمرين، كما تقوم بتحديث مختلف الجوانب القانونية والتشريعية التي لها علاقة باستقطاب المستثمرين وضمان حقوقهم، كل هذه الإجراءات تساهم بدرجة كبيرة في خلق بيئة ملائمة لجذب للاستثمارات الأجنبية واستقطاب رؤوس الأموال، أما من خلال منح الامتيازات الجبائية فقد أقدمت الدول محل الدراسة بمنح للمستثمرين إعفاءات وامتيازات جبائية مختلفة حيث يصل الإعفاء إلى أكثر من 3 سنوات خاصة في مجال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، كما يمس هذا الإعفاء العديد من القطاعات، ومن خلال دراسة وتحليل مختلف المؤشرات يمكننا القول أن الفرضية **"تعتبر الامتيازات الجبائية محرك من المحركات الأساسية في اتخاذ قرار الاستثمار"** صحيحة

ثانيا: قمنا بدراسة وتقييم مدى إمكانية النظام الجبائي أن يساعد المؤسسات على مباشرة الاستثمار من خلال التطرق إلى العدالة الضريبية وتعزيز الإدارة الضريبية والجمركية بالإضافة إلى سبل التبسيط في الإجراءات الجبائية وتسهيل الوثائق الإدارية وطرق الدفع الإلكتروني ومختلف النقاط المتعلقة بالنظام، تبين أنه على المشرع أن يقوم بتقويم النظام الجبائي لمستوى يرقى إلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين وهذا من بين النقاط الأساسية والهامة التي تلفت انتباه المستثمرين المحليين والاجنبيين، بالإضافة إلى تعزيز الإدارة الجبائية وتحيينها وإعادة هيكلتها بما يتماشى مع الواقع المعاش والزمن الحالي نظرا لتطور عمل ودور التجارة الإلكترونية في مختلف أنحاء العالم، لذا وجب على المشرع أن يواكب مختلف التطورات التي تسري في واقعنا المعاش، أما من ناحية التبسيط في الإجراءات الجبائية فقد باشرت الدول محل الدراسة على هذا النحو، حيث قامت الدولة التونسية بتبسيط بعض الإجراءات والتصريحات وتغيير بعض القوانين وضبط نظامها الجبائي لمستوى يرقى لجذب المستثمرين والاستثمارات المختلفة، أما في الدولة الجزائرية بإنشاء هياكل ضريبية جديدة كمديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، تقوم هذه المؤسسات باحتواء والتعامل مع المؤسسات حسب أرقام أعمالها، بالإضافة إلى قيام الجزائر بإلغاء بعض الأنظمة الجبائية وتحيين أخرى وتأطيرها إلى مستوى يليق بالمؤسسات، كما قامت أيضا بتبسيط بعض التصريحات الجبائية، لاكن لازال المشرع الجزائري يقوم بتغيير القوانين في فترات وجيزة وهذا يقلل من كفاءة الإدارة الجبائية والتزام المكلفين بالضريبة، أما في المملكة المغربية فقد قامت بتعديل بعض القوانين وهيكلة نظامها الجبائي وتفعيل فضاء إلكتروني يشمل جميع القطاعات والمؤسسات حيث كانت سباقة إلى جعل نظامها أكثر جاذبية للمستثمرين، على خلاف الجزائر وتونس اللتان لا زالتا متأخرتين باللحاق بركب المملكة المغربية، ومن خلال ما تم التطرق له يمكن أن نقول أن الفرضية " **يمكن للنظام الجبائي أن يساعد المؤسسات على مباشرة الاستثمار"** صحيحة

ثالثا: قمنا بدراسة وتقييم أثر التبسيط في الإجراءات والنظم الجبائية ومساهمته في اتخاذ قرار الاستثمار، ومن خلال المؤشرات المختلفة، وجدنا أن الدول محل الدراسة بادرت بتبسيط الأنظمة الجبائية والتقليل من التصريحات الجبائية ومحاولة إحلال التصريح الإلكتروني محل التصريحات العادية، حيث قامت مختلف الدول بتسهيل الإجراءات الجبائية لمختلف الفئات واعتماد التصريح الإلكتروني، إلا أنها لازالت بعيدة للوصول إلى التعميم في هذا المجال، حيث نجد المملكة المغربية هي الوحيدة التي قاربت التعميم في التصريح الإلكتروني في سنة 2019 على مختلف الأطياف بنسبة 97%، وهذا كما هو موضح في **الشكل رقم (2 -3)**، حيث تعتبر الدولة الأفضل في المغرب العربي من ناحية التأليه الجبائية، وتأطير النظام الجبائي الخاص بها وطرق التعامل مع المكلفين، وحسب دراسة قامت بها مجموعة البنك الدولي في عام 2014، أنه قد يشجع تبسيط القواعد والإجراءات الجبائية والتصريحات المكلفين بالضريبة على الالتزام الطوعي، كما قد يخلق أيضا بيئة يسهل التنبؤ بها للمستثمرين الدوليين، ومن ثم جذب الاستثمارات الأجنبية المختلفة، وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد والتي بدورها تزيد في المحاصيل الجبائية، ومن هنا يمكن القول أن الفرضية **"التبسيط في الإجراءات والنظم الجبائية يساهم في اتخاذ قرار الاستثمار"** صحيحة

رابعا: قمنا بدراسة وتقييم مدى مساهمة الحوافز الضريبية في خلق بيئة مشجعة تساهم في اتخاذ قرار الاستثمار، من خلال التطرق لمختلف الحوافز والمزايا الممنوحة في الأنظمة الجبائية للدول الثلاث محل الدراسة تبين أن الامتيازات الجبائية الممنوحة لم توفي بالغرض المطلوب ولم تكن كافية لوحدها لخلق بيئة مشجعة تساهم في جذب المستثمرين واتخاذ قرار الاستثمار، حيث نجد تكلفة الامتيازات الجبائية الممنوحة في الدول الثلاث كبيرة بالمقابل لم تكن هناك زيادة في الاستثمار كما ترغب الدول محل الدراسة، كما نجد أن هذه الامتيازات توجه لنشاطات غير منتجة، وبما أن الحوافز الضريبية ليست الوحيدة في خلق بيئة مشجعة تساهم في جذب المستثمرين وتحسين مناخ الاستثمار، إذ أنه توجد عوامل أخرى عديدة حسب ما توصلت لها الدراسات السابقة وحسب ما تطرقت لها دراستنا هاته، كتوفر المواد الأولي الخام ومراكز الجنات الضريبية والبنية التحتية (المطارات، الموانئ، الطرقات...الخ)، بالإضافة إلى التسهيلات الإدارية لتأسيس الشركات وغيرها من الأمور المساهمة في خلق بيئة مشجعة تساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار، ففي تونس قامت الدولة بمنح العديد من الامتيازات الجبائية التي تشجع الاستثمارات في قطاعات مختلفة لاكن المشكل المطروح هو التعقيد الذي يشوب هذا النظام من كثرة الضرائب وتنوع التصريحات، أما من ناحية الامتيازات الجبائية فهي قد منحت بطرق عشوائية وغير موجهة للاستثمار في قطاعات هامة ومن خلال الشكل رقم (4-3)، كلفت النفقات الجبائية الدولة سنة 2011 ،ما يفوق عن 1115 مليون دينار ، وارتفعت إلى ما نسبته 92% في سنة 2009، لاكن في المقابل لم يكن هناك استثمارات استراتيجية تقوم بخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، أما في الجزائر فقد قامت الدولة بمنح امتيازات جبائية مختلفة للمستثمرين في إطار صناديق الاستثمار (ANDI, ENSEJ, CNAC, ENJEM)، لاكن هذه الامتيازات لم تمنح وفق دراسة حيث أن الامتيازات المقدمة للمستفيدين من دعم صناديق الاستثمار، كانت كبيرة مقارنة بالامتيازات الممنوحة للمستثمرين السابقين، الأمر الذي أدى إلى قيام مؤسسات حديثة عديمة الخبرة وتحطيم مؤسسات قديمة قائمة لأن تكاليف الإنتاج بالنسبة للمؤسسات الحديثة تكون أقل بكثير من تكاليف الإنتاج للمؤسسات القائمة الأمر الذي يؤدي إلى المنافسة الغير

العادلة والتي تؤدي إلى تحطيم هذه المؤسسات، وفي هذا الصدد قام المجلس الوطني للمحاسبة في تقرير له قدمه للحكومة بالحد من منح امتيازات جبائية غير عادلة تقوم بإزالة مؤسسات ناشئة، أما في المملكة المغربية فقد قام المشرع الجبائي بسن العديد من الامتيازات الجبائية في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تخدم البلاد، وبهذا فقد استقبل المغرب العديد من الاستثمارات الأجنبية وقامت فيه عدة استثمارات كصناعة وتركيب السيارات، وإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية ...الخ، حيث نجد المغرب هي الأفضل بين الدول محل الدراسة في استقطاب الاستثمارات، ومن هنا يمكن القول أن الفرضية "**تعتبر الحوافز الضريبية كافية لخلق بيئة مشجعة تساهم في اتخاذ قرار الاستثمار**" صحيحة.

الفرع الثاني: الاستنتاجات المتوصل إليها

من خلال ما تم النتائج التي تم التوصل إليها بعد ربطها بالفرضيات، تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

أولا: إن الامتيازات الجبائية التي تمنحها التشريعات الجبائية للدول محل الدراسة للمستثمرين تعتبر من بين المحركات الأساسية المساهمة في اتخاذ قرار الاستثمار، لكن وجب على المشرع الجبائي منح هذه الامتيازات في الإطار الذي يضمن تحريك عجلة الاقتصاد وإنشاء استثمارات محلية جديدة بالإضافة إلى جدب استثمارات أخرى أجنبية؛

ثانيا: منح المشرع الجبائي للدول الثلاث محل الدراسة عدد كبير من الإعفاءات والامتيازات الجبائية للقطاع الاقتصادي، حيث توزعت هذه الاعفاءات بين الكلية والجزئية، الدائمة والمؤقتة، ومن المعلوم أن الضريبة والاعفاءات المرتبطة بها ليست العامل الوحيد الذي يؤثر في مسار النشاط الاقتصادي، بل توجد العديد من العوامل الاخرى التي لها تأثير على الاستثمار والمستثمرين على حد سواء، كما يترتب على الاعفاءات الضريبية مجموعة من الاثار الاقتصادية، فالإفراط في منح امتيازات جبائية تفضيلية قد يؤدي إلى تحطيم مؤسسات ناشئة وقيام مؤسسات أخرى قليلة الخبرة، بالإضافة إلى الى اهدار اموال وموارد جبائية مهمة، دلك ان اعطاء ضمانات لتحويل الارباح المحققة الى الوطن الام دون أي تحديد أو تقنين سيؤذي لا محالة الى ضرر اقتصادي على مستوى عجز ميزان المدفوعات، حيث ان المستثمر يعتمد في الغالب الى توظيف امواله في فترات الاعفاء، وبشكل خاص فإن الاعفاءات الممنوحة للأنشطة الغير منتجة أدت الى توجه رؤوس الاموال باتجاه هذه الأنشطة، كما أن منح إعفاءات ومزايا تفضيلية غير مدروسة لبعض الأنشطة سيؤثر بشكل واضح على زيادة الضغط الجبائي على فئة أو قطاعات أخرى غير معنية بتلك الإعفاءات، مما يؤدى الى توجه رؤوس الأموال إلى الأنشطة الغير منتجة، وبذلك تكون الاستفادة من منح الاعفاءات لأصحاب الثروات والمداخيل المرتفعة والتي هي بحوزة فئة قليل من المجتمع، هذه الفئة التي غالبا ما تعتمد على تجميد اموالها عوض استثمارها في قطاعات اكثر انتاجية أو تحويلها نحو قطاعات اقل انتاجية أو يتم تهريبها الى الخارج؛

ثالثا: إن قلة الاستثمارات المحلية الموجهة نحو تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية تعتبر أحد العراقيل التي تؤثر على التنمية في الدول النامية، مما يدفعها إلى البحث عن رؤوس الاموال الاجنبية محاولة استقطابها، ومن اجل تحقيق ذلك يتعين على هاته الدول منح مجموعة من المزايا الجبائية والتحفيزيات لمدة طويلة لخلق مناخ مناسب للاستثمار وجذب المستثمر الأجنبي من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني؛

رابعا: إن الإفراط في منح إعفاءات ومزايا جبائية دون دراسة واستشراف لقطاعات غير منتجة تؤدي الى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة الناتج عن المبالغة في منح هذه الإعفاءات، والذي يؤدي غالبا إلى الزيادة في الضرائب غير المباشرة، أو الضرائب على الدخل والتي يخضع لها بالدرجة الاولى الأجراء، أو الاستعانة بالتمويل الداخلي وذلك بالاعتماد على سوق الرأس مالية لتمويل عجز الميزانية؛

خامسا: إن تألية الأنظمة الجبائية للدول محل الدراسة تساهم في تحسين الأداءات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة، كما تسهل أيضا عمل الإدارة الجبائية، وهذا يظهر عندما قامت المملكة المغربية بتألية النظام الضريبي واستعمال التصريحات ووسائل الدفع الإلكترونية، سهل عمليات التصريح على المكلفين وسهل عملية المراقبة على الإدارة الجبائية من ناحية أخرى؛

سادسا: حثت أغلب الدراسات والبيانات التي تطرقنا إليها إلى فشل الدول محل الدراسة (تونس، الجزائر، المغرب)، في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الاستثمارات المحلية، حيث كانت تدفقات الاستثمار في مستويات متدنية جدا في هاته البلدان، خاصة في الجزائر عندما نقارن حجم الاستثمارات الواردة إليها بإمكانياتها المادية والبشرية المختلفة، حيث كانت عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر 18 مشروعا في سنة 2018 تكلفتها 9.259 مليون دولار تديرها 17 شركة، أما في تونس كانت عدد المشاريع الاستثمارية 19 مشروع بتكلفة 554 تديرها 18 شركة، أما في المملكة المغربية فكانت عدد المشاريع 71 مشروعا بتكلفة 4.485 تديرها 66 شركة، حيث تمثل المغرب الأفضل في عدد الشركات المستثمرة والمشاريع الاستثمارية وعدد الوظائف والمقدرة بـ أزيد من 15000 منصب عمل، بينما تمثل الجزائر الأفضل في حجم تكاليف المشاريع والمقدرة بـ 9.259 مليون دولار؛

سابعا: إن التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للدول محل الدراسة تونس، الجزائر والمغرب، تركز في قطاعات معينة مثل الطاقة والصناعات الثقيلة ...الخ وأهمل جوانب مهمة مثل القطاع الفلاحي وقطاع الصحة والسياحة... الخ وغيرها من القطاعات الهامة والاستراتيجية والتي توفر على هذه الدول نفقات مختلفة؛

ثامنا: توصلت الدراسة أيضا أن الدول محل الدراسة جاءت في تذييل المؤشر ات الدولية والإقليمية الخاصة بمناخ الاستثمار، مما يصعب على المستثمرين القيام بالاستثمار في هذه الدول التي تحتوي على درجات فساد معتبرة وحرية اقتصادية غير كافية، هذه الدول غلبت الوضع السياسي على الوضع الاقتصادي، وفيها من الصراعات السياسية ما يجعل المستثمر يتخوف أن يتخذ قرار الاستثمار في بعض

المجالات كما هو حال مؤسسات الترقية العقارية بالجزائر التي منحت الاعتماد ولحد الساعة هي معطلة ولم تمنح الأراضي المخصصة للعمل نظرا لتغير القوانين التي تسمح لهذه المؤسسات الاستفادة من الأراضي المخصصة للبناء بالدينار الرمزي،

وكخلاصة عامة فمهما اختلفت أساليب وآليات التحفيزات الجبائية التي نص عليها التشريع الجبائي للدول محل الدراسة، ورغم الدور الذي لعبته في تشجيع ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية، فإنها لا زالت بحاجة الى سياسة اصلاحية تراعي الحفاظ على المكتسبات الداعمة لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المحلية منها دون التأثير السلبي على مقدرات خزينة الدولة.

خلاصة الفصل

بعد القيام بالدراسة الميدانية في الدول الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب)، تبين أن الأنظمة الجبائية قدمت بعض الامتيازات الجبائية والمزايا التفضيلية للمستثمرين في مختلف القطاعات، لكن هذه الامتيازات والمزايا التفضيلية الممنوحة لم تفي بالغرض وكلفت خزينة الدول الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب) باهظا دون الاستفادة منها في إنعاش الاقتصاد الوطني، أما عن الفضاءات والمواقع الإلكترونية التي قامت هاته الدول بإنشائها، تفتقر إلى بعض الأساسيات إذ أن من المفترض أن تحتوي هذه المواقع الإلكترونية على إجراءات تنظيمية تبين بشكل دقيق خطوات إعداد التصريح الجبائي، وكيفية إعداد المتطلبات الجبائية (التصريحات الجبائية، الميزانية الجبائية...الخ)، وهذا لضمان جودة التصريح من طرف المكلفين وضمان جودة عملية الرقابة من طرف الإدارة الجبائية، كما أنه تبين من خلال النتائج المتوصل إليها أن المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول محل الدراسة في زيادة ولكن هذه الزيادة طفيفة، حيث زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 18%، لتصل إلى ما يقارب المليار دولار، حيث ذهبت أعلى حصة إلى بعض القطاعات، أولهما قطاع الصناعة بقيمة 375 مليون دولار، يليها قطاع الطاقة بقيمة 300 مليون دولار، ثم قطاع الخدمات بقيمة 200 مليون دولار، ومن هنا يتبين أن حجم الاستثمار والمستثمرين يزداد في هذه الدول في كل عام لكن هذه الزيادة طفيفة وهذا راجع لعدم نجاعة النظام الجبائي في هذه الدول.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

أصبح الاستثمار الأجنبي من مصادر التمويل الدولية الهامة في وقتنا الراهن لكل دول العالم بأجمعها، ومن أجل نمو اقتصاديات هاته الدول وإنعاش خزينتها المالية، وجب عليها البحث عن سبل وبدائل تساهم في إنعاش اقتصاداتها وتساهم في زيادة موارد خزائنها، وفي الصدد تزداد المنافسة بين مختلف دول العالم لجذب هذه الاستثمارات وتشجيعها، ولهذا تبدل قصار جهدها لتهيئة مناخها الاستثماري من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنه تقوم بتعديل نظمها الجبائية وتمنح حوافز وامتيازات وضمانات مختلفة من أجل المنافسة على جذب الاستثمارات، ولهذا فإن تحقيق تنمية شاملة يستدعي اَستخدام كل الوسائل المتاحة و من بينها الجباية باَعتبارها أداة تساهم في النمو الاقتصادي و الاجتماعي إضافة إلى كونها مصدر لتمويل خزينة الدولة، و هذا ما عملت الحكومات في الدول محل الدراسة على تحقيقه، من خلال توفير المناخ الملائم للاستثمار والتوسع في منح الحوافز الجبائية من أجل جذب الاستثمارات وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية التي ترغب في تنميتها وتشجيع الاستثمار فيها وفي المناطق والقطاعات التي تفضلها، وذلك لأن هدف المستثمر تعظيم أرباح النشاط الذي يزاوله.

ومع تطور الجباية، فإن فرضها أصبح يتم ضمن منظور مساهمة كل مواطن في التكاليف العمومية، وهذا ما جاءت بها الأنظمة والدساتير لهذه الدول، والذي ينص على ضرورة تحمل جميع المواطنين للتكاليف العمومية كل على قدر استطاعته وينضوي هذا تحت مبدا العدالة الضريبية، وهذا المبدأ يفيد على أن الفرض الضريبي يمس جميع الأفراد دون استثناء وبطريقة عادلة، وأن سياسة التحفيزات الجبائية تشكل خرقا لهذا المبدأ على وجه الخصوص وخرقا للأنظمة والقوانين بشكل عام، لهذا فإن منحها يجب أن يضمن استرجاع مبلغها على المدى البعيد، وذلك من خلال دعم القطاعات التي يترتب عنها زيادة في الاستثمارات لمدة طويلة مما يترتب عنها توسيع الوعاء الضريبي والزيادة في المداخيل الضريبية، مما يتيح للحكومة استرجاع التكلفة المالية لسياسة التحفيزات الجبائية.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ، أن من بين صور التحفيزات الجبائية ضمن التشريع الضريبي، هناك اعفاء بعض القطاعات أو بعض الملزمين بصفة دائمة أو فرض بعض الاسعار المخفضة بصفة دائمة، وهو ما يؤثرا سلبا على خزينة الدولة، ويشجع المستثمرين على التملص من الفرض الضريبي، وهذا يتنافى مع مبدأ العدالة الجبائية، ولهذا فقد أصبح من الضروري التخلي على هذا النوع من التحفيزات الجبائية والاقتصار فقط على الاعفاء المؤقت وفق شروط محددة ولقطاعات محددة تضمن زيادة موارد الخزينة.

إن الأهمية البالغة التي يعنى بها اتخاذ قرار الاستثمار في ظل النظم الجبائية المختلفة، خاصة تلك التي تتميز بالمرونة، راجع إلى الجاذبية الضريبية التي تتسم بها هذه النظم (تخفيضات جبائية، إعفاءات...الخ)، فبمجرد ما أن

يرى المستثمر أن نظام جبائي ما يمتاز عن آخر بامتيازات جبائية، سيساعد ذلك في اتخاذ قرار الاستثمار، إذ تعتبر الجباية محرك من المحركات الأساسية للاستثمار، وهذا ما سعت له دول الجنات الضريبية في جدب المستثمر من خلال ما تتميز به أنظمتها عن باقي النظم.

ومن خلال ما تم التطرق له من خلال دراستنا هاته التي تمت في بعض الدول المغاربية والتي تتبع نظام متشابه وهو النظام الفرانكفوني وكخلاصة عامة توصلنا إليها من خلال هاته الدراسة تبين أن لكل دولة آلياتها وطرقها ومقوماتها التي تستعملها في جذب الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات التي ترغب في تطويرها، ورغم الدور الذي لعبته في تشجيع ودعم استثمارات الأجنبية والمحلية، فإنها لا زالت بحاجة الى سياسات اصلاحية تراعي الحفاظ على المكتسبات الداعمة لتشجيع الاستثمار دون الإسراف في منح امتيازات جبائية غير مجدية، تراعي في ذلك عدم التأثير السلبي على خزينة الدولة، كما أن الجباية ليست المقوم الوحيد الذي يشجع المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار والمفاضلة بين القطاعات والدول، إذ توجد العديد من المقومات كمقومات البنية التحتية والأمن وتوفر المواد الأولية والجنات الضريبية، بالإضافة إلى الدول التي تتمتع أنظمتها بمبدأ السرية وحرية تنقل الأموال وثبات الأنظمة والقوانين، كما يساعد المستثمر أيضا توفر الموانئ للتصدير وسهولة الإجراءات فيها، كل هذه المقومات تعمل إلى جانب النظام الجبائي في جذب الاستثمارات وتشجيعها.

التوصيات:

وفي نهاية دراستنا هاته وبعد عرض مختلف النتائج المتوصل إليها يتعين علينا إعطاء بعض التوصيات والتي نتمنى أن تكون ذات قيمة تسهم ولو بالشيء اليسير في إثراء وتطوير هذا الجانب من الدراسة:

- تفعيل دور هيئات الاستثمار وهيئات الاستشراف، خاصة في تحسين مناخ الأعمال، وتسهيل مختلف الإجراءات الخاصة بهذا الأخير وتفعيل الإدارة الإلكترونية الخاصة بهذا المجال للوصول إلى المستوى المطلوب؛

- يتوجب على الدول محل الدراسة البحث في آليات اصلاح سياسة التحفيزات الجبائية ومنع هدر مقدرات الخزينة العمومية إلا في الإطار الذي يضمن تحقيق عوائد مستقبلية، مما لا شك فيه، أن أي اصلاح لنظام التحفيزات الجبائية، يجب ألا يخرج على تحقيق هدفين أساسيين، أولا التخفيف من التكلفة الجبائية من خلال التقليل وضبط منح الامتيازات الجبائية، وثانيا توجيه هذه الامتيازات نحو القطاعات الاقتصادية التي تدعم النمو الاقتصادي؛

- العمل على القضاء على العراقيل البيروقراطية ومختلف العراقيل الأخرى ومحاربة الفساد بمختلف أنواعه، وتسهيل الإجراءات الإدارية المختلفة لجذب المستثمرين الأجانب وتشجيع المحليين منهم؛

- تفعيل وتطوير الأنظمة المصرفية لمستوى يرقى لتجيع الاستثمار ومنح امتيازات مختلفة والحث على إنشاء فروع بالخارج لتسهيل عمل المؤسسات عن طريق هذه الأخيرة؛

- توجيه الاستثمارات المختلفة نحو قطاعات هامة تخدم هذه الدول خاصة قطاعات الصحة والفلاحة منها، حيث نجد في هذه الدول أنظمة فلاحية ضعيفة ونظام صحي مهترئ؛

- إنشاء هيئات استشرافية من مختصين وخبراء وجامعيين للبحث في سبل تشجيع وجذب الاستثمارات دون الإسراف في منح الامتيازات الجبائية؛

- محاولة إعداد أنظمة إلكترونية متطورة ومواقع تسهل عمل الجباية، كما يجب على الدولة ربط الإدارات ببعضها البعض عن طريق هذه المواقع كوزارة التجارة والصناعة والمالية، حتى يتسنى للدولة حصر السوق والقضاء على السوق الموازية؛

- ضرورة احتواء وتقنين السوق الموازية لمعرفة حجم الاقتصاد الغير معلوم، هذا العمل يزيد من المداخيل لخزينة الدولة ومنه يقوم المشرع الجبائي بخفض معدلات الضريبة وبالتالي زيادة الالتزام الطوعي للمكلفين.

وختاما:

نأمل من خلال القيام بهذه الدراسة، أن نكون قد سلكنا مسلكا لم يسلكه سابقينا في مجال تأثير النظام الجبائي على قرارات الاستثمار، كما نأمل أن تكون دراستنا هذه منطلقا لبحوث أخرى مستقبلية مختلفة تساهم في إثراء جانب الاستثمار وتطوير للأنظمة الجبائية لمستوى يرقى لجذب وتشجيع الاستثمارات المختلفة، وكل ما من شأنه يثري جانب الاستثمار والجانب الجبائي.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب والمطبوعات:

- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- محمد زرقون، نورالدين بعيليش، **التسيير والمراجعة الجبائية للمؤسسات**، جامعة ورقلة، 2013-2014.
- عثمان، سعيد عبد العزيز، العشماوي، شكري رجب، **اقتصاديات الضرائب**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- زواق الحواس، **محاضرات في مقياس النظم الضريبية الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020.
- يونس أحمد البطريق، **النظم الضريبية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **النظم الضريبية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000.
- يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية** - مدخل تحليلي مقارن- بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- دريد كامل، آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن 2009.
- حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
- مطر محمد، **إدارة الاستثمار – الإطار النظري والتطبيقات العلمية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2002.
- منعم رمزي الموسمي، **اتخاذ القرارات الإدارية**، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن، 1998.
- مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الناشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.

2- البحوث الجامعية:

- ناصر محمد علي الجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر..2008-2009

- مبروكة حجار، **أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة – دراسة حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006.

- كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، سنة 2012 – 2013.
- بلواضح الجيلاني، **الامتيازات الجبائية كآلية لدعم الاستثمار السياحي في الجزائر**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 05.

3- المقال المنشور والملتقيات العلمية:

- بديار أحمد، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتأثيرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية**، مقال بمجلة البدر؛ جامعة بشار، جوان 2014.
- نويبات عبد القادر، سارة حدادي، **ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على الوعاء الضريبي-دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية البويرة**، مقال بمجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 12، العدد 01، جوان 2019.

- الحواس زواق، **فعالية التسيير الجبائي وترشيد صناعة القرار**، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر يومي 14-15 أفريل 2009.
- خالدي عصام، **اليقظة السياحية في الجزائر أساس خلق مورد مستدام للجماعات المحلية من خلال تحصيل الجباية المحلية**، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار في السياحة الصحراوية ورهان تثمين الموارد الاقتصادية للجماعات المحلية، جامعة أدرار، أيام 03، 04، 05 ديسمبر 2018.
- ولهي بوعلام، **ملامح النظام الضريبي الجزائري في ضل التحديات الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 12، لسنة 2012، ص 137.
- جمام محمود ودباش اميرة، **أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية**– دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية للبحوث العربية الإنسانية والاجتماعية، العدد 26، 2017.
- عيسى حجاب ونور الدين قدوري، **تفسير حركية الاستثمار الأجنبي المباشر بين التناقضات النظرية والواقع العملي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، الجزائر، المجلد 09، العدد 05، أوت 2020.
- فريد عطاب، حمزة طيبي، **استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 02، العدد 05، سنة 2021.

- هباش فارس، مناع ريمة، **أثر المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي**، مقال بمجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان 2018.
- حمزة غربي وآخرون، **الاستثمار والشراكة الجزائرية الإفريقية**، الملتقى الدولي حول الشراكة والاستثمار في إفريقيا والفرص المتاحة للاقتصاد الجزائري، جامعة تمنراست، يومي 06 و07 مارس.
- عبد العال هاشم أبو خشبة، مفاهيم وخصائص القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها والتبويبات المختلفة لها، مجلة الإداري، مجلة دورية محكمة، س13، ع47، ديسمبر 1991، ص- ص 232 - 233.
- حجار مبروكة وسميرة عميش، **دور السياسة الجبائية في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية**، سنة النشر مجهولة.
- فريد عطاب، محمد الهلة، **تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات الضريبية**، مداخلة بالملتقى العلمي الوطني حول تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية، يوم 21نوفمبر 2019.
- العياشي عجلان، **حوكمة الجبائية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة- ولاية المسيلة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد 14، سنة 2014.
- طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مقال بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس، جامعة البليدة- الجزائر، 2009.
- بابا عبد القادر، أجري خيرة، **الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، مقال بالمجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس المدية- الجزائر، العدد الثاني، سبتمبر 2014.
- شليحي الطاهر، **محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر**، مقال بمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد التاسع عشر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، أوت 2014.
- عبيد محمد وآخرون، **تأثير نظام الاستثمار بالحوافز على أداء المؤسسات الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول عصرنه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، البديل الاقتصادي الفعال لقطاع المحروقات، جامعة المسيلة، يومي 06 و07 مارس 2018.
- قاسم محمد عبد الله البعاج ونجم عبد عليوي الكرعاوي، **دور الإعفاءات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية – دراسة تطبيقية في هيئة استثمار الديوانية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الأربعون، 2014،
- حسين عاشور العتابي، **دور الإعفاء الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي وإمكانية تفعيله في الاقتصاد العراقي**، مقال مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، 2012، المجلد 07، العدد 18.
- عصام خالدي وغربي حمزة، **واقع استخدام تكنلوجيا المعلومات الحديثة في المؤسسات الجزائرية**، مقال بمجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة المسيلة، العدد 01، المجلد 02، الرقم التسلسلي 03، 2018.

- رأفت رضوان وآخرون، **الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 30 جوان 2000.
- حجاج خلال، **التحفيزات الجبائية الموجهة لدعم المقاولة بالمغرب**، الحصيلة الآفاق والإصلاح، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، جامعة محمد الخامس بالرباط.
- عمر يحياوي وعبد الرزاق بن الزاوي، **تحديات المناخ الاستثماري بالجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر.
- زينات أسماء، **دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر**، مقال بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد 17، السداسي الثاني، تاريخ النشر 01 جوان 2017.
- عصام خالدي وغربي حمزة، **مكانة ضريبة القيمة المضافة من الإيرادات الجبائية المحلية – دراسة حالة الجزائر**، مداخلة بملتقى وطني بعنوان سبل تنويع الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – جامعة الوادي، يومي 25 و26 نوفمبر 2018.
- كريم عبيس حسان، **الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العراق، المجلد السادس، الإصدار الثالث، 2014.
- عطاب فريد وآخرون، **إصلاح النظام الجبائي المحلي المغربي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة بملتقى دولي بعنوان سبل دعم الموارد الذاتية للجماعات المحلية بين الواقع والمأمول، جامعة الوادي.
- القيسي، سهاد كشكول عبد العتابي، حسين عاشور جبر، **دور الإعفاء الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي وإمكانية تفعيله في الاقتصاد العراقي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 07، العدد 18، 31 مارس 2012، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.

4- القرارات، القوانين والمراسيم، والمنضمات الدولية والهيئات:

- وزارة المالية، **قانون عدد 78 لسنة 2016 مؤرخ في 17 ديسمبر 2016 المتعلق بقانون المالية**، تونس، 2017.
- وزارة المالية، **قانون عدد 66 لسنة 2017 مؤرخ في 18 ديسمبر 2017 المتعلق بقانون المالية**، تونس، 2018.
- وزارة المالية، **قانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية**، تونس، 2019.
- وزارة المالية، **قانون عدد 46 لسنة 2020 مؤرخ في 23 ديسمبر 2020 المتعلق بقانون المالية**، تونس، 2020.

- المديرية العامة للضرائب، **مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات ونصوصها التطبيقية ونصوص مختلفة ذات الصلة**، وزارة المالية، تونس، 2019.
- وزارة المالية، **قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق لـ 28 ديسمبر 2016 والمتضمن قانون المالية**، الجزائر، 2017.
- وزارة المالية، **قانون رقم 17-11 مؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية**، الجزائر 2018.
- وزارة المالية، **قانون رقم 18-18 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1440 الموافق لـ 27 ديسمبر 2018 والمتضمن قانون المالية**، الجزائر، 2019.
- وزارة المالية، **قانون رقم 19-14 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق لـ 11 ديسمبر 2019 والمتضمن قانون المالية**، الجزائر، 2020.
- وزارة المالية، **قانون رقم 20-16 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 31 ديسمبر 2020 والمتضمن قانون المالية**، الجزائر، 2021.
- وزارة المالية، **ضهير شريف رقم 1.17.13 صادر في 14 من رمضان 1438 الموافق لـ 09 يونيو 2017 والمتعلق بتنفيذ قانون المالية**، المغرب، 2017.
- وزارة المالية، **ضهير شريف رقم 1.17.13 صادر في 14 من رمضان 1438 الموافق لـ 09 يونيو 2017 والمتعلق بتنفيذ قانون قانون المالية**، المغرب، 2018.
- وزارة المالية، ظهير شريف رقم 1.19.125 صادر في 16 ربيع الثاني 1441 الموافق لـ 13 ديسمبر 2019 والمتعلق بتنفيذ قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020، للمملكة المغربية.
- وزارة المالية، **قانون المالية**، المغرب، 2020.
- المديرية العامة للضرائب، **الدليل الجبائي للمكلف بالضريبة**، وزارة المالية الجزائر، 2017؛
- المديرية العامة للضرائب، **الدليل الجبائي للمكلف بالضريبة**، وزارة المالية الجزائر، 2018؛
- المديرية العامة للضرائب، **الدليل الجبائي للمكلف بالضريبة**، وزارة المالية الجزائر، 2019؛
- المديرية العامة للضرائب، **الدليل الجبائي للمكلف بالضريبة**، وزارة المالية الجزائر، 2020؛
- المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، **التقرير السنوي حول أنشطة المديرية العامة للضرائب** - المملكة المغربية لسنة 2019.
- المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، وزارة المالية الجزائر، 2019.
- المديرية العامة للضرائب، **قانون الرسم على رقم الأعمال**، وزارة المالية الجزائر، 2019.
- المديرية العامة للضرائب، **قانون الإجراءات الجبائية**، وزارة المالية الجزائر، 2019.
- المديرية العامة للضرائب، **الدليل الجبائي للمكلف بالضريبة**، وزارة المالية الجزائر، 2019.

- المديرية العامة للضرائب، **بيان يتعلق بالأحكام الجبائية الجديدة التي تم إدراجها بموجب قانون المالية لسنة 2017 في مجال الضريبة الجزافية الوحيدة**، الجزائر، 2017.
- المديرية العامة للضرائب، **استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة**، نشرة مديرية العلاقات العامة والاتصال 2019.
- المديرية العامة للضرائب، **المدونة العامة للضرائب** – دولة المغرب سنة 2017.
- المديرية العامة للضرائب، **المدونة العامة للضرائب** – دولة المغرب سنة 2018.
- المديرية العامة للضرائب، **المدونة العامة للضرائب** – دولة المغرب سنة 2019.
- المديرية العامة للضرائب، **المدونة العامة للضرائب** – دولة المغرب سنة 2020.
- الهيئة العامة للزكاة والدخل، **دليل الأحكام الانتقالية لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة الأساسية إلى 15%**، المغرب، بتاريخ 01 جويلية 2020.
- الأمم المتحدة، **التوقعات السكانية في العالم**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - شعبة السكان، سنة 2015.
- مناخ الاستثمار في الدول العربية، **مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019.
- تقرير العالمية للاستثمار، **المناطق الاقتصادية الخاصة**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، 2019.
- ضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019،
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2020**، الكويت.
- صندوق النقد العربي، **تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية**، العدد الثالث، سنة 2019.
- قانون رقم 78 لسنة 2019 مؤرخ في 23 ديسمبر 2019 يتعلق بقانون المالية لدولة تونس لسنة 2020
- على قانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني لسنة 1441، الموافق لـ 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية الجزائر لسنة 2020.
- أندرو جويل وماريو منصور، **مذكرة مناقشة خبراء صندوق النقد الدولي**، العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سبتمبر 2015.

5- الأنترنيت:

- **الويب:**
- دليل التحفيزات الضريبية للمملكة المغربية طبعة 2019 على الموقع www.tax.gov.ma.

- موقع المديرية العامة للضرائب، www.mfdgi.gov.dz .
- موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، www.ansej.gov.dz .
- الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية التونسية
- الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية للاستثمار ANDI- الجزائر لسنة 2021؛
- الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة الجزائرية لسنة 2021.
- موقع وزارة التجهيز واللوجستيك والماء، المغرب، على الرابط التالي: http://www.equipement.gov.ma/AR/maritime/ports/LaConnaissanceduMilieu/Pages/annuaire-cotes-Ar.aspx

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية:

- Aissam Khaldi & Gharbi Hamza, **The impact of the tax system of the Maghreb countries on investment decisions - A comparative study of Tunisia Algeria and Morocco**, Journal of Business Administration and Economic Studies, Vol (07), Issue (01), 2021.
- Benadda.M. F, **L'audit Fiscal Aspect Théorique Et Pratique**, Mémoire De Troisième Cycle En Finances Publiques, Customs And Fiscal Maghreb Institue, 2004.
- Jarunee Wonglimpiyarat, **Economic innovation challenges of financial and tax auditing,** College of Innovation, Thammasat University,2010
- Alsim Fall et Kalidou Thiaw, **Incidence de la fiscalité des sociétés sur la décision d'investissement des entreprises sénégalaises,**
- Soulef Dammak**, Impact de la fiscalité sur les décisions et modalités de financement des investissements, ainsi que sur la valeur de la firme. Analyse comparative (France, Allemagne, Royaume Uni, Etats-Unis et Tunisie),** Thèse en vue de l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion, Université de Nice-Sophia Antipolis, Université de Sfax, Décembre 2006.
- Jinyan Li, **Development and Tax Policy: Case Study of China**, Comparative Research in Law & Political Economy. Research, Paper No. 27/2007.
- Babatunde, Shakirat Adepeju**, The Impact of Tax Incentives on Foreign Direct Investment in the Oil and Gas Sector in Nigeria,** IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), ISSN: 2278-487X.Volume 6, Issue 1 (Nov. - Dec. 2012).

- Mahfoudh Hussein Mgammal, **The Effect of Tax Planning and Corporate Governances on Tax Disclosure in Malaysia**, Doctor of Philosophy, University Utara, Malaysia, 2015.
- Opoku joseph, **The role of tax audit in revenue mobilization in Ghana, revenue authority**, The case of Ashanti region, a thesis Submitted to the Department of Accounting and Finance, Kwame Nkrumah**,** University of Science and Technology (KNUST), in partial fulfillment of the requirement for the degree of, 2015
- Palil.M.R , Fariq. M. A, **Determinants of Tax Compliance in Asia a Case of Malaysia**, European Journal of Social Sciences, Volume 24, Number 1, 2011,
-

الفهرس:

الإهداء IV
التشكرات V
قائمة المحتويات VII
قائمة الأشكال: X
قائمة الجداول XIII
قائمة الاختصارات والرموز XVI
مقدمة عامة: ..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للنظام الجبائي والاستثمار

تمهيد: 2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النظم الضريبية والاستثمار 3
المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي ومقوماته 3
المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار وقرار الاستثمار 4
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار 4
الفرع الثاني: مفهوم قرارالاستثمار 6
الفرع الثالث: خصائص وسمات القرار الاستثماري: 7
الفرع الرابع: أسس اتخاذ القرار الاستثماري: 8
الفرع الخامس: العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري 9
المطلب الثالث: عرض الأنظمة الضريبية للدول 12
الفرع الأول: النظام الضريبي التونسي: 12
الفرع الثاني: النظام الجبائي الجزائري: 15
الفرع الثالث: النظام الجبائي المغربي: 16
الفرع الرابع: المقارنة بين الأنظمة: 19
المبحث الثاني: أثر الأنظمة الجبائية على قرارات الاستثمار. 28
المطلب الأول: النظم الجبائية وعلاقتها بالاستثمار. 28
المطلب الثاني: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل قوانين الاستثمار 29
الفرع الأول: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل قوانين الاستثمار بالنسبة للدولة التونسية: 29
الفرع الثاني: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل قوانين الاستثمار بالنسبة للدولة الجزائرية: 30
الفرع الثالث: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل قوانين الاستثمار بالنسبة للمملكة المغربية: 30
المطلب الثالث: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل القوانين الضريبية لتنمية الاستثمار. 31

الفرع الأول: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل القوانين الجبائية لتنمية الاستثمار بالنسبة للدولة التونسية:.....31
الفرع الثاني: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل القوانين الجبائية لتنمية الاستثمار بالنسبة للدولة الجزائرية:.....32
الفرع الثالث: الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل القوانين الجبائية لتنمية الاستثمار بالنسبة للمملكة المغربية:.....33
المطلب الرابع: تأثير النظم الجبائية على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار.....34
الفرع الأول: تأثير النظم الجبائية على طرق تمويل واختيار الاستثمار:.....34
الفرع الثاني: تأثير النظم الجبائية على مردودية المؤسسة والهيكلة القانونية لها.....35
الفرع الثالث: تأثير النظم الجبائية على خزينة المؤسسة والمبادلات الخارجية:.....35
المبحث الثالث: الجهود المبذولة من طرف الدول في تهيئة مناخ الاستثمار:.....35
المطلب الأول: الجهود المبذولة من طرف الدولة التونسية في تهيئة مناخ الاستثمار:.....35
المطلب الثاني: الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في تهيئة مناخ الاستثمار.....36
المطلب الثالث: الجهود المبذولة من طرف المملكة المغربية في تهيئة مناخ الاستثمار.....36
خلاصة الفصل:.....38

الفصل الثاني: الدراسات السابقة.

تمهيد:.....40
المبحث الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية.....41
المطلب الأول: دراسة حجار مبروكة وسميرة عميش:.....41
المطلب الثاني: دراسة طالبي محمد.....41
المطلب الثالث: دراسة بابا عبد القادر وأجري خيرة.....42
المطلب الرابع: دراسة شليحي الطاهر.....42
المطلب الخامس: دراسة قاسم محمد عبد الله البعاج ونجم عبد عليوي الكرعاوي.....43
المطلب السادس: دراسة حسين عاشور العتابي.....43
المطلب السابع: دراسة كريمة فرحي.....43
المطلب الثامن: زينات أسماء.....44
المطلب التاسع: العزاوي، كريم عبيس حسان.....44
المطلب العاشر: دراسة القيسي، سهاد كشكول عبد العتابي، حسين عاشور جبر.....45
المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....46
المطلب الأول: دراسة Alsim Fallet Kalidou Thiaw.....46
المطلب الثاني: دراسة Soulef Dammak.....46
المطلب الثالث: دراسة جون يان لي (Jinyan Li).....47

المطلب الرابع: دراسة Babatunde, Shakirat Adepeju 47
المطلب الخامس: دراسة Douglas A. Shackelford و Terry J. Shevlin 47
المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة 48
المطلب الأول: أوجه التشابه 48
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف 49
المطلب الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات الأخرى 49
خلاصة الفصل 51

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية – دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب.

تمهيد 53
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة 54
المطلب الاول: المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة 54
الفرع الأول: المنهج المستخدم في الدراسة 54
الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة 54
المطلب الثاني: طريقة الدراسة 55
الفرع الاول: مصادر المعلومات 55
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة 55
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة 57
المطلب الأول: نتائج الدراسة 57
الفرع الأول: دراسة وتقييم المحركات الأساسية لاتخاذ قرار الاستثمار. 57
الفرع الثاني: دراسة وتقييم مدى إمكانية النظام الجبائي أن يساعد المؤسسات على مباشرة الاستثمار. 68
الفرع الثالث: دراسة وتقييم أثر التبسيط في الإجراءات والنظم الجبائية في اتخاذ قرار الاستثمار. 73
الفرع الرابع: دراسة وتقييم مدى مساهمة الحوافز الضريبية في خلق بيئة مشجعة تساهم في اتخاذ قرار الاستثمار. 82
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج 104
الفرع الأول: تحليل نتائج الدراسة وربطها بالفرضيات 104
الفرع الثاني: الاستنتاجات المتوصل إليها 107
خلاصة الفصل 109
الخاتمة العامة 112
قائمة المصادر والمراجع 116
الفهرس: 124
ملخص 125

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى تأثير النظام الجبائي للدول على قرار الاستثمار، وذلك من خلال دراسة بعض النظم الجبائية المتقاربة لبعض دول المغرب العربي، والتي تتبع النظام الفرنكفوني، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة المدروسة وتحليلها، بالإضافة إلى المقارنة بين الأنظمة المختلفة والتي لها تأثير في جذب الاستثمارات، معتمدين في ذلك على الدراسات السابقة وبعض الوثائق والقوانين والمؤشرات، حيث توصلت الدراسة الى أن النظام الجبائي له تأثير على اتخاذ قرار الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: اتخاذ قرار الاستثمار، نظام جبائي، امتياز جبائي، التزام جبائي، تأثير النظام.

Résumé

objectif de l'étude a mis en évidence le rôle de l'impact du système fiscal des États dans l'adoption de la résolution de l'investissement, où le renforcement de plusieurs facteurs varient selon l'environnement applicable à ce système, et notamment de la partie fiscal, qui joue un rôle important dans la décision d'investissement, où est différent de ce dernier par le système fiscal qui règne dans le pays, fournirons une étude de terrain dans différents contextes de mettre en relief les variables qui influent sur la décision d'investir dans des délais précis à cinq ans, nous utilisons les variables qui expliquent l'incidence des systèmes fiscaux sur la décision d'investir dans les trois États de tenir un système fiscal différents, mais ils comparables à des coutumes et traditions et coutumes, la Tunisie, l'Algérie et le Maroc, c'est grâce à l'esprit que les systèmes fiscaux États influent inévitablement à prendre une décision D'investissement.

Mots-clés: La décision de l'investissement, Système fiscal, Privilège fiscal, L'engagement fiscal, Incidences du système.

Abstract:

This study aims to servey to what extent the tax system of countries effect the investment decision, through the study of some convergent tax systems for some countries of the Arab Maghreb under the Francophone system, and in order to answer the problem posed, we relied on the descriptive approach to describe and analyze the phenomenon studied, in addition to comparison. Among the different systems that have an impact on attracting investments, relying on prior studies and some documents, laws and indicators, where the study concluded that the tax system has a direct impact on investment decision making.

Key terms: investment decision-making, fiscal system, fiscal privilege, fiscal obligation, the effect of the system.